جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الماجستير الأكاديمي

دور الإستثمارات العربية في التنمية الاقتصادية لمصر

The Role of Arab Investments in the Economic Development of Egypt

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير فى التخطيط والتنمية

إعـــداد

عبدالرحمن أحمد شريف عبد الجليل

إشراف

أ.د. إجلال راتب العقيلي

أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

2022

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم
سورة المجادلة الآية رقم11

إهـــــــداء

إلى ابى وأمى...

إلي زوجتي وابنتي...

إلي اخي واختي...

أهدى هذه الصفحات

شكر وتقدير

إني احمد **الله** واشـكره على جميع نعمه وعظيم فضـله ، ومن فضـل الله علي أن وفقنى للوصول الي هذه المرحلة العلمية مرحلة الماجستير وأمل من الله سبحانه أن أحصل العلم طول حياتي على خير وبركة منه سبحانه وتعالي إنه هو السميع العليم ، وبداية فإني أتقدم بخالص الشـكر والتقدير بكل حب وامتنان إلي **الاسـتاذة الدكتورة / إجلال راتب** والذي يشـرفني أن اكون تحت اشـراف سـيادتها فقد كانت أم لكل باحث متعها الله بكامل الصـحة والعافية،كما أتقدم بخالص الشـكر والتقدير الي **الاسـتاذة الدكتورة /فادية عبدالسـلام والاسـتاذ الدكتور/ بهجت محمد ابوالنصـر** علي كل المعلومات والمسـاندة خلال فترة الدراسة .

كما اتقدم بخالص الشـكر والتقدير للمعلم والقائد والمربي الفاضـل **أبي العزيز اللواء مهندس/ أحمد شـريف** على كل الدعم الذي احظى به واتقدم بكل الحب والتقدير لأمي الفاضـلة الغالية علي كل دعمها في كل مرحلة امر بها متعهما الله بالصـحة والعافية والسـلامة من كل مكروه ،واتقدم بالشـكر ايضـا **لأخي العزيز الدكتور/ محمد أحمد واختي العزيزة زينب** بكل الشـكر والحب لما قدموه من مسـاعدة حتي انجز تلك المرحلة التعليمية من حياتي.

واتوجه بكل معاني الشـكر والتقدير والحب الي **زوجتي العزيزة** علي كل الدعم والمواقف التي تجاوزناها سويًا فالشكر لكي **ولأبنتنا العزيزة فريدة** .

كما اتوجه بالشكر والتقدير **للدكتور/ أحمد سعيد البكل** علي كل المساندة والمعلومات القيمة التي اعطاها لي خلال فترة الدراسة . وفي **الختام** اسأل الله تعالي أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه الله الكريم وأن يكون علم ينتفع به بإذن الله تعالي.

الباحث

مستخلص الدراسة

المستخلص

عنوان الرسالة : دور الإستثمارات العربية في التنمية الاقتصادية لمصر

الباحث: عبدالرحمن أحمد شريف عبدالجليل

المشرف : أ.د/ اجلال راتب **السنة :2022**

الدرجة العلمية : ماجستير التخطيط والتنمية **معهد التخطيط القومى**

تنظر أغلب دول العالم إلى الاستثمار على أنَّه ضرورة للتنمية الاقتصادية، وإدارة فعَّالة للنهوض باقتصاداتها، لذا تسعى مصر بتطوير نظم الاستثمار والمناخ الاستثماري لديها وذلك بهدف خلق بيئة استثمار صديقة للاستثمارات الاجنبية. وتهدف الرسالة إلى بيان دور الاستثمارات العربية في التنمية الاقتصادية لمصر في الفترة من (2011–2020)، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الاستثمارات العربية داخل مصر في المدة من عام 2011 وحتي عام 2020 بلغت نحو 46550.9 مليون دولار وخلقت نحو 53500 فرصة عمل، وتبين أن القطاعات الاكثر استثمارًا في مصر هى قطاع الطاقة بحجم استثمارات 5096.8 مليون دولار امريكي وبذلك فقد دعمت المشاريع العربية قطاع الطاقة في مصر من خلال مشاريع الطاقة المتجددة و مشاريع الغاز المسال وغيرهم من المشاريع التي تسهم في جعل مصر مركزا من مراكز الطاقة في العالم، وكان القطاع العقاري في المرتبة الثانية من حيث القطاعات الاكثر استثمارا بحجم استثمارات 4056.7 مليون دولار وتوفير 11767 فرصة عمل داخل مصر، وكانت الاستثمارات في القطاع المصرفي بحجم استثمارات 526.5 مليون دولار امريكي. كما توصلت الدراسة إلى أن تمثل الاستثمارات العربية 4.6% من اجمالي الاستثمارات الاجنبية في مصر،وهذه النسبة ضئيلة جدا بالمقارنة بالإجراءات القانونية والاتفاقيات العربية التي أقرتها الدولة المصرية خلال الفترة السابقة من أجل تحسين بيئة الاستثمار الداخلية، وعلي الرغم من كون القطاعات المستثمر بها هامة في التنمية الاقتصادية بمصر ولكن نسبة مساهمتها بالقطاعات الانتاجية ضئيلة، ومن ثم كان يجب العمل على توجيه الاستثمارات العربية لتشارك في القطاعات الانتاجية أكثر من ذلك حتي تتم المشاركة الحقيقية في التنمية الاقتصادية لمصر، ولكن مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية تفتح باباً من التفاؤل في تحقيق التنمية الاقتصادية لمصر.

الكلمات الدالة : التنمية الاقتصادية – الاستثمارات العربية – الاتفاقيات العربية

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

الدراسة بعنوان "دور الإستثمارات العربية في التنمية الاقتصادية لمصر" وتركزت الدراسة على الاستثمارات العربية في مصر من عام 2011 وحتي عام 2020 ، ومدي تاثيرها علي قطاعات التنمية في مصر، وتهدف الدراسة الي ابراز دور الاستثمارات العربية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر وخلق فرص عمل والمساعدة في القضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ودراسة تطور قوانين وتشريعات الاستثمار الاجنبي في مصر، وابراز دور الاستثمارات العربية في تعزيز التعاون العربي في مصر من خلال دور الاتفاقيات العربية و دور القطاع الخاص في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي.

وتم اعداد الدراسة من خمسة فصول.

الفصل التمهيدي: بعنوان "الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية" تناول الفصل التمهيدى تعريف التنمية الاقتصادية والاهداف التي تسعى اليها الدول فى برامجها مثل الشمولية والتوزيع العادل للدخل ورفع مستوى المعيشة للأفراد والتغير في هيكل الانتاج والحد من التبعية وغيرها من الاهداف التي تركز عليها الدوله في برامجها الانمائية،كما تناول الفصل ايضا معاير التنمية وذلك من خلال مؤشر الدخل و المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الهيكلية. كما تم عرض دور الاستثمارات فى التنمية الاقتصادية فى اطار النظريات الاقتصادية من خلال نظريات التنمية القديمة " النظرية الكلاسيكية"، والنظريات الحيثة الخاصة بالأستثمار فتم ذكر نظرية التحركات الدولية لرأس المال ونظرية عدم كمال الأسواق ومدخل المنشأة الصناعية ودورة حياة المنتج ونظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل الانتاج ونظرية عدم كمال سوق رأس المال ونظرية توزيع المخاطر ونظرية الموقع والنظرية الائنتقائية فى الانتاج الدولى.

والفصل الاول: بعنوان "أهمية الأستثمار للتنمية الأقتصادية" تناول الفصل تعريف الاستثمار وأنواعه من حيث نوعية الاستثمار، وحسب أداة الاستثمار، حسب معيار التعدد، حسب معيار القائم بالأستثمار، حسب معيار ملكية الأستثمار، حسب المعيار الجغرافى ، حسب معيار الجنسية .

كما تم تناول أثر الاستثمارات الاجنبية على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال نقل التكنولوجيا والنفاذ الى الأسواق وفرص العمل التي تخلقها تلك الاستثمارات وخفض الاسعار من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثه ومن ثم زيادة الصادرات للدولة. كما تم تناول تمويل التنمية الأقتصادية من خلال الموارد المحلية والتي تشمل مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الاعمال العام ومدخرات قطاع الاعمال الخاص والادخار الحكومي، او تمويل التنمية من خلال التمويل الاجنبى والذي يشمل المنح والمعونات الاجنبية الرسمية ، القرض من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية ، الاستثمار الاجنبى، كما تم حساب فجوة التمويل في مصر من عام 2011 وحتى عام 2020.

والفصل الثانى : بعنوان " المراحل التاريخية لتطور التشريعات الأستثمارية فى مصر" تناول هذا الفصل عرض أهم القوانين وما جاء بها من تعديلات، فتم ذكر قانون استثمار المال العربى والمناطق الحرة رقم 65 لسنة 1971 وما جاء به من مميزات للمستثمر العربى أو المصريين العاملين بالخارج ، كما تم ذكر قانون استثمار المال العربى والأجنبي رقم 43 لسنة 1974 وما جاء به من حوافز والمزايا الممنوحة للمشروعات التى خصها القانون، وتم ذكر ايضا قانون الاستثمار رقم 230 لسنه 1989 وما جاء به من تحديد القطاعات الاقتصادية والمميزات للمشروعات التى حددها القانون، وتم ذكر قانون ضمانات و حوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وما جاء به من حوافز ضمانات للمستثمر الأجنبي في مصر، كما تم التطرق الي تعديلات قانون عام 2005 الهادفة الي توحيد مناخ الاستثمار وما جاء بة محاولة الدولة الي توحيد مناخ الاستثمار والعمل علي وجود الشباك الواحد وما جاء به من حوافز ومميزات لتحفيز المستثمرين الاجانب ، وتم ذكر قانون الاستثمار رقم 17 لسنة 2015 وما جاء به من حوافز كما تم اضافة الية جديدة لفض النزاعات و اختتم الفصل بقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 وما جاء به من تعديلات عام 2019 وما جاء به من مميزات تقليل مدة اصدار التراخيص ونظام الشباك الواحد بالهيئة العامة للأستثمار والمناطق الحره وغيرها من المميزات التى اضافها القانون والحفاظ ايضا علي سرية البيانات التى جاء في تعديل القانون 71 لسنه 2017 بقانون 141لسنة 2019 .

والفصل الثالث : بعنوان " تطور الاستثمارات العربية في مصر" تناول الفصل الاستثمارات العربية من الفترة 2011 وحتي 2020 وذلك من خلال فرص العمل التي اتاحتها المشاريع

العربية في فترة الدراسة حيث كان اجمالي فرص العمل التي حققتها تلك المشاريع 53500 فرص عمل ، كما كانت اجمالي الاستثمارات العربية في مصر 64550.9 مليون دولار وكانت نسبة الاستثمارات العربية في مصر بالنسبة للأستثمارات الاجنبية 4.6% ،وتناول الفصل تحليل الفترة من عام 2011–2020 من حيث الاحداث الاقتصادية والسياسية ، كما تم عرض ععد مشاريع الاستثمارات العربية حسب كل قطاع وحسب النشاط التجاري ايضا .

كما تم عرض التوزيع الجغرافي لتلك المشاريع العربية في مصر ومن خلال ما تم رصدة من ضعف الاستثمارات العربية والاجنبية تم دراسة المناخ الاستثماري في مصر من خلال المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية.

الفصل الرابع : بعنوان "دور التعاون العربى فى زيادة الاستثمارات العربية فى مصر" تناول الفصل عرض أهم الاتفاقيات بين مصر والدول العربية التى تم ابرامها داخل جامعة الدول العربية مثل اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية السوق العربية المشتركة، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية السوق العربية المشتركة، و إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، و اتفاقية موحدة للاستثمار ورؤوس الأموال العربية وما جاء في قرار اللجنة عام 2018 . كما تم ذكر مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية بين مصر والامارات والاردن والبحرين وما جاء بها من أهداف و المجالات المحدده من قبل الدول الاعضاء ثم اختتم الفصل بدور القطاع الخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي العربى .

وخلصت الدراسة الى العديد من النتائج :

1. سعي مصر لجذب الاستثمارات الاجنبية من خلال خلق بيئة صديقة للأستثمارات وذلك من خلال التشريعات القوانية لبيئة الاستثمار في مصر بالاضافة الي حزمة من الحوافز الاستثمارية من قانون 72 لسنة 2017 وتعديل القانون 141 لعام 2019 وذلك للعمل علي تهيئة مناخ استثماري يعمل لصالح جميع الاطراف .
2. تدهور مصر في مؤشرات المناخ الاستثمارى ومن ثم حجم التدفقات الاستثمارية العربية فى مصر ضئيلة جدا .

3. خلقت الاستثمارات العربية 53500 فرصة عمل بأجمالي استثمارات عربية 46550.9 مليون دولار من الفترة 2011–2020 وتركزت الاستثمارات العربية في القطاع المصرفي والعقارات والطاقة وتعتبر تلك القطاعات من القطاعات الهامه في التمنية الاقتصادية وذلك طبقا لخطة مصر 2030.
4. سعت الدول العربية منذ نشأة جامعة الدول العربية الي التعاون الاقتصادي من خلال الاتفاقيات العربية سواء من خلال الاتفاقيات بين كل الدول العربية. فالاتفاقية الموحدة لأستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية تسعي الي زيادة الاستثمارات العربية البينية للدول العربية مع حماية المستثمر وتهيئة المناخ الاستثماري و الحفاظ علي حقوق المستثمر في الدولة المضيفه للأستثمار العربي.
5. مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية تسعي الي تعزيز و تطوير القطاع الصناعي في مصر والاردن والامارات وذلك من خلال الاعتماد علي تطوير القطاع الصناعي وزيادة قدرتة الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسية .
6. علي الرغم من برنامج الاصلاح الاقتصادي وتغير قانون الاستثمار في عام 2015 و 2017 وتعديلة عام 2019 إلا أنه ما زال هناك ضعف كبير في تدفق الاستثمارات العربية الي مصر فكان نسبة الاستثمارات العربية من اجمالي الاستثمارات الاجنبية في فترة الدراسة تمثل 4.6% وهذة النسبة ضئيلة جدا بالمجهودات القائمة علي جذب الاستثمارات الاجنبية وخصوصا العربية.

وفيما يخص توصيات الدراسة :

1. العمل علي الانتهاء من جميع الاتفاقيات العربية الخاصة بالاستثمار والتجارة البينية في اسرع وقت ممكن حتي تتمكن الدول العربية من الاستفادة الكبري من مواردها الطبيعية والبشرية ورفع معدلاتها الاقتصادية بما يحقق الرفاهية لكافة الشعوب العربية .
2. دعوة مصر الجامعه العربية الي انشاء هيئة عربية للأستثمار وذلك لدعم الاستثمارات العربية البينية وخلق المناخ الاستثماري المناسب لجميع الاطراف .

3. وضع خطة استثمارية عربية شاملة علي غرار أجندة 2063 "افريفيا التي نريد" وذلك لخلق مشروعات عربية كبري تعمل علي زيادة التنمية الاقتصادية لكافة الدول وتحقيق الرخاء لكل الشعوب العربية وزيادة الاستفادة من الموارد العربية .
4. الالتزام السياسي الكامل بكافة الاتفاقيات الاقتصادية بين مصر والدول العربية ووضع قوانين لعدم مخافة تلك الاتفاقيات .
5. مشاركة القطاع الخاص العربي وخاصة المصرى في كافة الاتفاقيات العربية كعنصر اساسي وذلك لضمان تفاعل القطاع الخاص في تنفيذ تلك الاتفاقيات والمشروعات الناتجة عن تلك الاتفاقيات.
6. عدم تصدير المواد الخام من مصر والدول العربية والعمل علي اقامة مشاريع عربية مشتركة للأستفادة القصوى من تلك الموارد الطبيعية .
7. منح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية فى البلاد العربية من حيث التمويل والتسويق.
8. تفعيل دور المؤسسات البحثية في التخطيط بالدول العربية مثل معهد التخطيط القومي ومعهد العربي للتخطيط في المشاركة كمؤسسة عربية تعمل علي دعم وتعزيز التخطيط الاقليمي العربي والعمل العربي المشترك .

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الإطار العام للدراسة	
مقدمـــة	**1**
مشكلة الدراسة	**2**
أهمية الدراسة	**2**
أهداف الدراسة	**3**
حدود الدراسة	**3**
منهجية الدراسة	**3**
محاور الدراسة	**3**
الفصل التمهيدى **الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية**	
(1) تعريف التنمية الاقتصادية	**5**
(2) معاير التنمية الاقتصادية	**7**
(3) دور الاستثمار في التنمية في إطار النظريات الاقتصادية	**8**
الفصل الأول **أهمية الاستثمار للتنمية الاقتصادية**	
تمهيد	**15**
1-1 ماهية الاستثمار وأشكاله وأنواعه	**16**
1-1-1 تعريف الاستثمار	**16**
1-1-2 أنواع الاستثمار	**16**
1-1-3 اثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية	**20**
1-2 تمويل التنمية الاقتصادية	**22**
1-2-1 الموارد المحلية	**22**
1-2-2 التمويل الأجنبى	**24**
ملخص الفصل	**28**
الفصل الثانى **المراحل التاريخية لتطور التشريعات الاستثمارية في مصر**	
تمهيد	**30**

الموضـــــوع	رقم الصفحة
2-1 قانون استثمار المال العربى والمناطق الحرة رقم 65 لسنة 1971	**31**
2-2 قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم 43 لسنة 1974	**33**
2-3 قانون الاستثمار رقم 230 لسنه 1989	**37**
2-4 قانون ضمانات و حوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997	**40**
2-5 تعديلات عام 2005 الهادفة الي توحيد مناخ الاستثمار	**42**
2-6 قانون الاستثمار رقم 17 لسنة 2015	**43**
2-7 قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017	**64**
ملخص الفصل	**54**
الفصل الثالث **تطور الاستثمارات العربية فى مصر**	
تمهيد	**56**
3-1 مراحل الاستثمارات العربية في مصر 2011-2020	**56**
3-1-1 الفترة الاولي من عام 2011-2013	**58**
3-1-2 الفترة الثانية من عام 2014 -2016	**59**
3-1-3 الفترة الثالثة من عام 2017-2020	**61**
3-2 الوظائف المتاحة من خلال المشاريع العربية في مصر من عام 2011-2020	**63**
3-2-1 توزيع الاستثمارات العربية علي القطاعات داخل مصر	**65**
3-2-2 توزيع الاستثمارات العربية حسب النشاط التجارى داخل مصر	**67**
3-2-3 عدد الشركات العربية المستثمرة في مصر:	**68**
3-2-3-1 أكبر 10 شركات عربية استثمارا في مصر من حيث عدد المشاريع	**70**
3-2-3-2 أكبر 10 شركات عربية استثمارا في مصر من حيث عدد المشاريع خلق فرص العمل والاستثمار الرأس مالي	**70**
3-3 الدول العربية الاكثر استثمارا داخل مصر من الفترة 2011-2020	**73**
3-3-1 عدد المشاريع وفرص العمل واجمالي الاستثمارات	**74**
3-3-2 المشاريع العربية في مصر حسب التوزيع الجغرافي	**75**
3-3-3 الاستثمارات العربية بالخارج	**77**

الموضـــــوع	رقم الصفحة
3-4 مناخ الاستثمار في مصر	**78**
1-4-3 وضع مصر فى مؤشرات المناخ الاستثمارى	**78**
الفصل الرابع **دور التعاون العربى فى زيادة الاستثمارات العربية فى مصر**	
تمهيد	**91**
1.4 الاتفاقيات الاقتصادية العربية	**92**
1.1.4- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة 2013	**93**
4-1-2 تنفيذ الاتفاقية	**97**
4-1-3 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**102**
2.4 المشاريع العربية المشتركة	**106**
3.4 دور استثمارات القطاع الخاص وتعزيز التعاون العربي	**109**
نتائج الدراسة	**115**
توصيات الدراسة	**117**
قائمة المراجع : اولا : باللغة العربية ثانيا : المواقع الالكترونية	 **119** **122**
الملاحق	**124**
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	**131**
الملخص باللغة الانجليزية (**Summary**)	**IV**
المستخلص باللغة الإنجليزية (**Abstract**)	**II**
الغلاف باللغة الإنجليزية	**I**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
	الفصل الأول	
(1-1)	فجوة التمويل في مصر من عام 2011-2020	25
	الفصل الثالث	
(1-3)	اجمالي الاستثمارات العربية المباشرة داخل مصر2011-2020	57
(2-3)	الوظائف المتاحة من خلال المشاريع العربية في مصر (2011-2020)	64
(3-3)	عدد مشاريع الاستثمار العربي المباشر حسب القطاع (2011-2020)	66
(4-3)	الاستثمار العربي المباشر حسب النشاط التجاري(2011-2020)	68
(5-3)	عدد الشركات المستمرة فى مصر حسب كل عام(2011-2020)	69
(6-3)	اكبر 10 شركات عربية استثمارا في مصر من حيث عدد المشاريع	70
(7-3)	أكبر 10 شركات استثمار في مصر (2011-2020)	71
(8-3)	عدد المشاريع الخاصة بكل دولة(2011-2020)	74
(9-3)	المشاريع العربية في المدن المصرية من الفترة 2011-2020	75
(10-3)	الاستثمارات العربية بالخارج (2011-2020)	77
(11-3)	مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول لمصر	82
(12-3)	مؤشر فيتش لتقييم مخاطر الدول لمصر	82
(13-3)	مؤشر PRS (Political Risk Service) المركب لتقييم مخاطر الدول وقدرتها على سداد الديون لمصر	83
(14-3)	مؤشر تقييم مخاطر الدولة المتعلقة بالاستثمار والاعمال لمصر	84
(15-3)	مجموعة مؤشرات الاداء الاقتصادى لمصر 2021	85
(16-3)	مجموعة المؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية لمصر	86
(17-3)	مؤشر بيئة اداء الاعمال لمصر	87
(18-3)	مؤشر الحرية الاقتصادية لمصر بالنسبة للعالم	88

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
	الفصل الأول	
(1-1)	إجمالى الاستثمار والادخار المحلى	26
	الفصل الثالث	
(1-3)	عدد مشاريع الاستثمار العربي داخل مصر حسب السنة والقطاع 2011-2020	66
(2-3)	عدد المشاريع العربية حسب النشاط التجاري من الفترة 2011-2020	76
(3-3)	عدد المشاريع العربية داخل مصر حسب السنة والدولة	73

الإطار العام للدراسة

مقدمـة

شهد **الاقتصاد المصري** تحولات مهمة في السياسة الاقتصادية، تمثلت في زيادة درجات التحرر الاقتصادي وتعميق مستويات التعاون العربي ، فبدأت مصر بالاتجاه نحو تبني سياسة تشجيع التصدير واتخاذ سياسات أكثر انفتاحاً في مجال السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، والإستثمارية، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف خلق المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الإستثمار لا يشكل بديلا عن كل من الإستثمار المحلي، بل هو مكمل له إلا أن أهمية الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي سواء المباشر أو غير المباشر في عملية التنمية الاقتصادية من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص عمل ونقل واستخدام التكنولوجيات في عمليات الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للإقتصاد وتحقيق الإستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الإبتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم.

وتسعى **الحكومة المصرية** في إطار استراتيجية التنمية المستدامة 2030 إلى دعم اقتصاد يتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، إلى جانب توفير فرص عمل لائقة ومنتجة وذلك باستهداف خفض معدل البطالة إلى 5% (استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030 ،2015) ومضاعفة معدلات الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمل.

وذلك من خلال جذب استثمارات أجنبية أو عربية سواء مستفيدة بذلك من بالاتفاقيات العربية أو الدولية لتحقيق تلك الاهداف. وتعد الإستثمارات الأجنبية إحدى روافد الاستثمار على مستوى الإقتصاد الكلي، فهي من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الإقتصادية للعديد من دول العالم.

إذ يؤدي **الإستثمار الأجنبي** دورا مهما في تفعيل التجارة العالمية والعربية فيوفر للمؤسسات التجارية أسواقا جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة وتكنولوجيا

جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الإقتصاد فتتنافس الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب مساهمته في تحقيق معدلات التنمية المستهدفة من خلال دوره الايجابي في سد الفجوة بين المدخرات المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة. وتكون الأهمية الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية معتمدة على حجم تلك الإستثمارات وسرعة تدفقها وعلى مدى استجابتها لكافة متطلبات التنمية المتوازنة للقطاعات والأنشطة المختلفة داخل مصر.

مشكلة الدراسة :

هناك محركات رئيسية لكل اقتصاد ومن ضمن المحركات الرئيسية للإقتصاد المصري هى الإستثمارات الأجنبية ومن خلال المردود التنموى الناتج عن العملية الإستثمارية أن الدول تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات وتوفير المناخ والبيئة الاستثمارية التى تدعم استمرارية هذه الإستثمارات من أجل دعم اقتصادياتها وكذلك تعزيز دور فرص التعاون بينها وبين الدول المستثمره سواء العربية أو الدولية. ومن خلال ما تم سرده فإن مشكلة الدراسة تكمن في أنه رغم تطور قوانين الاستثمار في مصر والعمل على زيادة الاتفاقيات الاستثمارية المشتركة بين الدول العربية والاجنبية الا انه مازال حجم التدفقات الاستثمارية ضئيلة جدا لذا سوف تهتم الدراسة بتحليل المناخ الاستثماري وحجم الإستثمارات العربية ونواحي توزيعها ومدى الإستفادة منها فى العمليات التنموية داخل جمهورية مصر العربية، وكذا دراسة وتحليل دور الاتفاقيات العربية في دعم وتشجيع الاستثمارات العربية ودعم التعاون العربى.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية **الدراسة** فى دراسة المناخ الاستثماري فى مصر دور الإستثمارات العربية وآثارها فى رفع معدلات التنمية الإقتصادية لدى الدولة المصرية ، حيث أن الإستثمار يعتبر محرك من المحركات الرئيسية التى يقوم عليها الإقتصاد المصري لذا سوف تهتم الدراسة بالبحث فى آثار الإستثمارات العربية سواء المباشرة أو غير المباشرة فى دفع عجلة نمو الإقتصاد المصري وكذلك إيضاح دور الإستثمار فى زيادة روابط العلاقات الإقتصادية فى التعاون العربي .

أهداف الدراسة :

1. ابراز دور الاستثمارات العربية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر وخلق فرص عمل والمساعدة في القضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.
2. دراسة تطور قوانين وتشريعات الاستثمار الاجنبي في مصر
3. ابراز دور الاستثمارات العربية في تعزيز التعاون العربي في مصر

- دور الاتفاقيات العربية – دور القطاع الخاص

حدود الدراسة :

- **الحدود الزمانية :** يتركز الحدود الزمانية للدراسة فى الفتره ما بين 2011 وحتى 2020
- **الحدود المكانية :** تقتصر الدراسة علي جمهورية مصر العربية وبعض الدول العربية الآتية : المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارهم من أهم المستثمرين.

منهجية الدراسة :

المنهج الاستقرائي التحليلي: سوف يتم استخدام التقارير الصادرة عن كل من هيئة الإستثمار المصرية ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية ووزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية وبنك الإستثمار العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية والعمل على تحليل هذه التقارير واستبيان أثر التدفقات الإستثمارية المباشرة والغير مباشرة التي تم تنفيذها فى الفترة من عام 2011 حتى عام 2020.

محاور الدراسة :

1. دراسة تطور الإستثمارات العربية في مصر خلال الفترة من 2011–2020
2. دور الإستثمارات العربية في رفع معدلات التنمية الإقتصادية فى مصر .
3. دور الاستثمارات العربية في تعزيز التعاون الاقتصادي

الفصل التمهيدى

الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية

الفصل التمهيدي

الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية

(1) تعريف التنمية الاقتصادية

تعريف التنمية الاقتصادية:

وتعرف **التنمية الاقتصادية** على أنها عملية متصلة طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، تؤدى الى رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، كما أنها تؤدى إلي الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، مما يرفع متوسط دخل الفرد الحقيقى ويحدث بمقتضى هذا العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.

تعتبر **التنمية الاقتصادية** عملية واسعة ومتعددة المجالات، تختلف أهدافها من دولة لأخرى بحسب ظروف وأوضاع كل منها في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، كما تختلف الأهداف تبعا للوضعية التي وصل إليها البلد من تطور وتقدم. فأهداف التنمية تسعى الى رفع مستوى معيشة الأفراد وتوفير الحياة الكريمة لهم، فالاقتصاديون لا ينظرون إلى التنمية الاقتصادية على أنها غاية في حد ذاتها، ولكن يعتبرونها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والمنطق يدل على أن الوسيلة يجب أن تكون دائما في خدمة الغاية والأهداف وليس العكس. لذا فإن أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول في برامجها الإنمائية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- **الشموليـة:** التنمية الشاملة هي التركيز على جميع مواطن الضعف في مجتمع ما، سواء كان ذلك اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، وتساهم القوى الداخلية والخارجية مجتمعة بتحقيق التقدّم والتنمية في مختلف الأبعاد، والعمل على تقوية نقاط الضعف التي تعاني منها، كما تسعى إلى تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد

[1] محمد صالى ، (2016) : تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر ، رسالة دكتوراه، جامعة وهران ، ص 188-189.

بفتح أفق الابداع والابتكار أمامهم. وتأتي التنمية الشاملة للتخلص من الفقر ومعالجته، ومحو الأمية، والتخلص من البطالة بتوفير فرص العمل، كما تهتم بضرورة تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة القومية، بالإضافة إلى منح الأفراد حقوقهم في التعبير عن الرأي وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار، لذلك سميّت بالتنمية الشاملة نظراً لتركيزها على جميع جوانب حياة الأفراد، فالتنمية الشاملة وهي عبارة عن عملية مجتمعة تهدف إلى إيجاد مجموعة من التحوّلات الهيكلية وذلك بتوجيه جهود الافراد الواعية وتسخيرها من خلال تحفيز الطاقه الانتاجية لديهم.

- **زيادة الدخل القومي وتوزيعه العادل:**

تعتبر **زيادة الدخل القومي** من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية على الاطلاق، وذلك لأن الغرض الذي يدفع تلك الدول للقيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو راجع بالأساس إلى الأوضاع التي تعيشها من فقر وانخفاض في المستوى المعيشي، بالإضافة إلى زيادة في معدل ونمو السكان.

- **رفع المستوى المعيشي للأفراد:**

يعتبر تحقيق رفع المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع من الأهداف المهمة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أن أي برامج أو خطط تنموية لا تصل بالأفراد في المجتمع إلى تحسين مستواهم المعيشي فإن ذلك يعتبر إخفاقا في تحقيق أهم الأهداف، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما تسعى لرفع مستوى معيشة الأفراد وتغيير أوضاعهم نحو الأفضل.

- **التغيير في هيكل الانتاج والحد من التبعية للخارج:**

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية وتنويع الإنتاج في القطاعات المختلفة، وخاصة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية لتحقيق هيكل انتاجي متوازن والعمل علي تنميتة وتطويرة وذلك عن طريق[1]:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،(2003) : اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 18-19.

- تشجيع الاستثمار الصناعي بهدف التقليل من التبعية للخارج.
- عدم إهمال القطاع الزراعي أو إنتاج المواد الأولية.

وهذا ما يستدعي الي :

- وضع استراتيجية اقتصادية تضمن الانسجام والتوازن بين كل القطاعات الاقتصادية الوطنية بهدف الاستغلال الأمثل للموارد.
- خلق نوع من التنوع الاقتصادي وإلغاء الاختصاص، مع المحافظة على نفس مستويات الانتاج أو زيادتها بالنسبة للقطاعات التي كان يعتمد عليها سابقا.

(2) معايير التنمية الاقتصادية[1]:

توجد ثلاث مؤشرات رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية:

– **مؤشر الدخل:** يعتبر الدخل معيار أساسي يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي ومنها:

- الدخل الوطني الاجمالي.
- مؤشر متوسط دخل الفرد.

– **المؤشرات الاجتماعية:** ويقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تقدم لأفراد المجتمع، كالخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وكل ما يتعلق بنوعية الحياة والتغيرات التي تطرأ عليها.

– **المؤشرات الهيكلية:** والتي تفيد في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي طرأت على اقتصاديات الدول نتيجة اتباعها سياسات اقتصادية معينة تؤدى الي التغير في الاهمية النسبية للقطاعات المختلفة ومساهمتها فى اجمالى الناتج المحلى ، و يؤدي ذلك الي:

- زيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذا نسبة العمالة فى هذة القطاعات.

[1] محمد صالى ،مرجع سبق ذكره ، ص 151-191

- زيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية والزراعية والخدمية إلى إجمالي الصادرات.

(3) دور الاستثمار في التنمية في إطار النظريات الاقتصادية:

قبل عام 1945 لم يكن هناك عموما ما يمكن أن يسمى بالعالم النامي بل كانت هناك (المستعمرات) وخاصة فى قارتى آسيا وأفريقيا، علما بأن معظم دول أمريكا الجنوبية كانت حصلت على استقلالها عن أسبانيا والبرتغال خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر. وبعد حصول كثير من الدول الآسيوية والأفريقية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على استقلالها السياسي، اعتمدت على توجهات الفكر التنموى فى محاولاتها المتعثرة للخلاص من حالة التخلف الاقتصادى.

وقد مرت **نظريات التنمية** بعدة مراحل منذ الحرب العالمية الثانية، نوجزها فيما يأتي:

❖ **نظريات التنمية الاقتصادية القديمة[1]:**

- **النظرية الكلاسيكية:**

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

- سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي.
- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.
- تحقيق قدر كافي من المدخرات.
- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تركم رأس المال ويصل مستوى الأجور حد الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

---

[1] فارس رشيد، (2008) : التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى ، رسالة دكتوراه ، الاكاديمية العربية المفتوحه ، الدنمارك ، ص 70- 87 .

❖ **النظرية الحديثة**[1]

تقوم النظرية الحديثة على افتراض وجود مصلحة مشتركة بين طرفى الاستثمار (الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة)، أى أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل من الطرفين تتوقف على ممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بينهما، ومن ثم فإنه وفقا للنظرية يساعد الاستثمار المباشر على تدريب العمالة المحلية، نقل التقنيات التكنولوجية، الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتاحة للمساهمة في خلق علاقات بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة بما ينعكس على خلق أسواق جديدة للتصدير وتقليل الواردات. ولقد تفرعت النظريات إلى دراسات من الزاوية النقدية ودراسات أخرى من زاوية تطور الإنتاج ودراسات من زاوية السوق والتي يمكن تمييزها على النحو التالي :

أ . فقد أبرزت **الدراسات النقدية** أن الكنزيين الجدد يفسرون انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ضوء اختلاف الإنتاجية الحدية لرأس المال من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة. حيث ينتقل رأس المال إلى الدول التي يرتفع فيها عائد رأس المال.

ب. أما من **زاوية الإنتاج** فقد ارجع هكشر / أولين الاستثمارات المباشرة إلى التوزيع المتباين لعناصر الإنتاج والذى يجعل رأس المال ينتقل إلى الدولة التى يتوافر فيها عناصر الإنتاج وهو نفس تفسير قيام التجارة الدولية بين الدول مختلفة المزايا النسبية.

ج. **الدراسات من زاوية السوق:** وتفترض أن الاستثمار ينتقل إلى الدولة التى تمنح أسواقها مزايا احتكارية فى مواجهة الاستثمارات المحلية بما يدعم الموقف التنافسى للاستثمار الأجنبى .

ومن منظور الزوايا السابقة ظهرت العديد من النظريات التى حاولت تفسير قيام الاستثمار الأجنبى المباشر نستعرض منها ما يلي:

[1] فادية عبدالسلام واخرون ، (2018) : سعر الصرف وعلاقتة بالاستثمارات الاجنبية فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 291، معهد التخطيط القومي ، ص8-13.

- **نظرية التحركات الدولية لرأس المال**

والتى تفسر قيام تحركات الاستثمار في العائد الحدى لرأس المال، فالانتقال من الدول ذات العوائد المنخفضة على رأس المال إلى الدول ذات العوائد المرتفعة أى أن الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية. ومع ذلك هناك العديد من الانتقادات التى توجه إليها من بينها:

أ. أن هناك عوامل أخرى تؤثر على القرار الاستثمارى بخلاف الربحية أو العائد مثل معدل النمو الاقتصادى وحجم السوق والمناخ الاقتصادى ودرجة توافر البنية التحتية وخلافه.

ب. عدم واقعية افتراض المنافسة الكاملة.

ج. أن هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار فى الأوراق المالية ولكنها قد تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر في ضوء الفرض الضمنى وهو وجود معدل واحد للعوائد بين الأنشطة المختلفة.

- **نظرية عدم كمال الأسواق ومدخل المنشأة الصناعية ودورة حياة المنتج**

تقوم النظرية على عدم توافر المعلومات ومن ثم عدم كمال الأسواق ولذلك انطلقت لتفسير الاستثمار الأجنبى المباشر من منظورين أحدهما **استاتيكى** ويتمثل فى دوافع المنشآت الصناعية والآخر **ديناميكى** ويتمثل فى دورة حياة المنتج. وبالنسبة لمدخل المنشأة فيرجع الاستثمار المباشر إلى ما تتمتع به الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية مثل الانفاق الهائل على البحوث والتطوير ، توافر المهارات الإدارية والتنظيمية بالمقارنة بالشركات الوطنية فى الدول المضيفة. وقد أوضح Vernon فى نموذجه حول دورة حياة المنتج أن الاختلافات فى المستوى التكنولوجى بين الدول تلعب دوراً رئيسياً فى تدفقات التجارة والاستثمار المباشر وبالتالى فإن تفسير الاستثمار المباشر يكون فى ضوء المزايا المكانية والتقدم التكنولوجى، ويعتبر كل من هايمن وكندلبرجر وفيرنون Raymond Vernon, Haymen Steven, Kindleberger إن انتقال رأس المال في صورة استثمارات أجنبية يرتبط بتحقيق شرطين:

– الأول: أن تزيد الأرباح فى الخارج عن مثيلتها فى الداخل التى تحققها الاستثمارات.

– الثاني: أن تمتلك المنشأة المستثمرة مجموعة من المزايا الاحتكارية.

أما **فيرنون** فقد قدم وجهة نظره من خلال نظرية دورة حياة المنتج بمراحلها الأربعة والتى تنقسم إلى **المرحلة الأولى** التجريبية للمنتج وتصديرها (الميلاد)، ثم **الثانية** وترتبط بمرحلة الاستثمار المباشر فى الخارج حيث يزيد الطلب الخارجى على المنتج الجديد وتشتد المنافسة (مرحلة النمو)، وأخيراً **المرحلة الثالثة** (مرحلة النضج) والتى تشهد قيام شركات منافسة بإنتاج نفس المنتج بتكلفة أقل وانتهاءاً بمرحلة التدهور، وهكذا يمكن ملاحظة أن **نظرية فيرنون** تأخذ فى اعتبارها أوضاع التجارة الدولية والمزايا المكانية والتقدم التكنولوجى ضمن العوامل المفسرة لحركة الاستثمار المباشر، وتتعرض النظرية لانتقادات مثل افتراض إدراك الشركات الأجنبية لجميع فرص وقيود الاستثمار بأنه غير واقعى، كذلك لم تقدم النظرية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات الأجنبية لإقامة مشروعاتها الإنتاجية خارج الدولة الأم فى ظل وجود بدائل أخرى للاستثمارات مثل تراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

وبالتالى فإن **قدرة الشركات على الاستثمار فى الخارج** قد تتوقف على مدى تمتعها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة وهذا ما أكدته نظرية الميزة الاحتكارية ، ونظرية تدويل عوامل الإنتاج ونظرية عدم كمال سوق رأس المال، وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة فى اسواق الدول النامية وهذا ما أكده كيندلبرجر عام 1969.

- **<u>نظرية الميزة الاحتكارية</u>**

وتعتمد على فرضية التدويل فى تفسيرها للأسباب التى تؤدى بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء إلى الاستثمار المباشر، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال الأسواق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات فضلاً عن فجوة المعلومات وعدم القدرة على حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق مما يجعل السوق ذات هيكل احتكارى.
ويعيب هذه النظرية عدم القدرة على تفسير النموذج اليابانى الذى يستند على شركات صغيرة ومتوسطة الحجم فى ظل هياكل سوق تنافسية نسبياً ونقل تكنولوجيا مكثفة لعنصر العمل بعكس النموذج الأمريكى الذى يعتمد على الحجم ويقل اعتماده على عنصر العمل والميزة التنافسية.

- **نظرية تدويل الإنتاج:**

وتوضح أن عملية الإنتاج هى عملية جعل السوق الدولى محل سيطرة الشركات العابرة للحدود لاستغلال ميزاتها الفكرية والتقنية فى صورة الحجم الكبير وحماية أسرارها خلال الاستثمار المباشر دون اللجوء إلى منح تراخيص لاستخدام براءات الاختراع الخاصة بها.

- **نظرية عدم كمال سوق رأس المال:**

فسرت حدوث الاستثمار المباشر من خلال عدم كمال الأسواق معتمدة على منهج سعر الفائدة لتفسير الاستثمارات الأمريكية خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين وكذا الشركات الألمانية واليابانية في الثمانينات ولكنها لم تستطع تفسير حدوث الاستثمار المباشر بين الدول الواقعة في المنطقة النقدية مثل الاتحاد الأوروبي. وتنصب الانتقادات الموجهة للنظرية أساساً فى مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق حيث إن ذلك مشروط بمدى مرونة الإجراءات الجمركية والضوابط التى تضعها الدول المضيفة وتأثيرها على فرص استغلال المزايا الاحتكارية. وهناك اعتبارات أخرى هامة منها المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية هذا بالإضافة الى ان النظرية لا تستطيع تفسير التوزيع القطاعى للاستثمارات المباشرة.

- **نظرية توزيع المخاطر:**

حيث يتم توزيع المخاطر عن طريق إنتاج سلع جديدة والدخول إلى أسواق جديدة وتقليد منتجات شركات منافسة. ومن الواضح أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير دقيق حول قيام بعض الشركات بالاستثمار المباشر بدلاً من الاستثمار غير المباشر.

- **نظرية الموقع:**

وتتعلق بالدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، وتؤثر العوامل الموقعية على قرار الشركة بالاستثمار المباشر بالمفاضلة بين الاستثمار بهذه الدول وبين التصدير إليها. وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق.

- **النظرية الإنتقائية فى الإنتاج الدولى:**

حيث تفضل الشركات متعددة الجنسيات الدول من حيث مستوى الحوافز، والتسهيلات الإدارية والإنمائية والضريبية الجمركية (الحمائية) مما يمكنها من تعظيم قدرتها التنافسية. حيث يرى Dunning أنه لابد من توافر شروط ثلاثة لكى تقوم الشركة بالاستثمار فى الخارج **الشرط الأول:** أن تمتلك الشركة مزايا احتكارية مثل كبر حجمها وارتفاع مهارات عنصر العمل وضخامة الإنفاق على الأبحاث والتنمية والقدرة على تمييز المنتجات. **الشرط الثانى:** تزايد المزايا الاحتكارية فى الاستثمار المباشر عن الاستخدامات البديلة مثل التصدير أو التراخيص، **الشرط الثالث:** توافر مزايا مكانية مثل انخفاض أجر العامل، نطاق السوق، توافر مواد خام وطاقة رخيصة.

أهم ما يميز هذه النظرية هو ربطها بين الأشكال المختلفة التى تجذب الاستثمار الاجنبي المباشر مثل توافر المزايا الاحتكارية ومزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية والمكانية.

الفصل الاول

أهمية الاستثمار للتنمية الاقتصادية

الفصل الاول

1- أهمية الاستثمار للتنمية الاقتصادية

تمهيد

يمثل **الاستثمار النشاط الاقتصادي الأساسي** ، ومفتاح التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة بخاصة الدول النامية التي تفتقر العديد منها إلى رأس المال بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة عن الناتج المحلي الإجمالي. ويعد الاستثمار الأجنبي أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية، وعنصرا هاماً لتنمية الدول النامية إذا ما تلائم مع مصالحها الاقتصادية لتحقيق تقدمها الاقتصادي وتطويرها العلمي والتقني.

وفي هذا **الفصل** سيتم عرض موضوع تمويل التنمية الاقتصادية سواء من الادخار المحلي (من مدخرات القطاع العام او الخاص او المدخرات الحكومية او التمويل الاجنبي (من منح ومعونات او قروض او استثمارات اجنبية) و عرض فجوة التمويل في مصر من عام 2011-2020 وذلك لمعرفة الفجوة التمويلية بين الاستثمارات والمدخرات المحلية في مصر. كما سيتم استعراض ماهية الاستثمارات وأشكالة وأنواعه وأهمية الاستثمارات للتمنية الاقتصادية.

1.1 ماهية الاستثمار وأشكاله وأنواعه

1.1.1 تعريف الاستثمار

الاستثمار هو: تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية. وهو أيضا تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية ويتضمن رأس مال مادي ملموس (أبنية و معدات و بضائع مخزونة) وغير ملموسة فى الخدمات (التعليم أو رأس المال البشري، البحوث و التطوير، و الصحة) ، كما يمكن ان يتضمن امتلاك اصل من الاصول يرجى من ورائه عائدا في المستقبل. وبعمني اخر يمكن أن يكون الاستثمار فى أصل حقيقي او مادي (مثل الاستثكار في الاسهم والسندات)

2.1.1 أنواع الاستثمارات

تتعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة أدواتها أو نوع ملكيتها أو المكان الجغرافي لتواجدها أو جنسية القائم بها... الخ، وفيما يلي بعض من هذه التصنيفات:

أولا- حسب نوعية الاستثمار

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفقا لهذا المعيار وهي: [1]

- استثمارات اقتصادية تهدف مباشرة إنتاج سلع و/أو خدمات تخصص للاستهلاك و/أو للاستثمار. كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية... الخ.
- استثمارات اجتماعية تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية و الثقافية و الصحية و الترفيهية... الخ.
- استثمارات إدارية تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه، وذلك كمرفق الجيش والأمن والمصالح الحكومية.

[1] منى محمود إدلبي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، ص 86-87.

- استثمارات في الموارد البشرية تقوم على التنمية البشرية، وتتجلى في برامج تدريب المواطنين والمدارس الرسمية وأنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

ثانيا- <u>حسب أداة الاستثمار</u>

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات حقيقية أو مادية و استثمارات مالية واستثمارات معنوية :

- **الاستثمارات الحقيقية أو المادية:** وتسمى أيضا باستثمارات الأعمال أو استثمارات المشروعات أو الاستثمارات في غير الأوراق المالية. و " يعتبر الاستثمار حقيقيا... متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب... الخ، و يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة." [1]

- **الاستثمارات المالية:** وهي "شراء تكوين رأسمالي موجود. وهذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة ايداع أو إذن خزينة) تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد و بالحقوق الأخرى التي تضمها القوانين ذات العلاقة." [2]

ثالثًا- <u>حسب معيار التعدد و عدم التعدد</u>

ويقصد بالتعدد تنوع الاستثمار في أكثر من أداة واحدة من أدوات الاستثمار المادي و/أو المالي. أما عدم التعدد فهو الاستثمار في أداة واحدة فقط لا أكثر. لذلك يكون تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما:

- **استثمار متعدد:** و يسمى أيضا باستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية و/أو المالية في نفس الوقت.

---

[1] زياد رمضان، (1998) : مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، ص ص 37-38.

[2] زياد رمضان، مرجع سابق، ص39.

- **استثمار غير متعدد (وحيد):** " وهو القيام بعمل استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص الطبيعي أو الاعتباري بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي"[1]. وهذا حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل فيبقى نوع الاستثمار وفق هذا المعيار استثمار غير متعدد أي وحيد. كأن يشتري شخص سهما واحدا فقط لشركة ما أو عدد من أسهم نفس الشركة.

فالاستثمار يكون وحيدا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، و لكنه يكون متعددا (محفظة) ولو ضم استثمارين فقط من نوعين مختلفين.

رابعا- حسب معيار القائم بالاستثمار

يعتمد هذا التصنيف على شخصية المستثمر إن كانت شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية، لهذا تصنف الاستثمارات إلى استثمارات مؤسسية و استثمارات شخصية.

- الاستثمارات المؤسسية: وهي الاستثمارات التي تنفذ من طرف أشخاص اعتباريين (مؤسسات، هيئات...) وليس طبيعيين، أي استثمارات المؤسسات بكل أنواعها في مختلف مجالات الاستثمار وباستخدام مختلف أدوات الاستثمار المادية والمالية.
- الاستثمارات الشخصية: وهي تلك التي ينفذها شخصا طبيعيا بمفرده دون الاشتراك مع غيره من الأفراد أو المؤسسات. بغض النظر عن أدوات الاستثمار التي يستخدمها إن كانت مالية كالأسهم والسندات، أو مادية كالعقارات و غيرها، أو مزيج من الأدوات المادية و المالية.

خامسا- حسب معيار ملكية الاستثمار

ويقصد بمعيار الملكية إن كان الاستثمار ملكا للدولة فقط، أو لفرد أو لمجموعة من الأفراد فقط، أو موزعة بين فرد واحد أو مجموعة من الأفراد من جهة و الدولة ممثلة بمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات من جهة أخرى. أي ما يسمى بالاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار المختلط:

[1] المرجع السابق، ص26.

- الاستثمار الخاص: و هو ما يقوم به " شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة." [1]
- الاستثمار العام: و هو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات مملوكة للدولة تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات العمومية.
- الاستثمار المختلط: وهو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة و مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة بحيث تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص و طرف عمومي.

سادسا- حسب المعيار الجغرافي

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات داخلية وأخرى خارجية :

- الاستثمارات الداخلية: هي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني باستثناء المناطق الحرة بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، و عن جنسية المستثمر، وطني مقيم أو أجنبي.
- الاستثمارات الخارجية: هي جميع الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما. و يصطلح على النوع الأول بالاستثمار الأجنبي الصادر و على النوع الثاني بالاستثمار الأجنبي الوارد وفق معيار الجنسية الآتية دراسته.
- الاستثمار في المناطق الحرة: وهو الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة وتقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، و يتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات و معاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، و مع أنها تخضع لسيادة الدولة و تطبق عليها نفس

[1] المرجع السابق، ص27.

قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح تراخيص شغل الأراضي والعقارات، ودخول وخروج البضائع إليها ومنها... الخ.[1]

سابعا- حسب معيار الجنسية: ونميز هنا بين نوعين من الاستثمارات هما:

- الاستثمارات الوطنية: هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها المواطنون المقيمون) داخل و خارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم (الاستثمار المحلي)، واستثماراتهم في بلدان أخرى (الاستثمار الخارجي الصادر).
- الاستثمارات الأجنبية: وهي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات.

3.1.1 أثر الاستثمارات الاجنبية علي التنمية الاقتصادية[2]:

يُعد الاستثمار أحد دعائم التنمية الاقتصادية ، ولا سيما في البلدان النامية لأنه يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة، وأنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي لصالح الحد من الاختلالات الهيكلية فيه ، فضلاً عن إنه بزيادة الاستثمار الأجنبي يزيد معدلات التنمية الاقتصادي، من خلال زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل الأيدي العاملة، كما لها اثار ايجابية علي الاقتصاد كمن خلال ما يلي :

- **نقل التكنولوجيا والنفاذ الى الأسواق:**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بنشر التقدم التكنولوجي في كل القطاعات خاصة قطاعات الجهاز الاقتصادي عن طريق المحاكاة ، فضلاً عن تدريب العمال المحليين على المهارات والمعرفة الجديدة، وقد ثبت أن كبرى الشركات الصناعية ومعظمها من الشركات متعددة الجنسيات تستأثر بنحو نصف الاختراعات في العالم ، وفي بعض الحالات شاركت هذه الشركات في نقل التكنولوجيا من خلال البحث والتطوير المحلي بواسطة الشركات

[1] منى محمود إدلبي، مرجع سابق، ص88.

[2] سعد محمود ،عمر غازى ، (2007) : مخاطر الاستثمار الاجنبى المباشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ص 46.

المنتسبة . والدول المضيفة للاستثمارات التي تنجح في اجتذاب الشركات متعدية الجنسيات تكسب في الوقت ذاته من اطلاعها على المعرفة ونفاذها اليها ، وهو الأمر الذي لا غنى عنه لتلك الدول إن هي أرادت التوسع في قاعدتها الصناعية. فالشركات المحلية التي تقيم علاقات مع هذه الشركات تقوم بتطويع تقنيات تلك الشركات وتتعلم طرق التنافس في الأسواق العالمية ، كما يكتسب المديرون المحليون للشركات متعددة الجنسيات وموظفوها معرفة مماثلة ، وتعتبر **الشركات متعددة الجنسيات** من أكبر الشركات وأكثرها تطوراً وأقدرها على المنافسة علاوة على امتلاكها الموارد اللازمة للابتكار والتطبيقات التكنولوجية الحديثة وغيرها من النواحي التصنيعية ومرافق توزيع منتجاتها عبر العالم ، وما من شك أن كبار المصنعين في عالم الاقتصاد اليوم هم من اللاعبين الرئيسيين في هذا المجال ممن يسعون الى الوصول الى الموردين والأسواق في جميع انحاء العالم .

- **خلق فرص العمل:**

غالباً ما تتسم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمعدلات بطالة عالية، وعادة ما تتركز جهود محاربة البطالة من خلال اجراءات معينة تتمثل في ايجاد وظائف بالقطاع العام عجزها عن الاستمرار، أما **الاستثمار المباشر** فهو يخلق فرص عمل هي الأكثر منفعة للاقتصاد القومي، وإن معظم الآثار التي يتركها الاستثمار المباشر على سوق العمل ذات صلة وثيقة بجوانب نقل التكنولوجيا ، ولا سيما ما يتصل منها برفع مستوى المهارات للعاملين وزيادة فرص العمل داخل الدولة المضيفة للأستثمار.

- **خفض الأسعار:**

إن الاستثمار الاجنبي يؤدى الي نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، فهي تؤثر ايجابياً على الأسواق المحلية، وذلك من خلال زيادة الانتاج ورفع كفاءته مما يساعد على خفض تكلفة الانتاج والتي يؤدي الي انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

- **تنمية الصادرات:**

في معظم الأحيان يؤدي الاستثمار الأجنبي الى زيادة صادرات الدولة المضيفة الى الأسواق المجاورة أو حتى الى موطن الشركات صاحبة ذلك الاستثمار، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الانتاج مما يؤدى الى خفض تكلفة المنتج ومن ثم يؤدي الى رفع كفاءة وجودة الانتاج وبالتالى يدفع الى زيادة الطلب علي المنتج من العالم الخارجى

ومن الطبيعي أن توفر تلك الصادرات العملة الصعبة التي تُعد أساساً للنمو الاقتصادي المستدام، وهي ضرورية لخدمة التزامات الديون الخارجية، وتمويل شراء المنتجات المستوردة وكذلك تمويل الاستثمار المحلي.

2.1 تمويل التنمية الاقتصادية[1]

يرى **بعض الاقتصاديين** أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال اللازمة للأستثمار والذي يتحدد أساسا بالحافز على الاستثمار من ناحية وسعة السوق وعرض رأس المال من ناحية اخري والذي يحددة حجم الادخار

لذا فإن **التنمية الاقتصادية** تستدعي إيجاد كافة السبل لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لهذه التنمية والتي توجه إلى:

- تحسين وزيادة رأس المال الاجتماعي .
- تحسين نوعية عنصر العمل بالتعليم والتدريب والخبرة .
- إعادة تخصيص الموارد وذلك بالتحول من استخدامات تتسم بانخفاض الإنتاجية إلى استخدامات تتسم بارتفاعها بما في ذلك استخدام موارد جديدة لم تكن مستغلة من قبل
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفورات .
- تحسين طرق الإنتاج باستخدام التكنولوجيات الحديثة .

وعموما فإن **الدول النامية** تحصل على حاجتها من الأموال من مصدرين رئيسيين هما: الموارد المحلية والموارد الأجنبية .

1-2-1 الموارد المحلية[2]:

وتتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص والادخار الحكومي:

---

[1] سلايمية ظريف، (2006) : الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، الجزائر، ص6-9.

[2] المرجع السابق ذكرة ،ص 6-9 .

- مدخرات القطاع العائلي:

والتي تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار في الدول النامية ولكنها تتأثر بمجموعة من العوامل منها ما هو اقتصادي مثل حجم الدخل والذي يتميز بانخفاضه في هذه الدول ، فضلا عن ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك مما لا يسمح بتكوين فائض للادخار.

-مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

هي ما تقوم به المنشآت والشركات الخاصة بادخاره، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا ويتوقف حجمه على الأرباح المحققة. ولكن في الدول النامية نجد أن الأرباح المعاد استثمارها غير كافية غالبا مما يؤدي إلى اعتماد أكبر على الموارد المحلية الأخرى خاصة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية نظرا لضعف الاسوق المالية أو عدم وجودها .

- مدخرات قطاع الأعمال العام:

لعب هذا القطاع دورا هاما في معظم الدول النامية لتبنيها النظام الاشتراكي ولعدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة لهذه الدول خاصة مشروعات البنية التحتية. إلا أنّ مساهمتة انخفضت مع ضعف دورة في الاقتصاد بصفة عامة

- الادخار الحكومي:

تعمل الحكومات على تنمية مواردها وضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى خدمة أهداف التنمية، و في حالة وجود عجز فيتم تمويله من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة للتوسع في الإنتاج. إلا أن هذا الإجراء الأخير يؤدي في هذه الدول إلى ارتفاع الأسعار.

1-2-2 التمويل الأجنبي[1]:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية في الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية أي وجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية والتي تأخذ الأشكال الرئيسية التالية:

- المنح والمعونات الأجنبية .
- القروض من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية.
- الاستثمار الأجنبي من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.

- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:

تعتبر هذه الأخيرة من مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وقد ساعدت في توفير قدر من حاجاتها من الغذاء والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها، إلا أنها لم تحسن من الأداء الاقتصادي لهذه الدول نظرا لصغر حجم المعونات وفرض شروط مقيدة لأستخدام هذه المعونات فى اوجه محددة ، كأنشطة و مشاريع محددة أو شراء السلع والمستلزمات من نفس الدول المانحة

- القروض من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية:

لقد لعبت دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية حيث تتيح حرية الدولة المقترضة في أوجه استخدامات هذه القروض وعدم الوقوع تحت املاءات الدول المانحة للأستثمار، إلا أنها قادتها للوقوع في أزمة المديونية وبالتالي اتباع برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي ينص عليها البنك وصندوق النقد الدوليين.

- الاستثمار الأجنبي:

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: أي الاستثمار المحفظي والذي يتم من خلال الاستثمار في أسهم وسندات الشركات خارج الحدود الوطنية، فالمستثمر هنا لا يتحكم في الإدارة، وتعتبر مساهمتة في تنمية الدول النامية محدودة نظرا لافتقارها لسوق مالي متطور.

[1] المرجع السلبق ، ص 6-9

- الاستثمار الأجنبي المباشر: الاموال الاجنبية التي تتدفق من الخارج لأنشاء او المشاركة في مشاريع استثمارية في البلد المضيف ةيتطلب الاستثمار الاجنبى خلق مناخ استثمارى يشجع على هذا الاستثمار

فجوة التمويل في مصر

ومن المعروف أن **مصر** تعاني من فجوة تمويلية نظرا لأنخفاض متوسط دخل الفرد وبالتالي ضعف معدلات الادخار المحلى وارتفاع معدل الاستهلاك العام يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (1-1) والذى يوضح مدي الفارق بين معدلات الاستثمار و معدلات الادخار داخل مصر من الفترة 2011 وحتي الفترة 2020 وحساب فجوة التمويل لكل عام

جدول رقم (1-1)

فجوة التمويل في مصر من عام 2011-2020

(وحدة القياس بالمليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمارات	معدل الاستثمارمن الناتج المحلي%	الادخار المحلي	معدل الادخار المحلي من الناتج المحلي%	فجوةالتمويل	معدل فجوة التمويل%
2011	1371.1	234.5	17.1	178	13.0	56.5	4.1
2012	1674.7	268.4	16.0	135.8	8.1	132.6	7.9
2013	1860.4	264.4	14.2	146.5	7.9	117.9	6.3
2014	2130	290.6	13.6	111	5.2	179.6	8.4
2015	2443.9	349.2	14.3	142	5.8	207.2	8.5
2016	2709.4	407.5	15.0	148.6	5.5	258.9	9.6
2017	3470	530	15.3	61.9	1.8	468.1	13.5
2018	4437.4	739.1	16.7	275.2	6.2	463.9	10.5
2019	5322.3	957.6	18.0	530.8	10.0	426.8	8.0
2020	5820	804.4	13.8	362.6	6.2	441.8	7.6

- تم اعداد الجدول من قبل الباحث ، طبقا لبيانات البنك الدولي ووزارة التخطيط تم حساب فجوة التمويل من الفترة 2011-2020 .

المصدر: بيانات من البنك الدولي ووزارة التخطيط

شكل رقم (1-1)

إجمالى الاستثمار والادخار المحلى

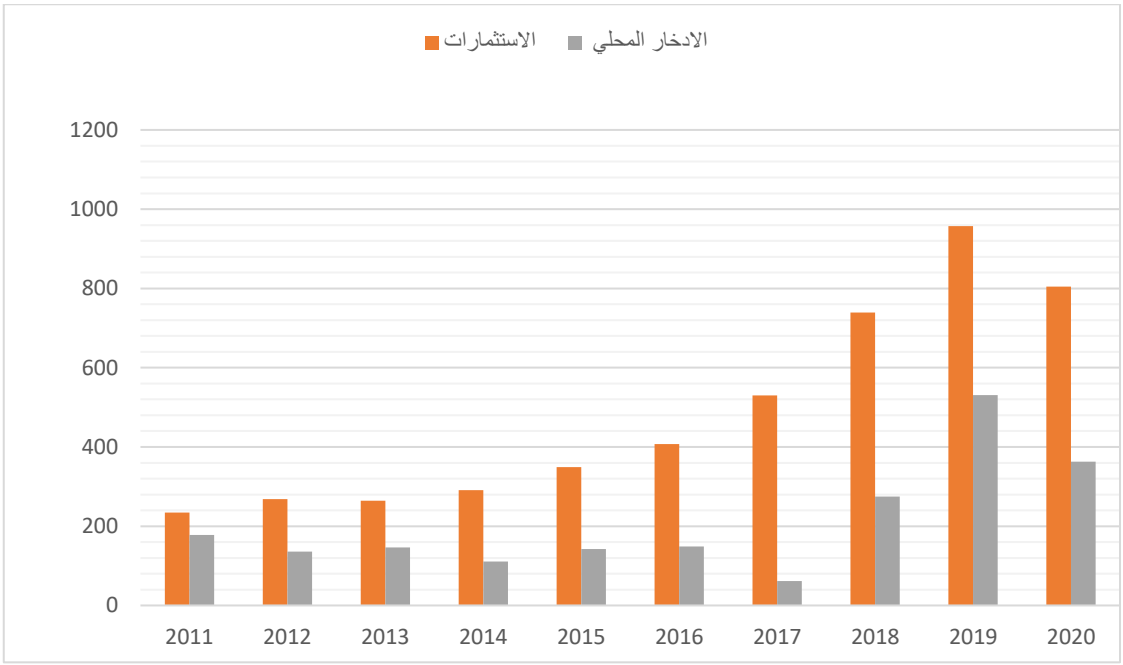

ومن الجدول السابق يتضح تطور فجوة الموارد المحلية في مصر من عام 2011-2013 حدث انخفاض في معدلات الادخار المحلي مما أثر سلبا علي معدلات الاستثمار ولقد واجهت مصر مرحلة من عدم الاستقرار السياسي، واضطرابا أمنيا، وتدهورا اقتصاديا حادا، وهو الأمر الذي أثر سلباً على العديد من المؤشرات الاقتصادية، مثل: تصاعد معدل البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور ملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية، وانخفاض معدلات الادخار وتراجع ملموس في الاحتياطيات الأجنبية التي انخفض ليسجل 13.6 مليار دولار أمريكي ينهاية يناير 2013 مقارنة بـ 36 مليار دولار في بداية يناير 2011، بالإضافة إلى تدني نسب نمو اجمالي الناتج المحلي إذ سجلت نسب النمو أقل معدلاتها التاريخية اذ بلغت 1.76% و2.22% و2.18% لأعوام 2011 و2012 و2013 علي الترتيب. ومن عام 2014 وحتي 2015 ارتفعت معدلات الادخار المحلي بسبب الاستقرار

السياسي النسبي في الشارع المصري وذلك بإنتخاب رئيس جديد للبلاد وتم التخطيط لخطط تنموية في بداية عام 2016 ، الا ان معدلات الادخار المحلي انخفضت وذلك بسبب برنامج الاصلاح الاقتصادي وانخفاض سعر الجنية المصري بالنسبة للدولار الامريكي في تلك الفترة ثم عاد معدل الادخار المحلي الي الارتفاع مره اخري حتي عام 2019 وذلك بسبب المشروعات القومية وزيادة معدلات العماله وانخفاض معدلات البطالة [1] وحرص الدولة علي زيادة الحملات التوعية واهتمامها بتدعيم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر مما ادي الي تحفيز المواطنين الي زيادة معدلات الادخار و في عام 2020 انخفضت معدلات الادخار وذلك بسبب تداعيات جائحة كرونا مما أثر بالسلب ايضا علي الاستثمار بوجة عام.

[1] طبقا لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء بأنه تم انخفاض معدلات البطاله بين عامي 2018 و 2019 وذلك من 9.9% الي 7.9 % .

ملخص الفصل:

ان **تمويل التنمية** يمثل طريقين تسلك فية معظم دول العالم وذلك أما عن **طريق الادخار المحلي** سواء عن طريق الافراد او القطاع الخاص او عن طريق الادخار الحكومي واما **التمويل عن طريق الاجنبي** سواء كان منح من الخارج او معونات او قروض او استثمارات اجنبية ، فالافضل في تمويل التنمية هو الادخار المحلي ثم بعد ذلك الاستثمارات الاجنبية المباشره ، وبعد عرض الفجوة التمويلية في مصر يتبين ضرورة الاعتماد علي الاستثمارات الاجنبية، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخول و المعيشة وخلق المزيد من فرص العمل، والتعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية، الأمر الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة و في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى. من هذا المنطق أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي. وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين العرب و الأجانب وتزيل كل القيود والحواجز التي قد تعرقل العملية الاستثمارية.

الفصل الثانى

المراحل التاريخية لتطور التشريعات الاستثمارية فى مصر

الفصل الثانى

2- المراحل التاريخية لتطور التشريعات الاستثمارية في مصر

تمهيد

تم في السنوات الأخيرة **إصدار عشرات التشريعات والقوانين** التي تقدم العديد من الضمانات والحوافز التي تساعد على نجاح الاستثمار وتحافظ على حقوق المستثمرين، والتي توفر العديد من الضمانات للمستثمرين وللشركات والمنشآت العاملة في هذا المجال حيث تكفل الحق للشركات والمنشآت في تملك أراضي البناء والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، وكذلك الحق في إن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه في إنشائها أو تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد ومعدات وقطع غيار، إضافة إلي حقها في تصدير منتجاتها بالذات أو بالوساطة دون الحاجة للحصول على ترخيص بذلك من آية جهة. كما توفر هذه القوانين العديد من الحوافز الدافعة للاستثمار من أبرزها الإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات على إيرادات النشاط التجاري والصناعي والأرباح للشركات والمنشآت، ويصل مدى هذا الإعفاء إلى عشر سنوات للشركات والمنشآت التي تقام في المناطق الصناعية النائية والمجتمعات العمرانية الجديدة. ورغم التراجع الواقعي في عملية جذب الاستثمارات خلال عامي 2011-2012، بسبب أحداث الثورة المصرية، فعملت الدولة علي سن قوانين لتحقيق بيئة صديقة للأستثمار الاجنبي والمحلي داخل مصر، وفي هذا الفصل سوف يتم عرض مراحل تطور قانون الاستثمار من 1971وحتي الان.

1.2 قانون استثمار المال العربى والمناطق الحرة رقم 65 لسنة 1971[1]

وضع هذا **القانون** البنية التشريعية الأساسية التي التزمت بها كل قوانين الاستثمار المتعاقبة، وهي السعى الي تشجيع الاستثمار الاجنبي عن طريق تحديد مجموعة معنية من الأنشطة الاقتصادية التي تسعي الدولة لتحفيزها ، ومنح المستثمرين فيها مجموعة محددة من المزايا والحوافز والضمانات والاعفاءات التى تميزها عن سائر المشروعات العاملة في ظل الإطار القانوني العام للدولة . وهذا المنطق في تحفيز الاستثمار – ما يمكن تسميتة ب " المسار الخاص" كان مناسبا لظروف هذه المرحلة المبكرة في جذب الاستثمار الاجنبى، ولكن الاستمرار في لعشرات السنوات التلية منع البلد من العمل علي حل المشكلات القانونية والمؤسسية الجذرية ومن تحسين مناخ الاستثمار بشكل شامل. وفيما يلي أهم ملامح القانون رقم 65 لسنة 1971:

- **عرف قانون " المال المستثمر"** ، أي الذي يستحق المزايا والإعفاءات، على أنه النقد الأجنبى المحول من الخارج عن طريق البنوك المصرية والآلات والمعدات المستوردة ، والأرباح التى تحققها المشروعات المنشأة وفقا للقانون.ويلاحظ من هذا التعريف أنه لم يشترط للتمتع بتلك المزايا أن يكون المستثمر عربيا أو أجنبيا ، بل ان يكون المال هو العربى أو الاجنبى ، أي واردا من خارج مصر ايا كانت جنسية مالكه.

  ولهذا فإن القانون كان متاح التمتع بأحكامه للمصريين بشرط أن يكون مالهم المستثمر واردا من الخارج.
- **نص القانون** على تمتع "المال المستثمر" بمجموعة من المزايا أهمها:

---

[1] زياد أحمد بهاء الدين ، (2016) : الازمات الاقتصادية في مصر : المخرج والحلول المتاحه ، رؤية بديله لإصلاح التشريعات في الاستثمار ، المركز المصري للدرسات الاقتصادية ، مجلد1، ص 16

- عدم جواز الخضوع للتأميم أو فرض الحراسة
- تأسيس المشروعات من خلال الهيئة العامة للأستثمار جري إنشاؤها بموجب القانون.
- اعتبار المشروعات تابعة للقطاع الخاص .
- إعفاء المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات من بدء التشغيل.
- عدم خضوع المبانى لنظام تحديد القيمة الايجارية .
- جواز فتح حساب المشروعات بالعملة الاجنبية .
- جواز تحويل الأرباح للخارج بالعملة الأجنبية .
- جواز اعادة تحويل رأس المال المستثمر الي الخارج بعد مرور خمسة سنوات وجواز إعادة تصدير رأس المال العيني بعد انتهاء المشروع.
- جواز قيام العاملين الأجانب بتحويل 50% من راتبهم الي الخارج.

- برغم أن **القانون** لم يحدد الأنشطة التي تتمتع وحدها بالمزايا الواردة بة ، إلا أنة نص على أن يعتبر رأس مال مستثمر "الآلات والمعدات اللازمة للمشروعات الصناعية والتعدينية والزراعية والسياحية والإسكانية ..." بالإضافة الي ذلك فقد منح القانون لمجلس إدارة هيئة الاستثمار صلاحية "إعداد قوائم بأنواع النشاط و المشروعات التي يدعي المال الأجنبى إلى المساهمة فيها ، علي أن ترفع هذه القوائم لمجلس الوزراء لاعتمادها".
- إنشاء هيئة عامة جديدة بأسم " الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة" تتمتع بقدر من الاستقلال في اتخاذ القرارات وتكون لها موازنة مستقلة.
- جواز إنشاء مناطق حرة عامة يضع مجلس إدارة هيئة الاستثمار القواعد الخاصة بالعمل فيها ويشرف عليها من خلال جهاز إداري

خاص بكل منها ، مع اعفاء المشروعات المقامة في تلك المناطق عليها من خلال جهاز اداري خاص بكل منها ، مع اعفاء المشروعات المقامه في تلك المناطق من كافة الضرائب والجمارك واعفاء العاملين الأجانب فيها من الضريبة علي الدخل. وقد نص القانون علي عدم خضوع المشروعات المقامة في المنطقة الحرة إلا بموافقة خاصة مسيقة. وبشكل عام جعل القانون للمناطق الحرة نظام عمل بديل تنظمة اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار.

2.2 – قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم 43 لسنة 1974[1]

كما سبق القول فإن القانون الصادر عام 1971 لم يكن له تأثير ملموس على المناخ الاستثماري بسبب الظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد في ذلك الوقت استعدادا للحرب مع اسرائيل. ولكن في أعقاب انتصار أكتوبر 1973 صدر قانون رقم 43 لسنة 1974 باسم " قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة" –والمعروف باسم "قانون الانفتاح" ليعبر عن التوجه الجديد للدولة في المجال الاقتصادى و الاستعداد لفتح الباب للأستثمار الخاص الوطني والاجنبي.وفيما يلي الملامح الرئيسية لذلك القانون:

- **بالنسبة لتعريف المال المستثمر**، فقد كرر القانون المفهوم الوارد في تشريع الاستثمار الصادر عام 1971 بأنة النقد الأجنبي المحمول من الخارج (بغض النظر عن جنسية مالكة) والآلات والمعدات المستوردة، والارباح التي يحققها المشروع . ولكن أضاف القانون الي ذلك النقد الاجنبي المحمول من الخارج اذا تم استخدامة في شراء أوراق مالية مصرية أو ارض للأستثمار.

[1] مرجع سابق ، ص 16.

- **على عكس القانون السابق** الذى لم يحدد بشكل قاطع مجالات الاستثمار ، فإن قانون الانفتاح حدد هذه المجالات ونص علي تمتعها وحدها بالمزايا الواردة به. وقد تضمنت هذه المجالات : التصنيع ، والتعدين ، والطاقة ، والسياحة، والنقل ، واستصلاح الأراضي ، والانتاج الحيواني و الثروة المائية ، والاسكان (بشرط أن يقتصر علي العرب والمصرين فقط) ، وبنوك والاستثمار والأعمال،واعادة التأمين (بشرط أن تكون بالعملة الأجنبية) ، والبنوك (بشرط ألا تتجاوز الملكية الأجنبية فيها نسبة 94%).
- **أما فيما يتعلق بالمزايا الممنوحة للمشروعات،** فقد كرر القانون ما جاء في التشريع السابق بشأن عدم جواز الخضوع للتأميم أو المصادرة، والتأسيس من خلال الهيئة العامة للأستثمار، واعتبار المشروعات تابعة للقطاع الخاص، وعدم خضوع المبانى المنشأة وفقا للقانون لنظام تحديد القيمة الايجارية ، وجواز اعادة تحويل رأس المال المستثمر الي الخارج بعد مرور خمسة سنوات ، وجواز اعادة تصدير رأس المال العيني بعد انتهاء المشروع، وجواز قيام العاملين الاجانب بتحويل 50% من راتبهم الي الخارج ، والاعفاء من الرسوم الجمركية بقرار من رئيس الجمهورية.
- ولكن بالإضافة الي ما سبق فقد جاء **القانون** بحوافز جديدة ، أهمها:
  - النص علي خضوع المنازعات التي تكون التي تكون المشروعات طرفا فيها لاتفاقات الاستثمار الدولية الثنائية و متعددة الجنسيات
  - الاعفاء من الالتزام بتخصيص نسبة من أرباح الشركات للعمال.

- الاعفاء من الإلزام بتعين ممثل للعاملين في مجلس إدارة الشركة.
- الاعفاء من الحد الاقصي لمكافآت أعضاء مجالس ادارة الشركات
- تعديل الإعفاء الضريبي بحيث أصبح خمس سنوات للمشروع مع جواز مدها لثلاثة سنوات تالية بموافقة مجلس الوزراء،مع اضافة اعفاء جديد للمشروعات والتوسعات التي تستخدم فيها أرباح المشروعات لخمس سنوات ، وكذلك الاعفاء من ضريبة الدمغة النسبية ومن ضريبة ايرادات القيم المنقوبة ، واعفاء الفوائد المستحقة على القروض الخارجية من كل الضرائب والرسوم.

- وأخيرا ، بينما لم يحدث تغيير جذري على الطبيعه القانونيه للهيئه العامه للاستثمار او المناطق الحره العامه فان قانون عام 1974 قد استحدث للمره الاولى مفهوم "المنطقه الحره الخاصه التي تكون مقصوره على مشروع واحد وتنشأ بقرار من مجلس اداره الهيئه كما نص على جواز انشاء منطقه حره تشمل مدينه باكملها على ان يكون ذلك بقانون.

وقد تعرض هذا **القانون** لتعديل هام بعد اقل من خمس سنوات على صدوره – بموجب القانون رقم 32 لسنه 1977 وذلك للتعبير عن الحاجه لتوسيع نطاق العمل به. وقد تضمن هذا التعديل ما يلي:

- النص بوضوح على تمتع المشروعات المنشأه وفقا باحكامه بالمزايا الوارده به ايا كانت جنسيه مالكها او مجال اقامتهم وان تشمل ذلك المشروعات التي تنشا باموال مصرية مملوكة للمصرين. وبذلك الغى هذا التعديل الشرط الذي كان ساريا منذ قانون الاستثمار الاول الصادر

عام 1971 وهو ان يكون راس المال المستثمر واردا من الخارج واصبح بذلك نظام الاستثمار مفتوحا للمصريين ممن يرغبون في المساهمه برؤوس اموال موجوده في مصر ومدفوعه بالعمله الوطنيه طالما كان النشاط ضمن قائمه المجالات التي يحددها القانون.

- اضاف انشطه جديده الى تلك التي يجوز الاستثمار فيها بما في ذلك التعمير في المدن الجديده والمقاولات بشرط ان لا تقل المساهمه المصريه عن 51% والاستثمارات في مختلف الانشطه الوارده بالقانون.
- السماح للمشروعات بتصدير منتجاتها بنفسها دون الحاجه للقيد في سجل المصدرين مما شكل اعفاء هاما بالنظر الى القيود الوارده في القانون رقم 118 لسنه 1975 بشان الاستيراد والتصدير والتي تقصر نشاط التصدير والاستيراد على المصريين وعلى الشركات المملوكه بالكامل للمصريين.
- اعفاء اجور العاملين الاجانب بالمشروعات من الضريبة العامة على الايرادات.
- التوسع في الاستثناءات الممنوحه من الاحكام العامه لشركات المساهمه المنصوص عليها في قانون الشركات رقم 26 لسنه 1954.
- تاكيد حق المشروعات المنشاه في فتح الحسابات بالعملات الاجنبيه والتصرف فيها دون قيد او ترخيص مسبق وان كان مع ضروره تقديم كشف حساب في نهايه السنه الماليه لهيئه الاستثمار حركه حساب النقد الاجنبي .
- اما في مجال الاعفاءات الضريبيه فقد اضاف التعديل تمتع مشروعات التعمير وانشاء المدن الجديده بالاعفاء من الضريبه لمده عشر سنوات قابله للمد لخمس سنوات اضافيه كما اشترط لتمتع المشروعات بالاعفاء من الضريبه العامه على الايراد ان لا يكون هذا الايراد

خاضعا للضريبه في دوله المستثمر الاجنبي او الدوله الوارد راس المال المستثمر منها.

- وبالنسبه للمناطق الحره فقد احتفظ التعديل للمشروعات بالاعفاء العام من الضرائب والرسوم ولكن اخضعها لرسم سنوي قدره 1% من حجم البضائع الوارده اليها او التي تصدرها ولرسم قدره 3% من القيمه المضافه للمشروع الذي لا يقتضي نشاطه ادخال واخراج البضائع.

3.2 – قانون الاستثمار رقم 230 لسنه 1989[1]

مع اقتراب بداية العقد الاخيرة من القرن العشرين ونيه الدولة إعطاء دفعه جديده للنشاط الاقتصادي الخاص صدر قانون جديد للاستثمار ليحل محل التشريعات السابقه وهو قانون الاستثمار رقم 230 لسنه 1989 ومع أن هذا القانون قد سعى لاحداث تغيير جذري في مناخ الاستثمار وتحسين المناخ القانوني المحيط به إلا أنه احتفظ بذات الفلسفه السائده منذ عام 1971 وهي تحديد مجالات اقتصاديه معينه تتمتع المشروعات فيها باعفاءات ومزايا محدده وفيما يلي اهم احكام قانون الاستثمار الصادر عام 1989:

- تحديد **المجالات الاقتصاديه** الواقعه تحت نطاق القانون باستصلاح واستزراع الاراضي، والصناعه والسياحه والاسكان والتعمير ولكن مع هذا التحديد فقد نص القانون ايضا على الجواز قيام مجلس الوزراء باضافه مجالات مستقبلا تحتاجها البلاد او تتطلب تقنيات حديثه او تهدف الى زياده التصدير او خفض الاستيراد وتكثيف استخدام اليد العامله

- **الغاء شرط تملك المصريين لنسبه معينه من رؤوس اموال المشروعات الاستثماريه** وذلك بالنص على جواز قيام راس المال المصري او العربي او الاجنبي بالانفراد او المشاركه في اي وجه من

[1] مرجع سابق ، 18.

اوجه الاستثمار المنصوص عليها في القانون الا ما يقرر رئيس مجلس الوزراء وضع ضوابط خاصه له.

- أما من حيث **المزايا والاعفاءات** التي تضمنها قانون عام 1989 فكان اهمها:

  - عدم جواز التأميم والمصادره.
  - اعتبار المشروع من القطاع الخاص ايا كان الطبيعه المال المساهم فيه.
  - عدم خضوع منتجات المشروع للتسعير الجبري وتحديد الارباح الا ما يقرر مجلس الوزراء استثناءه في حالات الضروره مسترشدا في ذلك بالتكلفه الاقتصاديه للمنتجات .

- وفي **المجال الضريبي** فقد نص القانون على اعفاء المشروعات من ضريبه الارباح التجاريه والصناعيه و ضريبه شركات الاموال واعفاء ارباحها من ضريبه ايرادات رؤوس الاموال المنقوله والضريبه العامه على الدخل وذلك لمده خمس سنوات يجوز مدها بقرار من مجلس الوزراء لخمس سنوات اخرى ويكون الاعفاء الاصلي لمده عشر سنوات للمشروعات المقامه داخل المناطق الصناعيه والمجتمعات العمرانيه الجديده والمناطق النائيه قابله للمد لخمس سنوات اضافيه كما يزاد الاعفاء لمده سنتين لكل الحالات السابقه اذا تجاوزت نسبه المكون المحلي في الالات والتجهيزات 60% دون حساب الارض والمباني في ذلك وجري النص على اعفاء المشروعات من ضريبه الدمغه لذات المدد السابقه .وقد قرر القانون حكم عدم سريان الاعفاء على المبالغ التي تكون خاضعه للضريبه في دوله اخرى كما اعفى مشروعات الاسكان المتوسط والاقتصادي التي تؤجر من كافه الضرائب لمده 15 عاما قابلها للمد لخمس سنوات اضافيه.

- كذلك نص **القانون** على حق المشروع في الاستيراد بنفسه دون القيد في سجل المستوردين والتصدير دون القيد في سجل المصدرين وعلى عدم الخضوع لبعض احكام قانون الشركات.
- أما فيما يتعلق **بنصيب العاملين في الارباح** فقد أعاد القانون تقرير حصه لهم من الأرباح الصافيه بما لا يقل عن عشره بالمئه من تلك الارباح ولكن دون تقرير تمثيل لهم في مجلس اداره الشركه.
- ثم جاء **القانون بحكم جديد** وهو عدم جواز تحريك الدعوى العموميه ضد المشروعات الخاضعه لاحكامه بسبب جرائم الجمارك والنقد الاجنبي والضريبه على الدخل الا بعد اخذ رأي هيئه الاستثمار .
- **واحتفظ القانون بالمزايا المنصوص عليها في التشريعات السابقة** بشان فتح الحسابات بالعمله الاجنبيه والتعامل عليها وتحويل الارباح الى الخارج واعفاء العاملين الاجانب من ضريبه كسب العمل.
- كذلك احتفظ **القانون** بنظام المناطق الحره العامه والخاصه مع بيان تفاصيل واجراءات جديده خاصه بالمعاملات الجمركيه .
- وأخيرا فقد أعاد **القانون** تشكيل الهيئه العامه للاستثمار بحيث أصبح رئيس مجلس ادارتها هو رئيس مجلس الوزراء وتم النص على جواز قيامها بفتح فروع لها في مصر وعلى سلطاتها في تخصيص الاراضي والحصول على التراخيص من مختلف اجهزة الدوله وكانت هذه بدايه فكره الشباك الواحد الذي تنشئه الهيئه لخدمه المستثمرين كذلك فقد منح القانون لهيئه الاستثمار والمره الاولى بعض الصلاحيات الرقابيه اذ جعل لمجلس ادارتها الحق في تقصير مده الاعفاء الضريبي للمشروع الذي يخالف احكام القانون او الغاء الاعفاء بالكامل او الغاء الموافقه على المشروع

وجدير بالذكر أن **قانون الاستثمار رقم 230 لسنه 1989** قد تعرض للتغيير مرتين الأولى عام 1992 بموجب القانون رقم 2 حيث وضع حدا

لنصيب العاملين في الشركه من الأرباح التي تحققها بحيث لا يزيد على مجموع أجورهم الثانوية أما التعديل الثاني فقد صدر بموجب القانون رقم 9 لسنه 1995 ونص على تحديد رسم التصديق على عقود الشركات المنشاه وفقا لاحكامه.

4.2 – قانون ضمانات و حوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 [1]

صدر **قانون ضمانات وحوافز الاستثمار** المعمول به حاليا في شهر مايو 1997 ليعبر مرة أخرى عن اهتمام الدولة بدفع ملف الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي سريع، وقد جاء هذا القانون على ذات التشريعات السابقه عليه من حيث تحديد مجالات معينه للاستثمار ومنحها مجموعه من المزايا والضمانات التي تختص بها. وقد اتجه هذا القانون الى التوسع على نحو غير مسبوق في مجالات الاستثمار مما جعلها الاصل وليس الاستثناء وفيما يلي الملامح الرئيسيه لذلك القانون:

- تحديد مجموعه واسعه من الانشطه التي تتمتع بمزايا القانون بما فيها استصلاح الاراضي والانتاج الحيواني والصناعه والتعدين والفنادق والسياحه والنقل المبرد والنقل الجوي والنقل البحري والخدمات البترولیه والاسكان غير الاداري والمشروعات في البنية الاساسيه والمستشفيات والتاجير التمويلي وضمان الاكتئاب في الاوراق الماليه، وراس المال المخاطر وانتاج البرامج الالكترونيه ولكن يعيب هذا التوسع انه لم يستند الى منطق محدد في اطار سياسه اقتصاديه واضحه المعالم وهادفه لتنميه الصناعات وانشطه معينه.
- بالإضافة إلى ما سبق فقد تضمن القانون منح مزاياه الى كافه المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنميه، وهو نص معيب لانه لاول مره ربط الاعفاء ليس بطبيعه النشاط وانما بمصدر التمويل
- كذلك فقد نص القانون على جواز أن يضيف مجلس الوزراء لاحقًا مجالات اخرى تتمتع بمزايا وحوافز القانون وهو ما آثار انتقادات

[1] مرجع سابق ، ص19.

قانونيه لاعتبار ذلك مخالفه للنص الدستوري الذي يقضي بأن يكون فرض الضرائب وبالتالي الاعفاء منها بموجب قانون صادر من المجلس التشريعي وليس إداري صادر من مجلس الوزراء وإن كان هناك خلاف قانون في هذا الشأن.

- ونص القانون كذلك على صلاحيه هيئة الاستثمار في تخصيص الاراضي المملوكة للدولة لمختلف الأنشطة الاستثمارية وكذلك الحصول على التراخيص اللازمه لمزاوله النشاط في مختلف الجهات الحكوميه وهي نصوص وجدت صعوبه بالغة في التطبيق منذ ذلك الوقت
- كذلك اجازه القانون تسويه منازعات الاستثمار عن طريق التحكيم الدولي .
- أما في بند الحوافز فقد قرر القانون ما كان قد جاء في التشريعات السابقه ولكن أضاف حق الشركات الاستثماريه في تملك اراضي البناء والعقارات المبنيه أيا كانت جنسيه المساهمين فيها والتصرف في أسهم مؤسسي الشركه خلال السنتين التاليتين على تاسيسها وتقرير الاعفاء الضريبي لمده 10 سنوات للمشروعات المنشاه في المناطق الصناعيه والمجتمعات العمرانيه الجديده والمناطق النائية والمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي وسريان الضريبه الجمركيه بنسبه 5% على مستلزمات الانتاج والاعفاء من الضريبه الناجمه عن تغيير شكل الشركه أو عن اعاده تقييم أصولها كما استمر في العمل في النظام المناطق الحرة العامة والخاصة.

5.2 تعديلات عام 2005 الهادفة الي توحيد مناخ الاستثمار [1]

تتناول التعديلات القانونية الكبرى التي شهدتها قوانين الاستثمار المتعاقبه إلا أن تغيرا تشريعيا كبيرا طرأ خارج قانون الاستثمار خلال العام 2005 ويستحق التوقف والاشاره اليه أنه يعتبر المحاولة الرئيسيه بل ربما الوحيدة للابتعاد عن منطق المسار الخاص الذي ساد منذ مطلع السبعينيات والبدء في توحيد المناخ العام للاستثمار واصلاحه وقد اخذت هذه المحاوله شكل اصدار قانون جديد للضريبه على الدخل ثم صدور تعديل على قانون الشركات والاستثمار.

فيما يتعلق **بالجانب الضريبي** فقد صدر القانون رقم 91 لسنه 2005 متضمنا سياسة ضريبية جديدة بما في ذلك سعر الضريبة وأوعية حسابها والاقرار عنها واليات تحصيلها وانتهاء بتسوية المنازعات الناشئه عنها وبرغم أن هذا النظام الضريبي قد جاء بالعديد من الاحكام الجديدة التي مثلت خطوة اصلاحية كبيرة إلا أن جل الاهتمام الاعلامي به قد انصب على سعر الضريبة الموحدة الذي جاء به القانون وهو 20% ليحل محل منظومه الضرائب المرتفعه التي كان معمولا بها من قبل. ولكن الواقع أن **الجانب الاخر من القانون** الذي لا يقل أهمية كان وضع نهاية للإعفاءات الضريبية التي كانت مقررة بموجب قوانين الاستثمار المتعاقبة منذ عام 1971 واخضاع كل المشروعات التجاريه في مصر عدا تلك القائمة بالمناطق الحرة للضريبة العامة على الدخل ويكون بذلك أهم مما يعبر عنه هذا التعديل هو الابتعاد عن منطق المسار الخاص من منطلق أن المزايا والاعفاءات الضريبيه ليست الوسيله المثلى لجذب وتشجيع الاستثمار بل يترتب عليها فاقد كبير لموارد الدولة وفتح باب التلاعب في مدد انتهاء وتجديد الاعفاء الضريبي كما تؤدي إلى ضياع مستحقات ضريبية تسددها الشركات الأجنبية إلى بلدان المنشأ بعد ما يتم اعفائها من الضريبه في مصر.

---

[1] مرجع سابق ، ص 20

أما **الشق الثاني** من هذه المحاوله الهامه لتوحيد مناخ الاعمال وغلق الفجوه بين المشروعات المنشاه وفقا لقانون الاستثمار والقانون التجاري العام فقد جاءت في صوره القانون رقم 94 لسنه 2005 بتعديل بعض احكام قانون الشركات رقم 159 لسنه 1981 وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنه 1997 وقد كانت المحصله النهائيا لهذا التعديل كما يلي:

- توحيد اجراءات تاسيس الشركات المساهمه والشركات ذات المسؤوليه المحدوده الى حد بعيد بين مختلف النظم القانونيه
- توحيد المعامله من حيث تملك العقارات
- تسهيل اجراءات تاسيس شركات المناطق الحره
- تخفيض الحد الادنى لرأسمال شركات الأموال.
- جواز تحويل شركات المناطق الحره الى نظام الاستثمار الداخلي.
- وضع القواعد التطبيقيه اللازمه لانهاء العمل بالاعفاءات الضريبيه وتحديد ضوابط استحقاق الاعفاءات للمشروعات المقامه من قبل
- تمتع كافة الشركات بالضمانات القانونية المقررة في قانون الاستثمار ايا كان نظامها القانوني.

وقد تواكب مع ذلك افتتاح مقر الهيئة العامة للاستثمار الجديد وتوحيد المكان الذي يجري في تاسيس كافه الشركات أيا كان النظام القانون الخاضعه له وتطبيق نظام الشباك الواحد على تاسيس وقيد الشركات بحيث يستغرق بضعه ايام بعد ان كان يستغرق عده شهور.

6.2- قانون الاستثمار رقم 17 لسنة 2015 [1]

خلال الخمسة وأربعين عاما الماضية وهي للأسف تعتبر رده كبيره كانت صدور تعديل شامل على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ثمانية لسنة 1997 وموجب القانون رقم 17 لسنة 2015 الذي نشر في الجريدة الرسمية

[1] فادية عبدالسلام واخرون، (2018): سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الاجنبية فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 291، معهد التخطيط القومي ، ص23 .

يوم 12 مارس 2015 أي قبل بدء انعقاد المؤتمر الاقتصادي الدولي في مدينه شرم الشيخ بيوم واحد لكي تعلن مصر من خلال المؤتمر عن بدء مرحله جديده من النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمار وتحسين مناخ القيام بالاعمال.

ومن أبرز النقاط لهذا القانون الاتي :

- إنهاء الترخيص النهائي للشركات في وقت قياسي 15 يوم .
- عدم محاسبة صاحب الشركة عن جريمة قام بها أحد مسئول الشركة.
- آليه جديده لفض المنازعات وتصفيه الشركات .
- تطبيق خدمه الشباك الواحد لتسهيل إجراءات الاستثمار.
- تحقيق المساواه وعدم التميز بين المستثمرين .
- توحيد سلطه التوقيع الجزاءات في يد الهيئة العامة للاستثمارات كضمانه للاستثمار مع تاكيد حمايه حقوق الملكية الفكرية وتشجيع نقل التكنولوجيا والشفافية بالنسبه لتسعير الاراضي في اجراءات واضحة وتحديد مقابل الانتفاع .
- تعليه الدعاوي الجنائية لحين اخذ رأي الاستثمار .
- دفع الحكومة حصة التأمينات للعاملين بالإضافة الى تحمل جزء من تكلفه إنشاء البنية التحتية للاراضي الزراعيه الصناعية والعقارية بالإضافة الى الفصل بين المسؤولية الجنائية والتجاريه ووضع حد اقصى 120 يوميا للتصفيه والخروج من السوق اذا لم ترد الجهه على الشركة.
- آلية جديده لفض النزاعات تصفيه الشركات:
  - الآلية الأولى وذلك داخل هيئه الاستثمار وتنظر في الدعوه خلال 15 يوم وتصدر قرارها خلال 60 يوم على أن يكون ملزما للهيئة.
  - الآليه الأخرى تتبع رئيس مجلس الوزراء تختص بنظر كافة الشكاوي الاخرى وتصدر خلال 30 يوم .

ولكن الواضح أن الاستعجال في اعلان هذا القانون وعدم مراجعته من جهات مختصه بالتشريع الاقتصادي أو ممثلة لقطاع الاعمال المصري جعلته يخرج في شكل مشوه تحديدا في تضمن هذا التعديل الشامل العيون التالية :

- وضع نهايه للاستقلال الاداري للهيئه العامه للاستثمار والمناطق الحره وذلك بالنص على ان يكون مجلس ادارتها رئاسه وزير الاستثمار وبتشكيل غالبيته من ممثلي الدوله بعد ان كانت اغلبيته من القطاع الخاص وبعد ان كانت الهيئه قد نجحت في ان تكون ذات مصداقيه واستقرار باعتبارها الجهه المعنيه بترويج الاستثمار وتحسين المناخ الخاص به
- اثاره اضطراب شديد في اليات تخصيص أراضي الاستثمار بالنص على ان يكون ذلك من خلال منافذ وفروع الهيئه دون اتخاذ الاجراءات والترتيبات التي تكفل تحقيق ذلك في الواقع مما ترتب عليه دخول عدد من الجهات الرسميه في صراع حول اي منها تكون لها صلاحيه تخصيص تلك الاراضي .
- اثارة اضطراب أيضا فيما يتعلق بوضع المناطق الحاره الخاصه في القانون حيث تم الغاء النص عليها في القانون الاصلي ثم جري تعديله باستدراك مخالف للدستور لصدوره من امانه مجلس الوزراء دون العقد على السلطات التشريعيه والعوده الى النص على تنظيمها مره اخرى
- منح الهيئة العامة للاستثمار صلاحيات رقابيه غير مسبوقة تصل الى حد الغاء المزايا الممنوحه للشركات ووقف تراخيص النشاط وهو ما يخل بطبيعة الضوء الترويجي الذي تمارسه الهيئة ويدفع الى تعارض بينه وبين الدور الرقابي الجديد .
- محاوله التوسع في نظام الشباك الواحد بحيث ويتحول إلى جهة اصدار كافه الترخيص والموافقات للأنشطة الاستثمارية مما ترتب عليه استحاله التطبيق ذلك وضياع مصداقية الاستثمار في مصر.

7.2 – قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017[1]

ويقوم **القانون** بتوفير الحماية للمستثمرين، ويُحدِد مجموعة من الحوافز الجديدة إلى جانب تطبيق الحوافز القائمة، ويوفر طرقًا جديدة لحل نزاعات الاستثمار، كما يحقق إصلاحات إجرائية تساهم في القضاء على الروتين الحكومي و تبسيط إجراءات ممارسة أنشطة الأعمال من أجل تعزيز الشفافية وضمان تكافؤ الفرص.

أهم الإنجازات التي تحققت من قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017:

– **الحصول على التمويل** :تم وضع أساس قوي لنمو وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعزيز الشمول المالي؛

– **سهولة بدء النشاط** :تم توفير خيارات متعددة للمستثمرين لتيسير إجراءات التسجيل وإصدار الموافقات على التراخيص. و يقوم الإصلاح الإداري الأخير بتسهيل إجراءات الاستثمار، ويقلل من الوقت اللازم لإصدار تراخيص الاستثمار وشراء الأراضي والحصول على خدمات المرافق؛ وفيما يلي الخيارات الموجودة للمستثمرين لتنفيذ إجراءات الاستثمار:

- **نظام الشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة** :يتم العمل بنظام الشباك الواحد بشكلٍ فعال في القانون الجديد، من خلال اللامركزية، إلى جانب وجود عدد من ممثلي الجهات ذات الصلة في مركز خدمات المستثمرين، وتمكينهم من التوقيع على مستندات المستثمرين؛
- **مكاتب الاعتماد في جميع أنحاء الجمهورية** : وللمرة الأولى، ستقوم أطراف ثالثة من القطاع الخاص بمساعدة الحكومة، وستتولى فحص

[1] تاريخ الاطلاع 2021/5/20:
https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/LawsAndRegulations.aspx#type3

طلبات المستثمرين ومستنداتهم للحصول على موافقات الترخيص من خلال مكاتب الاعتماد المستقلة هذه.

•**حماية المستثمر** : تم وضع آليات تضمن عدم تأميم ممتلكات المستثمر، كما تضمن عدم تنفيذ القرارات التعسفية أو التي تنطوي على تمييز، أو إساءة استخدام السلطة؛ ويقوم القانون بتفعيل الضمانات الخاصة بحماية المستثمر من خلال عدد من اللجان مثل "اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار" والتي تُعقَد حاليًا مرتين شهريًا بعد أن كانت تُعقَد مرة واحدة كل شهرين عندما شُكِلَت لأول مرة في 2016؛ كما يلزم القانون الجهات المعنية بتنفيذ القرارات التي تتخذها في غضون 15 يومًا.

•**خلق ساحة تنافسية** : تم تعزيز القدرة التنافسية والقضاء على الاحتكار وتشجيع الحوكمة والشفافية، والأهم من ذلك، وضع جداول زمنية واضحة لعمليات الموافقة؛ ولذلك، يُعَد قانون الاستثمار المصري خطوة ثورية نحو التخلص من الروتين الحكومي والحد من البيروقراطية؛

•**الحوكمة** : تم توضيح قواعد الحوكمة الرشيدة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتحديد أدوار وصلاحيات "المجلس الأعلى للاستثمار" الذي يتولى وضع سياسات واستراتيجيات الاستثمار وفقًا للأهداف الاجتماعية والاقتصادية لمصر.

•**تكافؤ الفرص وخلق فرص العمل:** فبدلًا من توجيه القطاعات الاقتصادية عن طريق الحوافز العامة، يدعم القانون الجديد الادماج الاجتماعي للفئات المُهمَشَة في البلاد، ويزيد فرص العمل ويحد من احتكار الأعمال التجارية الضخمة من خلال:

- مجموعة من الحوافز الاقتصادية التي تستهدف تحديدًا المناطق الأكثر احتياجاً للتنمية (المناطق الجغرافية ذات الدخل المنخفض) .
- الصناعات كثيفة العمالة .

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ كما يقوم بتوجيه قطاعات محدَدَة تخدم تشكيل المجموعات الاقتصادية في مناطق مختلفة من الدولة، وفيما يلي بعض هذه القطاعات:

- الصناعات التي تعمل بالطاقة المتجددة
- المشروعات الضخمة
- مشروعات توليد الكهرباء وتوزيعها
- أنشطة الأعمال القائمة على التصدير
- تصنيع السيارات
- التصنيع الزراعي

ضمانات الاستثمار

1. تكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنحها للمستثمر الوطني .
2. لا تخضع الأموال المستثمرة لأي إجراءات تعسفية أو قرارات تتسم بالتمييز.
3. لا يجوز نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة، وبمقابل تعويض عادل يدفع مقدماً دون تأخير، وتكون قيمته معادلة للقيمة الإقتصادية العادلة للمال المنزوع ملكيته في اليوم السابق علي صدور قرار نزع الملكية، وتكون التعويضات قابلة للتحويل دون قيد.
4. ولا يجوز بالطريق الإدارى فرض الحراسة علي تلك المشروعات، ولا تفرض الحراسة عليها إلا بموجب حكم قضائي نهائى.
5. ولا يجوز الحجز علي أموال المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدها إلا بناً ء علي أمر قضائي أو حكم نهائي.
6. للمستثمر الحق فى إنشاء وإقامة المشروع الاستثماري وتوسيعه، وتمويله من الخارج دون قيود وبالعملة الأجنبية، كما يكون من حقه تملكه وإدارته واستخدامه والتصرف فيه وجنى أرباحه وتحويلها إلى الخارج وتصفية

المشروع وتحويل ناتج هذه التصفية كله أو بعضه إلى الخارج وذلك دون الإخلال بحقوق الغير.

7. للمشروع الاستثمارى الحق فى استخدام عاملين أجانب فى حدود نسبة ١٠%من إجمالى عدد العاملين بالمشروع، وتجوز زيادة هذه النسبة إلى مالا يزيد على٢٠ %من إجمالى عدد العاملين بالمشروعات ، وذلك فى حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية تملك المؤهلات اللازمة.

وقد تضمن القانون حزمة من الحوافز لتحقيق بيئة صديقة للأستثمار الاجنبي في مصر ومن هذه الحوافز مايلي:

حوافز الاستثمار[1]

- **الحوافز العامة**

- تعفى الشركات الاستثمارية من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها فى السجل التجارى
- تعفى الشركات الاستثمارية من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت .
- ويتم تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (2%)، وذلك على جميع ما تستورده الشركة من آلات ومعدات وأجهزة لازمه للتشغيل.

- **الحوافز الخاصة**

تمنح **المشروعات الاستثمارية** التى تقام بعد العمل بهذا القانون وفقا للخريطة الاستثمارية ، حافزا استثماريا خصما من صافى الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو الآتى :

1. نسبة 50 %خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ): ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية طبقا للخريطة الاستثمارية وبناء على

[1] مرجع سابق .

البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، هذا بالإضافة الي الاستثمارات المنشأة في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس و المنطقة الاقتصادية بالمثلث الذهبي

2. نسبة ٣٠ %خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب): ويشمل باقى انحاء الجمهورية وفقا لتوزيع انشطة الاستثمار، وذلك للمشروعات الاستثمارية الاتية:

- المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة .
- المشروعات المتوسطة والصغيرة المشروعات التى تعتمد على الطاقة المتجددة أو تنتجها.
- المشروعات القومية والاستراتيجية التى يصدرها قرار من المجلس الأعلى.
- المشروعات السياحية التى يصدرها قرار من المجلس الأعلى.
- مشروعات إنتاج الكهرباء ، وتوزيعها التى تصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والزير المعنى بشئون الكهرباء ووزير المالية .
- المشروعات التى يصدر إنتاجها إلى الخارج الإقليم الجغرافى لجمهورية مصر العربي.
- صناعة السيارات والصناعات المغذية لها الصناعات الخشبية والأثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية .
- صناعات المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرارات التجميل.
- الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية.
- الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود .

وفى جميع الاحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثمارى ٨٠ % من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط [1] .

[1] مرجع سابق .

يشترط لتمتع المشروعات الاستثمارية بالحوافز الخاصة توافر الشروط الآتية:

1. أن يتم تأسيس شركة أو منشأة جديدة لإقامة المشروع الاستثمارى .
2. أن تؤسس الشركة أو المنشأة خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون ويجوز بقرار من مجلس الوزراء وبناء على عرض الوزير المختص مد هذه المدة لمرة واحدة .
3. أن تمسك الشركة أو المنشأة حسابات منتظمة، وإذا كانت الشركة أو المنشأة تعمل فى أكثر من منطقة فلها أن تستفيد بالنسبة المقررة لكل منطقة بشرط أن يكون لكل منطقة حسابات مستقلة .
4. ألا يكون أى من المساهمين أو الشركاء أو أصحاب المنشآت قد قدم أو ساهم أو استخدم فى إنشاء أو تأسيس أو إقامة المشروع الاستثمارى المتمتع بالحافز أيا من الأصول المادية لشركة أو منشأة قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون أو قام بتصفية تلك الشركة أو المنشأة خلال المدة المبينة بالبند "2 "من هذه المادة بغرض إنشاء مشروع استثمارى جديد يتمتع بالحوافز الخاصة المشار إليها، ويترتب على مخالفة ذلك سقوط التمتع بالحافز المشار إليه والتزام الشركة أو المنشأة بسداد جميع المستحقات الضريبية.

- الحوافز الاضافية

- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثمارى أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية .
- تحمل الدولة قيمة ما يتكلفه المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثمارى أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع .
- تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفنى للعاملين .
- رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية فى حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض .

- تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقا للضوابط المقررة قانونا فى هذا الشأن .كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص استحداث حوافز أخرى غير ضريبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

<u>كما تم تعديل بعض احكام قانون 71 لسنه 2017 بقانون 141 في اغسطس لسنه 2019 ما يلي :</u>

- بالنسبة للحوافز الاضافية تم اضافة بند بأنه يجوز أن تتمتع توسعات المشروعات الاستثمارية القائمة بالفعل بالحوافز المنصوص عليها فى المادتين (11) ، (13) من هذا القانون ، ويقصد بالتوسعات فى حكم هذه المادة زيادة رأس المال المستخدم بإضافة أصول جديدة تؤدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع ، وذلك كله طبقا للقواعد والشروط التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء .
- تبادل المعلومات عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الغير مباشرة تتم بين الجهات بما لايخل او يسبب خطر علي الأمن القومي
- ينشأ مركز مستقل للتحكيم والوساطة يسمى (المركز المصري للتحكيم والوساطة) تكون له الشخصية الاعتبارية, ويتخذ من محافظة القاهرة مقراً له.
- ويتولى المركز تسوية منازعات الاستثمار التي قد تنشأ بين المستثمرين, أو بينهم وبين الدولة أو إحدى الجهات التابعة لها عامة أو خاصة, إذا ما اتفقوا في أي مرحلة على تسوية النزاع عن طريق التحكيم أو الوساطة أمام هذا المركز, وذلك كله مع مراعاة أحكام القوانين المصرية المنظمة للتحكيم وتسوية المنازعات.
- ويتولى إدارة المركز مجلس إدارة, يتكون من خمسة أعضاء من ذوي الخبرة والتخصص والكفاءة والسمعة الطيبة يصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء.

- وتكون مدة مجلس الإدارة خمس سنوات يجوز تجديدها مرة واحدة, ولا يجوز عزل أحد أعضاء مجلس الإدارة طوال هذه المدة إلا إذا فقد الصلاحية الطبية لممارسة مهام عمله, أو فقد الثقة والاعتبار, أو أخل إخلالاً جسيماً بواجبات عمله وفقاً للنظام الأساسي للمركز.
- وينتخب أعضاء مجلس الإدارة من بينهم رئيساً للمجلس, ويكون للمركز مدير تنفيذي, يصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من مجلس الإدارة.
- ويصدر بالنظام الأساسي لهذا المركز ونظام العمل فيه والقواعد المهنية والإجراءات المنظمة له ومقابل الخدمات التي يقدمها وقوائم المحكمين والوسطاء وأتعابهم, قرار من مجلس إدارة المركز, وينشر النظام الأساسي للمركز في الوقائع المصرية.
- وتتكون موارد المركز المالية من مقابل الخدمات التي يقدمها وفقاً لما يحدده النظام الأساسي له. وتوفر في الثلاث سنوات الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون موارد مالية كافية للمركز من الخزانة العامة للدولة, ولا يجوز للمركز بخلاف ما تقدم الحصول على أي أموال من الدولة أو إحدى أجهزتها.

ملخص الفصل :

في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة فإن تهيئة الإطار القانوني المناسب للاستثمار تعد أحد العناصر الهامة لتحسين بيئة الاستثمار، واستقرار المعاملات ، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، وهذه كلها تمثل شروطا جوهرية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة. فالحماية القانونية وتيسير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم هي التي تشجع على التراكم الرأسمالي ، وتؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات ، وتسهم في منح المستثمرين الشعور بالاستقرار الحقيقي الذي يحتاج إليه أي استثمار طويل الاجل.

ويتضح من استعراض **التطور التاريخي لتشريعات الاستثمار** خلال العقود الماضية أن مصر طوال هذه الفترة أعتمدت سياسة المسار الخاص فيما عدا محاولة غير مكتملة جرت عام 2005 لتوحيد المناخ العام للأستثمار لكنها نجحت علي الارجح في قانون الاستثمار رقم 72 لسنة وما ل2017. كذلك يلاحظ أنه برغم تغير هذه السياسة وتطورها مع الوقت من حيث المجالات الخاضعة لها، والاعفاءات المالية ، والمزايا والضمانات الاخري ، والمدد التى تتمتع بها ، الا انها ظلت متحفظة بذات الفلسفة وذات الطابع الاستثنائي، وقد ادي استمرار العمل بهذة السياسة الي أعتماد مصر علي الترويج للأستثمار من منظور الحوافز المالية والنقدية وحوافز اضافية اخري لهدف جذب الاستثمارات المحلية والعربية الاجنبية داخل الدولة المصرية.

الفصل الثالث

تطور الاستثمارات العربية فى مصر

الفصل الثالث

3- تطور الاستثمارات العربية فى مصر

تمهيد

يشير **تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات** إلي أنه اعتبارا من يناير 2011 وحتي ديسمبر 2020 تسجل 211 مشروعا للأستثمار العربي المباشر في مصر بأجمالي 46.55 مليار دولار وذلك بمتوسط استثمار 220.60 مليون دولار امريكي، كما ساهمت هذة المشروعات العربية في خلق 53500 فرص عمل عن نفس الفترة .

1.3 - مراحل الاستثمارات العربية في مصر 2011-2020

يوضح الجدول التالي تطور قيمة الاستثمار العربية وعدد المشاريع كذلك فرص العمل التي وفرتها هذه الاستثمارات خلال الفترة من 2011 الي 2020 ، كما يوضح الجدول التالي نسبة الاستثمارات العربية الي الاستثمارات الاجنبية خلال هذه الفترة.

جدول (3-1)

اجمالي الاستثمارات العربية المباشرة داخل مصر 2011-2020

السنه	عدد المشاريع	فرص العمل	اجمالي الاستثمارات العربية (مليون دولار)	معدل النمو السنوي للأستثمارات العربية %	اجمالي الاستثمارات الاجنبية [1] (مليون دولار)	معدل النمو السنوي للأستثمارات الاجنبية %	حصة الاستثمارات العربية من اجمالي الاستثمارات الاجنبية
2011	9	3189	466	-	72611.9	-	0.61%
2012	20	6310	5922.5	1170.92	78643	8.31	7.53%
2013	12	2086	3675.5	-37.94	82893	5.40	4.43%
2014	16	9037	3898.7	6.07	87485	5.54	4.46%
2015	19	4885	12690.9	225.52	94307	7.80	13.46%
2016	13	6824	4809	-62.11	102324	8.50	4.70%
2017	19	2731	3561.8	-25.93	109677	7.19	3.25%
2018	24	9942	2299.6	-35.44	117728	7.34	1.95%
2019	60	6793	6704.9	191.57	126639	7.57	5.29%
2020	19	1703	2522.1	-62.38	132477	4.61	1.90%
الاجمالي	211	53500	46550.9		1004785		4.63%

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وبتحليل تلك البيانات يمكن تقسيم الفترة من عام 2011 وحتي عام 2020 الي اقسام زمنية طبقا لتطور قيمة الاستثمارات العربية والتي تأثرت بالأحداث السياسية التي واكبة ثورة 25 يناير وثورة 30 يونيو كما يلي:-

[1] قاعدة بيانات الأونتكاد، تاريخ الاطلاع 2021/12/5 :

https://unctadstat.unctad.org/EN/BulkDownload.html

3-1-1 الفترة الاولي من 2011-2013:

تبدأ مع قيام ثورة 25 يناير 2011 والتي اتسمت بأضطراب في الشارع المصرى كانت لها اثار سلبية تأثرت بها جميع القطاعات بالدولة سواء علي الصعيد الداخلى او الخارجى على حد سواء ومن أهم هذه الاثار ما تأثر بة القطاع المصرفى للدولة حيث علقت البنوك تعاملها بعض الاوقات في تلك الفترة كما علقت البورصة المصرية تعاملاتها بعد خسارة تقدر 19.8 مليار جنيه[1] ، ونتيجة ذلك توقفت المشاريع القومية والاستثمارية داخل الدوله مما زاد من تدهور مؤشرات المناخ الاستثماري في مصر وانعكس ذلك في تقرير المنظمات الدولية مما اثر بالسلب علي التدفقات الاستثمارية سواء الاجنبية او العربية على حدٍ سواء. ليس هذا وحسب بل انخفاض حجم الاستثمار الاجمالى بمقدار 482.7 مليون دولار عن عام 2010. كما وصل عجز الموازنه العامه للدولة 161 مليار جنيه[2] ، وصاحب ذلك أزمات في السلع الاساسية كالغذاء والبترول ووصل حجم الاستثمارات العربية في تلك الفترة الى الحد الذى يصل الى أقل من 1% [3].

ومع بداية عام 2012 ومع حدوث الاستقرار النسبى فى الشارع المصري زادت الاستثمارات الاجنبية [4] حتي وصلت 78643 مليون دولار كما زادت نسبة الاستثمارات العربية لتصل الي 5922.5 مليون دولار اي بمعدل نمو

---

[1] التقرير السنوي للبورصه المصرية ، 2011

[2] بيانات واحصائيات من موقع وزارة المالية المصرية : www.mof.gov.eg

[3] إلا أن الدول العربية في الازمة التي مرت بها مصر قدمت حجم من المعونات في تلك الفترة تصل الى 29 مليار دولار من الدول العربية كانت السعودية (منصة المساعدات السعودية) الاعلي دعما بمقدار 8 مليار دولار ثم الامارات 6 مليار دولار والكويت 5 مليار دولار ويشمل الدعم ايضا بعض من المواد البترولية وبعض السلع التموينية ساهمت تلك المعونات فى مواجهة عجز الموازنه العامه ومن تلك البيانات يتبين لنا أهمية الدور الذي تلعبه الدول العربية في دعم مصر في وقت الازمة ازماته.

[4] مرجع سبق ذكره.

1170.9%عن عام 2011. وهذا الارتفاع يكون مقارنة بعام 2011 وليس ارتفاع كبيرا ولكن لم يبقي تفاؤل لدي المستثمرين طويلا وذلك بسبب الازمات التي مرت بها مصر وكانت تلك الازمات في المواد البترولية والغاز المعبئ في الاسطوانات وضعف المياة سواء الصالحه للشرب و غيرها المستخدمة في الانتاج الزراعي وبتحديد للقري ولدي المزارعين اثارت تلك الامور بلبلة واضحة في تلك الفترة مما اثرت بالسلب علي آمال المستثمرين الا أن الاستثمارات الاجنبية بدأت بالانسحاب تدريجيا مرة اخري، كما قدمت دولة قطر لمصر وديعة قيمتها 2 مليار دولار كدعم وليس استثمار وشراء سندات استثمراية بقيمة 10 مليار دولار[1].وفي عام 2013 ومع قيام ثورة 30يونيو . وحدث الاستقرار مما ادى الي نمو الاستثمارات الاجنبية والعربية علي حد سواء ، ومن ذلك يتضح مدي أهمية الاستقرار السياسي فى جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية وبتعامل الدولة المصرية والقيادة السياسية في تلك الفترة حدث زيادة طفيفة في الاستثمارات الاجنبية بحيث وصلت الاستثمارات الاجنبية 82893 مليون دولار وكانت الاستثمارات العربية 3675.5 مليون دولار مقارنة بعام 2011 .

3-1-2 الفترة الثانية من عام 2014 -2016:

ومع اختيار رئيس جديد لمصر فى يوم 8 يونيه 2014 زاد الاستقرار السياسي وانعكس ذلك على تحسين المناخ الاستثماري وطرح افكار لزيادة معدلات الاستثمار وتهيئة مناخ صديق للأستثمارات الاجنبية ومنها العربية وهكذا بدأت الاستثمارات تتوالي وذلك بالتوازي مع المطالبة بتغير قانون الاستثمار فتم تعديل القانون وصدور قانون 17 لسنه 2015[(2)] ليساعد علي تحسين الوضع الاستثماري في تلك الفترة فبعد اقرار الموافقه تم بالفعل زيادة الاستثمارات

---

[1] عرفات علي ، (2017) : قطر والتغير السياسة الخارجية ،دارب العربي للنشر ، ص 213 .

[2] موقع وزارة الاستثمار :

https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

الاجنبية وخاصة الاستثمارات العربية لتصل الي 12690.9 مليون دولار[1] أي ما يعادل 13.46% من اجمالي الاستثمارات الاجنبيه في مصر ورغم هناك اعتراضات كبيرة وواضحة علي قانون الاستثمار آن ذاك إلا أن المملكة العربية السعودية والامارات[2] والكويت قدموا دعما كبيرا في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري بمدينة شرم الشيخ كما دعت مصر الدول العربية والاجنبيه في المؤتمر وذلك بغرض زيادة الاستثمارات الاجنبية في مصر كما اتاح المؤتمر الفرصه لمصر لعرض خططها الاقتصادية لجميع الدول وحقق المؤتمر أهدافة بأعلي استثمارات عربية[3] منذ عام 2011.

ومع بداية عام 2016 حدث تناقص في حجم العملة الاجنبية اضطرها الى اللجوء لصندوق النقد الدولى الى الاقتراض وكان لصندوق النقد الدولى شروطا بضرورة عمل اصلاحات اقتصادية لمصر تم علي اثرها مايلي: من شهر نوفمبر من عام 2016 تم تخفيض سعر صرف الجنية المصرى فقفز قيمة الدولار من 8.8جنيه الي 14.28جنيه حتي وصل في بداية عام 2017 17.7 جنيه وعلي الرغم من ان سعر صرف الجنية المصري حدث له اضطرابات كثيرة في وقت زمني قليل الا ان قرار الحكومه المصرية بخفض سعر صرف الجنية جاء لأهداف وهي[4] :

1. تخفيض عجز الميزان التجاري .
2. تخفيض عجز ميزان المدفوعات .
3. محاولة الوصول الي قيمة توازنية لسعر الصرف .

---

[1] مرجع سبق ذكرة ، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

[2] تقرير المساعدات الامارتية 2014 ، موقع وزارة التنمية والتعاون الدولي الاماراتي :
https://www.mofaic.gov.ae/en/The-Ministry/UAE-International-Development-Cooperation/Annual-Foreign-Aid-Report

[3] تقرير هيئة الاستعلامات المصرية ،تقرير مؤتمر عم وتنمية الاقتصاد المصري 2015 :
https://www.sis.gov.eg/section/10247/6668?lang=ar

[4] مرجع سابق ذكرة ، فادية عبدالسلام واخرون ، .....، ص49-52.

تأثير تخفيض سعر صرف الجنية المصري علي تدفقات الاستثمارات العربية والاجنبية في مصر:[1]

إن **تخفيض سعر الصرف** له تأثير على المؤشرات الاقتصادية مثل(التضخم ، ميزان المدفوعات ، الاجور ، الأدخار ، ....وغيرها) كما لها تأثير على جذب الاستثمارات الاجنبية داخل الدولة المضيفة كما يلى :-

- في حالة ثبات سعر الصرف داخل الدولة المضيفة أو عدم تقلبة صعودا أو هبوطا يزيد من جذب الاستثمارات الاجنبية او العربية
- وفي حالة انخفاض العملة في الدولة المضيفة وتعتمد الاستثمارات الاجنبية على منتجات اولية من خارج الدولة في عملية التصنيع / الخدمات فتتأثر الاستثمارات تأثرا سلبيا وذلك يرجع الى الخسارة او تقليل الارباح بالنسبة للمستثمر ، وفى هذه الحالة يكون المناخ الاستثمارى طارد للأستثمارات الاجنبية والعربية.

3-1-3 الفترة الثالثة من 2017-2020

وفي بداية عام 2017 استمرت **الحكومة المصرية** في تنفيذ لخطط للأصلاح الاقتصادي بالتزامن مع الشروط الخاصه بالقرض الممول من صندوق النقد الدولي وبدأت الحكومه في ترشيد الانفاق الحكومي و اقرار ضريبة القيمه المضافه ووقف تعينات بالجهاز الاداري للدولة زتخفيض سعر صرف الجنية المصري والذي كان له آثار سلبية على معدل التدفقات الاستثمارية تباعا تأثيرا بتلك القرارات ، ولكن أصبح لدي **مصر** برامج تنموية واضحة واستقرار في احتياطي النقد الاجنبي ويعد عام 2017 من الاعوام التي كانت من المحطات التحضيرية للأنطلاق نحو التنمية وفي تلك السنة اقر مجلس الشعب تعديلا دستوريا خاص بقانون الاستثمار رقم 72لسنة 2017 وتم تعديل القوانين ما يتوافق مع الدولة والمستثمرين والجدير بالذكر فان تقرير

[1] مسعد اسماعيل، (2022): حددود سعر الصرف المثلى الجاذبة للأستثمار الاجنبى المباشر ، مجلة كلية سياسة واقتصاد ، جامعة بنى سويف ، العدد 14، ص 249،250 .

ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي قد أشار في تقريرة الي المناج الاستثماري في مصر فيما يلي[1] :

- تقدم **مصر** في مؤشر بدء نشاط الاعمال 34 مركزا لتحتل المركز 39 عالميا نظرا لمجهودات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بدمج عدد من الاجراءات الخاصة بتأسيس الشركات في مجمع خدمات الاستثمار .
- تقدم **مصر** 49 مركزا في مؤشر استخراج تراخيص البناء لتحتل 63 عالميا
- تقدم **مصر** 56 مركزا في مؤشر الحصول علي الكهرباء لتحتل المركز 88 عالميا .
- تقدم **مصر** مركزين في مؤشر تسجيل الملكية لتحتل المركز 109 عالميا
- تقدم **مصر** 8 مراكز في مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية "صغار المستثمرين " لتحتل 114 عالميا .
- تقدم **مصر** 10 مراكز في مؤشر تسوية حالات الاعسار لتحتل المرطز 109 عالميا ومن الهذا التقرير يوضح مدي ايجابيات الاصلاح الاقتصادي والتشريعي في لتحسين المناخ الاستثماري في مصر وجذب الاستثمارات الاجنبية والعربية .

وكانت تلك اللحظة هي الانطلاق الحقيقي للعام 2018 بدأ هذا العام مع زيادة التدفقات الاستثمارية الاجنية والعربية حيث وصلت حجم الاستثمارات الاجنبية بأجمالي 117728 مليون دولار وكان الاستثمارات العربية 2299.6 مليون دولار والتوسع في المشروعات الخدمية وغير الخدمية في المناطق الصناعية الموجودة في المدن الجديدة أو في المنطقة الاقتصادية لهيئة قناة السويس او علي مستوي حي الاعمال في العاصمة الادارية الجديدة ولم يتوقف الاستثمارات العربية علي الاستثمار الانتاجي فقط وانما تعدى ذلك الى قطاعات

[1] تقرير ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي 2017 ، doing business، www.albankaldawli.org

خدمية هامه مثل التعليم والصحة وغيرها من الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي.

ومع بداية عام 2019 ومع تحسن الظروف السابق ذكرها بدأت معدلات الاستثمار في تزايد وكان ذلك سبباً في الاستقرار المالي و انخفاض معدل البطالة وزيادة في معدلات الدخل واستقراراً في المعاملات المالية بالبورصه المصرية.

ومع ذلك في نهاية العام 2019 حدثت جائحة مرضية والتي عرفت بكوفيد-19 (COVID-19) تأثر بها جميع دول العالم سلبيا فكانت ختام 2019 زيادة في الاستثمارات بشكل كبير[1] بعد عام ونص تقريبا من برنامج الاصلاح الاقتصادي .

ومع بداية عام 2020 والتحديات التى واجهة كل الدول والحكومات للحفاظ علي التوازن العام للدولة استمرت الدولة المصرية فى الحفاظ علي برنامج الاصلاح الاقتصادي ، وعلي الرغم من حدوث انخفاض في الاستثمارات الاجنبية بشكل كبير في جميع دول العالم الا ان مصر كانت لها النصيب الاكبر من دول الشرق الاوسط من جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية. فكانت الاستثمارات الأجنبية 132477 مليون دولار والاستثمارات العربية 2522.1 مليون دولار.

2.3 - الوظائف المتاحة من خلال المشاريع العربية في مصر من عام 2011-2020[2]

ويوضح الجدول التالي عدد الوظائف المتاحة التي تتيحها مشاريع الدول العربية كل عام في فترة الدراسة كما يلى:

[1] المرجع السابق مباشرة .

[2] مرجع سابق، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .....

جدول (3-2)

الوظائف المتاحة من خلال المشاريع العربية في مصر (2011-2020)

السنة	عدد المشاريع	عدد الوظائف
2011	**9**	**3189**
2012	**20**	**6310**
2013	**12**	**2086**
2014	**16**	**9037**
2015	**19**	**4885**
2016	**13**	**6824**
2017	**19**	**2731**
2018	**24**	**9942**
2019	**60**	**6793**
2020	**19**	**1703**

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ومن الجدول السابق يتبين فرص العمل التي اتاحتها الاستثمارات العربية من الفترة 2011 وحتي نهاية عام 2020 بإجمالي 53500 فرصة عمل مقسمة كالاتي:

- حققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2011 عدد 9 مشاريع وفرت 3189 فرصة عمل .
- كما حققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2012 عدد 20 مشروعا وفرت 6310 فرصة عمل .
- وحققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2013 عدد 12 مشروعا وفرت 2086 فرصة عمل .
- وحققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2014 عدد 16 مشروعا وفرت 9037 فرصة عمل.

- وحققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2015 عدد 19 مشروعا وفرت 4885 فرصة عمل .
- وحققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2016 عدد 13 مشروعا وفرت 6824 فرصة عمل .
- وحققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2017 عدد 19 مشروعا وفرت 2731 فرصة عمل .
- وحققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2018 عدد 24 مشروعا وفرت 9942 فرصة عمل .
- وحققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2019 عدد 60 مشروعا وفرت 6793 فرصة عمل .
- وحققت المشاريع الاستثمارية العربية التي نفذت عام 2020 عدد 19 مشروعا وفرت 1703 فرصة عمل .
- لهذا يكون اجمالي الفرص المتاحة من عام 2011 الي 2020 تكون 53500 فرصة عمل من الاستثمارات العربية المباشرة داخل مصر.

1.2.3 توزيع الاستثمارات العربية علي القطاعات داخل مصر[1]:

- يمثل خمسة قطاعات ما يقرب من ثلثي المشاريع الاستثمارية داخل مصر، فالخدمات المالية هي القطاع الأول الذي يمثل أكثر من ثلث المشاريع المتعقبة، بلغ حجم المشروع في هذا القطاع ذروته خلال عام 2019 ، 31 مشروعًا .
- كما اتاحت العقارات أكبر عدد من إجمالي الوظائف وأكبر استثمار بإجمالي 29977 فرصة عمل واستثمار 24.86 مليار دولار أمريكي. يتمتع هذا القطاع أيضًا بكبر حجم مشروع في المتوسط من حيث الاستثمار وخلق فرص العمل.

[1] المرجع السابق .

جدول رقم (3-3)

عدد مشاريع الاستثمار العربي المباشر حسب القطاع

القطاع	عدد المشاريع	فرص العمل	رأس المال المستثمر (مليون دولار أمريكي)
الخدمات المالية	73	1856	769.7
العقارات	23	29977	24860
مأكولات ومشروبات	15	6286	1728.5
الطاقه المتجددة	15	1767	5871.6
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	13	976	117.7
خدمة الاعمال	10	977	709.7
الفحم والنفط والغاز	10	1772	8329.5
النقل والتخزين	10	1235	2156.8
الاتصالات	7	1397	171.5
منتجات استهلاكية	7	2488	153.3
أخري	28	4769	1682.6
الاجمالي	211	53500	46550.9

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

شكل رقم (3-1)

عدد مشاريع الاستثمار العربي داخل مصر حسب السنة والقطاع 2011-2020

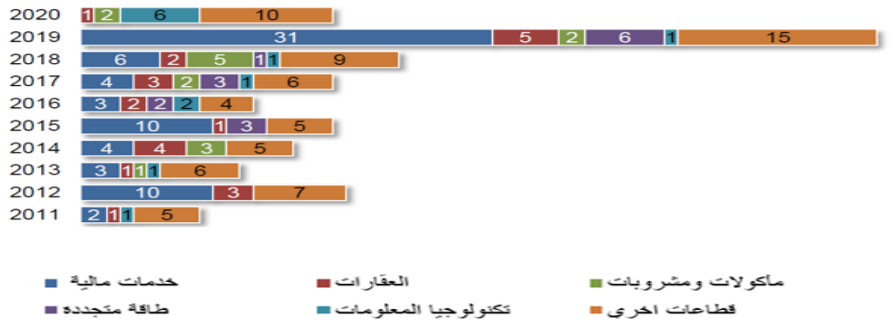

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

2.2.3 – توزيع الاستثمارات العربية حسب النشاط التجاري داخل مصر [1]

من إجمالي 13 نشاطًا تجاريًا، تمثل الخمسة الأوائل غالبية المشاريع. ويعتبر خدمات الأعمال من أهم نشاط تجاري يمثل أكثر من ثلث المشاريع المتعاقبة. بلغ حجم المشروع في هذا النشاط التجاري ذروته خلال عام 2019، ليصل الي 31 مشروعًا كما اتاحت الانشاءات أكبر عدد من الوظائف الإجمالية وأكبر استثمار بإجمالي 33036 وظيفة واستثمار 25.90 مليار دولار أمريكي. يحتوي هذا النشاط التجاري أيضًا على أكبر حجم للمشروع في المتوسط من حيث الاستثمار وخلق فرص العمل.

شكل رقم (3-2)

عدد المشاريع العربية حسب النشاط التجاري من الفترة 2011-2020

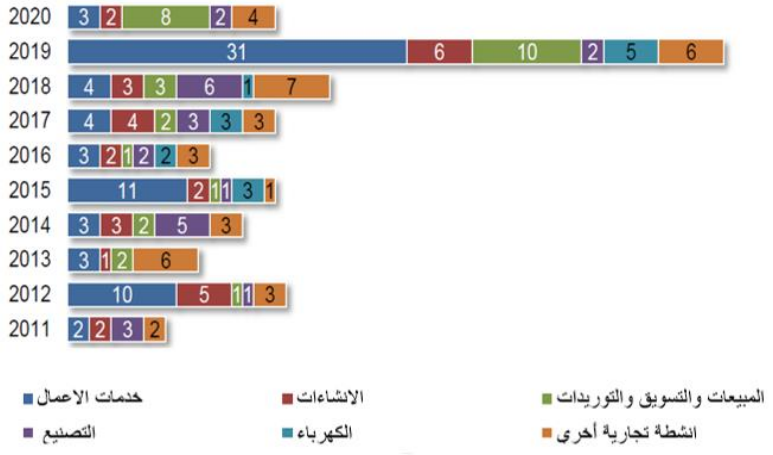

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

[1] مرجع سابق، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

جدول رقم (3-4)

الاستثمار العربي المباشر حسب النشاط التجاري (2011-2020)

النشاط التجاري	عدد المشاريع	فرص العمل	رأس المال المستثمر (مليون دولار أمريكي)
خدمة الاعمال	74	1747	762.4
الانشاءات	30	33036	25896.4
المبيعات والتسويق والتوريد	30	1044	199
التصنيع	25	9540	8701.1
الكهرباء	14	1737	5848.5
الخدمات اللوجستية والتوزيع والنقل	13	2809	2459.8
مقرات الهيئات والمنظمات الدولية	7	500	124.6
البحث والتطوير	5	753	109.6
التعليم والتدريب	4	277	29.5
استخراج النفط والغاز	3	681	1725.6
اخري	6	1376	694.4
الاجمالي	211	53500	46550.9

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

يتبين من **النشاط التجاري** الموضح في الجدول أن الاستثمارات العربية تعتمد في استثمارات علي القطاعات التي تساعد علي التنمية الاقتصادية في ظل استراتيجية مصر 2030 وذلك مما يجعل للاستثمارات العربية ذات ثقل حتي وان كانت لا تمثل نسبة كبيرة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية ألا أنها تتركز في القطاعات المحورية التي تعمل علي زيادة معدلات التنمية داخل الدولة .

3.2.3- عدد الشركات العربية المستثمرة في مصر:

في الجدول التالي يتضح عدد الشركات التى استثمرت في مصر خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2020 وكان اجمالي الشركات المستثمرة عدد 136 شركة من 19 دولة عربية من إجمالي وحتي 74365 شركة على مستوى العالم

جدول رقم (3-5)

عدد الشركات العربية المستثمرة في مصر حسب كل عام (2011-2020)

السنه	عدد الشركات
2011	7
2012	11
2013	9
2014	12
2015	13
2016	9
2017	13
2018	19
2019	24
2020	19
الأجمالى	136

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

يتضح من الدول السابق التفاوت في عدد الشركات بحسب الفترة الزمنية فكان عامي 2011 و 2012 زيادة في عدد الشركات وذلك بفضل الاستقرار السياسى وفى عام 2013 حدث انخفاض في عدد الشركات بسبب عدم الاستقرار السياسى في الشارع المصرى وفى عامي 2014 و 2015 حدث الاستقرار السياى وتشريع يحسن من المناخ الاستثمارى فزادت عدد المشاريع العربية ولكن في عام 2016 وبسبب برنامج الاصلاح الاقتصادى انخفضت عدد الشركات الي 9 شركات ومع بداية عام 2017 بدأت مصر في تشريع قانون الاستثمار وذلك لتحسين المناخ الاستثمارى وخلق بيئة صديقة للأستثمار فزادت الاستثمارات الشركات العربية منذ تلك اللحظة حتى عام 2019 وكان عدد الشركات 24 شركة في هذا العام. وفي عام 2020 وبسبب جائحة كوفيد 19 انخفضت عدد الشركات حتى وصلت 19 شركة عربية.

1.3.2.3 - أكبر 10 شركات عربية استثمارا في مصر من حيث عدد المشاريع

كما استحوذت الشركات العشر الكبرى على إجمالي 74 مشروعًا أي بما يعادل 35.1٪ من المشاريع.

جدول رقم (3-6)

اكبر 10 شركات عربية استثمارا في مصر من حيث عدد المشاريع2011-2020

اسم الشركه	الدولة	نوع القطاع	عدد المشاريع	مشاريع الشركه علي مستوي العالم	معدل حصة مصر من المشاريع علي مستوي العالم
بنك امارات دبي الوطني – مصر	الامارات العربية المتحدة	القطاع المصرفي	17	17	100
بنك التجاري وفا –مصر	المملكه المغربية	القطاع المصرفي	11	13	84.6
بنك البركه –مصر	المملكه العربية السعودية	القطاع المصرفي	9	9	100
مصرف أبوظبى الاسلامي	الامارات العربية المتحدة	القطاع المصرفي	8	18	44.4
مجموعة ماجد الفطيم	الامارات العربية المتحدة	قطاع العقارات	7	94	7.4
دانة جاز	الامارات العربية المتحدة	قطاع الطاقة المتجددة	5	14	35.7
بنك عوده – مصر	لبنان	القطاع المصرفي	5	5	100
شركة سبايك	الكويت	قطاع الاستخراجية	4	6	66.6
مجموعه السقاف	المملكه العربية السعودية	قطاع العقارات	4	4	100
FAS Energy	المملكه العربية السعودية	قطاع الطاقة المتجددة	4	4	100

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

2.3.2.3- أكبر 10 شركات عربية استثمارا في مصر من حيث عدد المشاريع خلق فرص العمل والاستثمار الرأس مالي

ونلاحظ في الجدول التالي اكبر 10 شركات استثمارا في مصر من حيث عدد الوظائف المتاحة ورأس المال المستثمر وتتركز في قطاعيين القطاع المصرفى وقطاع الطاقة:

جدول رقم (3-7)

أكبر 10 شركات استثمار في مصر (2011-2020)

اسم الشركة	القطاعات	عدد الوظائف	رأس المال المستثمر (مليون دولار امريكي)
بنك الامارات دبي الوطني – مصر	القطاع المصرفي	374	161.5
بنك التجاري وفا – مصر	القطاع المصرفي	242	104.5
بنك البركه – مصر	القطاع المصرفي	170	96
مصرف ابوظبي الاسلامي	القطاع المصرفي	176	76
مجموعة ماجد الفطيم	قطاع العقارات	11767	4056.7
بنك عوده – مصر	القطاع المصرفي	110	47.5
دانه غاز	قطاع الطاقة المتجددة	1021	4684.1
أكوا باور انترناشونال	قطاع الطاقة المتجددة	124	412.7
مجموعة السقاف	قطاع العقارات	1403	3087.3
البنك العربى	القطاع المصرفي	80	41

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

يتضح من الجداول السابقة أن القطاعات الاكثر استثمارا في عدد المشاريع تتلخص في أن اكبر 10 شركاتمن حيث فرص العمل والمال المستثمر وعدد المشاريع في الفترة من 2011 وحتي عام 2020 ، فستحوذ القطاع المصرفى 50 مشروعا وقد وفر 1152 وظيفة عمل بأجمالى استثمارات 526.5 مليون دولار، وفي قطاع العقارات تم 11 مشروع ووفر 13170وظيفة عمل بإجمالي استثمارات 7144 مليون دولار كما استحوذ قطاع الطاقة المتجددة بأجمالي 9 مشروعات ووفرت 1145 وظيفة عمل بأجمالى استثمارات 5096.8 مليون دولار و يتضح مدي أهمية القطاعات التي تتواجد بها الاستثمارات العربية داخل مصر فالقطاع المصرفي من اهم القطاعات الاقتصادية في الدول وتعتبر من قاطرات التنمية داخل الدولة من حيث تمويل المشروعات الكبيرة والمتوسطه ومتناهية الصغر كما يتم العمل مع القطاعات المصرفية علي ضبط الاسواق والسيولة داخل الاسواق. كما يتضح ايضا ان قطاع العقارات والذي تهتم به

مصر في الاونة الاخيرة وذلك من خلال انشاء عاصمة ادارية لمصر جديدة وبعض المدن الذكية كما بدأت مصر من تحديث شبكة الطرق السريعه وغيرها من المحاور والطريق الدائري وغيرة ، كما قامت بتحديث مداخل المدن وقري واحداث طفرة كبيرة في هذا المجال مع الحرص علي تقليل نسبة الحوادث وسرعة توصيل النقل والشحنات وغيرها ، ومن المجالات المذكوره من الاكثر استثمارا من حيث العدد في المشاريع مشروعات الطاقة المتجددة والتي تستهدف مصر ان تكون مركزاً لأنتاج الطاقة في الشرق الاوسط وافريقيا .

وعلي الرغم من نسبة الاستثمارات العربية ضئيلة مقارنة بالاستثمارات الاجنبية إلا أن الاستثمارات العربية المباشرة في مصر لها دور فعال في تنفيذ الخطط التنموية والتي تتضح جليا في نوع القطاعات التي يكثر بها الاستثمارات العربية.

- كما تسهم أكبر 10 شركات 28.9٪ من فرص العمل و 27.4٪ من رأس المال المستثمر.
- كما يوضح **الجدول** انه يوجد بعض القطاعات الاكثر استثمارا بها كثافة في الايدي العامله مثل قطاع العقارات فأنه يوفر فرص عمل كبيرة وبها رأس مال مستثمر ليس بقليل .
- كما تثبت القطاعات الاكثر استثمارا من حيث رأس المال انها تشارك في العملية ومخططات التنمية التي تعمل الحكومه علي تنفيذها بحلول عام 2030
- **ومن حيث حجم الشركة** ، فنجد انه أكثر من ثلث الشركات يبلغ حجم مبيعاتها السنوية من 1.00 مليار دولار أمريكي إلى 4.99 مليار دولار أمريكي.
- **خلال الفترة من يناير 2020 إلى ديسمبر 2020** ، تم الإعلان عن 12 مشروعًا من خلال 12 شركة عربية اتاحة هذه الاستثمارات

1006 فرصة عمل وحققت استثمارات بقيمة 293.50 مليون دولار أمريكي[1].

3.3 – الدول العربية الاكثر استثمارا داخل مصر من الفترة 2011-2020[2]

من إجمالي 11 دولة عربية ، تمثل البلدان الخمسة الأولى غالبية المشاريع المستثمرة داخل مصر . وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي أكبر دولة مستثمرة حيث تستحوذ على ما يقرب من نصف المشاريع المتعاقبة . بلغ حجم المشروع لدولة الإمارات العربية المتحدة ذروته خلال عام 2019 ، ليصل الي 28 مشروعًا. كما حققت دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من إجمالي الوظائف وأكبر استثمار بإجمالي 29604 وظيفة واستثمار 25.54 مليار دولار أمريكي.

شكل رقم (3-3)

عدد المشاريع العربية داخل مصر حسب السنة والدولة

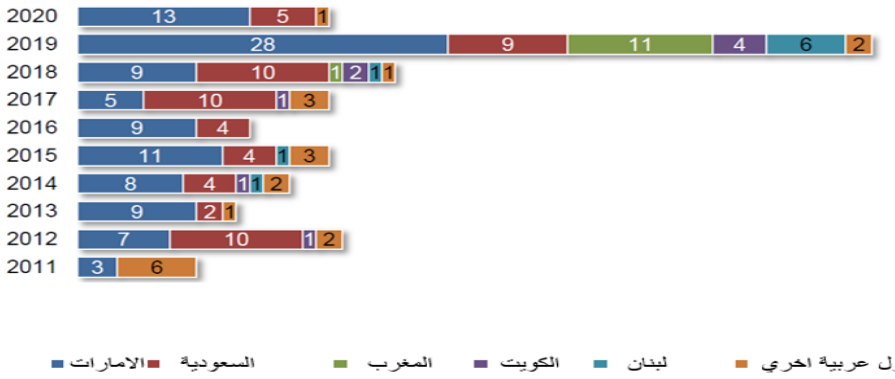

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

[1] تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

[2] مرجع سابق ، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

1.3.3- عدد المشاريع وفرص العمل واجمالي الاستثمارات:

في الجدول التالي يتم ايضاح عدد المشاريع خاص بكل دولة مع ايضاح الفرص العمل واجمالي الاستثمارات الخاص بكل دولة عربية

جدول رقم (3-8)

عدد المشاريع الخاص بكل دولة (2011-2020)

الدولة	عدد المشاريع	فرص العمل	نسبة فرصة العمل من الاجمالي	اجمالي الاستثمارات	نسبة كل دولة من اجمالي الاستثمارات العربية
الامارات العربية المتحدة	102	29604	55.3	25536.9	54.9
المملكه العربية السعودية	58	17011	31.8	12021.9	25.8
المغرب	12	339	0.6	115.3	0.2
الكويت	9	1073	2	400.5	0.9
لبنان	9	226	0.4	81.2	0.2
البحرين	6	1366	2.6	3849.3	8.3
الاردن	6	287	0.5	81.2	0.2
قطر	5	3406	6.4	4297.5	9.2
ليبيا	2	44	0.1	19	0.04
سوريا	1	107	0.2	141.3	0.3
دول عربية اخري	1	37	0.1	6.8	0.01
الاجمالي	211	53500	100	46550.9	100

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

يتضح من الجدول حجم الاستثمارات التي تشارك بها كل دول في مصرمن الفترة 2011 وحتي عام 2020 وتأتي في مقدمتها دولة الامارت العربية 102 مشروع أي ما يعادل 46% من اجمالي المشروعات العربية وتلك المشروعات تحقق فرص عمل قدرها 29604 وذلك يعادل 55% من اجمالي فرص العمل التي تحققها الاستثمارات العربية وذلك بأجمالي استثمارات يقدر 25536.9 مليون دولار وذلك ما يعادل 55% من اجمالي الاستثمارات العربية ، تأتي المملكة العربية السعودية 58 وذلك ما يعادل 27.5% من اجمالي المشروعات

العربية وتلك المشروعات تحقق فرص عمل قدر 17011وذلك 32% من اجمالي فرص العمل التي تحققها الاستثمارات العربية وذلك بأستثمار قدرة 12021.9 مليون دولار وذلك بمعدل 26% من اجمالي الاستثمارات العربية ، ثم تأتي المغرب بعدد مشاريع 12 وذلك ما يعادل 5.6% من اجمالي المشروعات وذلك لتحقيق فرص عمل 339 وذلك ما يعادل0.6% وذلك بتمويل قدرة 115.3 مليون دولار وذلك ما يعادل 0.25% من اجمالي الاستثمارات العربية ، ثم تأتي الكويت بعدد مشاريع 9 وذلك يعادل 4% من اجمالي المشروعات العربية وذلك لتحقيق فرص عمل 1073 فرصة عمل وذلك ما يعادل 2% وذلك بتمويل قدرة 400.5 مليون دولار وذلك ما يعادل 0.9%، ثم تأتي لبنان بعدد مشاريع 9 وذلك يعادل 4% من اجمالي المشروعات العربية وذلك لتحقيق فرص عمل 226 فرصة عمل وذلك ما يعادل 0.4% وذلك بتمويل قدرة 81 مليون دولار وذلك يعادل 0.2% ، ثم تأتي بقية الدول العربية تباعا.

2.3.3 – <u>المشاريع العربية في مصر حسب التوزيع الجغرافي</u>

في الجدول التالي يوضح عدد المشاريع في كل المدن المصرية وعدد الشركات العاملة بكل مدينة مع الفرص العمل المتاحة واجمالي الاستثمارات العربية في كل مدينة مصرية .

جدول رقم (3-9)

المشاريع العربية في المدن المصرية من الفترة 2011-2020

المدينة	عدد المشاريع	عدد الشركات	فرص العمل	اجمال الاستثمارات
القاهره	74	46	12883	8002.4
مدينة 6 اكتوبر	11	11	3781	1568.8
الاسكندرية	8	7	2936	997.8
القاهره الجديده	7	7	4077	5251.2
الجيزه	5	5	2314	496.5
بنها	3	1	57	190
اسوان	2	2	92	313

الغردقة	2	2	44	19
المنصوره	2	2	680	1545.3
بورسعيد	2	2	187	330.9
مدينة العاشر من رمضان	1	1	67	222.7
العريش	1	1	149	96
اسيوط	1	1	71	15.5
دمنهور	1	1	22	9.5
دمياط	1	1	157	27
العلمين	1	1	159	59.4
المحلة الكبري	1	1	22	9.5
كوم امبو	1	1	67	222.7
الاقصر	1	1	22	9.5
مدينة العبور	1	1	813	102.2
مدن اخري	85	18	24900	27062
الاجمالي	211	113	53500	46550.9

المصدر: تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

من بين إجمالي 24 مدينة ، استحوذت المدن الخمس الأولى علي غالبية المشاريع العربية . حيث كانت القاهرة هي الوجهة الأولى فستحوذت على أكثر من ثلث المشاريع. و بلغ حجم المشاريع في هذه القاهرة ذروته خلال عام 2019 ، ليصل الي 25 مشروعًا. كما حصلت القاهرة على أكبر عدد من الوظائف الإجمالية وأكبر استثمار بإجمالي 12883 وظيفة واستثمار 8.00 مليار دولار .

3-3-3 الاستثمارات العربية بالخارج

ويوضح الجدول التالى حجم استثمارات الدول العربية وذلك من عام 2011 وحتي عام 2020 وذلك لبيان حجم الاستثمارات العربية التى حصلت عليها في تلك الفترة .

جدول (3-10)

استثمارات الدول العربية بالخارج (2011-2020)

الدولة	حجم الاستثمارات بالخارج بالمليون دولار
الامارات	126984
السعودية	77487
الكويت	51610
البحرين	1983
الأردن	208
الجزائر	1237
عمان	9392
تونس	507
ليبيا	3833
قطر	51041
العراق	2384
المغرب	5741
لبنان	9145
دول عربية اخرى	182
الاجمالى	341734

المصدر : قاعدة بيانات الاونكتاد ، الاستثمارات الخارجية للدول 2011-2020

ومن الجدول السابق يتضح ان حجم الاستثمارات العربية بالخارج من عام 2011 وحتي عام 2020 تمثل نحو 341734 مليون دولار وقد حصلت مصر على حجم استثمارات من الدول العربية بحو 46550.9 مليون دولار أي ان النسبة الحاصلة عليها مصر من اجمالى الاستثمارات العربية بالخارج 13.6% وهى نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة بحجم المجهودات المصرية والاتفاقيات العربية التي تسعى ليها مصر لزيادة التدفقات الاستثمارية .

ونخلص مما سبق من رصد وتحليل الاستثمارات العربية في مصر من حيث الحجم و طبيعة المشاريع التى ساهمت بها هذه الاستثمارات وكذا، أهم القطاعات التى اتجهت اليها هذه المشاريع الى:

- تواضع حجم هذه الاستثمارات .
- تركز هذه الاستثمارات في قطاعات محدودة مثل (القطاع المصرفى والطاقة والعقارات).
- تواضع مساهمة هذه الاستثمارات بالنسبة لخق فرص العمل (53500 فرصة عمل).
- تواضع مساهمة هذه الاستثمارات العربية في مجالات التدريب ونقل التكنولوجيا .

ويؤدى ذلك الى ضرورة العمل على زيادة حجم تلك الاستثمارات العربية وكذلك تنوع أنشطتها التى من شأنها المساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد المصرى ويمكن الاعتماد فى ذلك على دور القطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الاستثمار فى مصر، ومن ثم يجب دراسة بيئة ومناخ الاعمال فى مصر والوقوف على أهم المؤشرات التى تعكس الوضع الحالى لبيئة الاستثمار فى مصر ومعرفة اهم المعوقات للتدفقات الاستثمارية فى مصر.

3-4 مناخ الاستثمار فى مصر

ورغم العمل الدائم على تطوير قوانين الاستثمار المتتابعة مما يؤكد على أهمية العمل على تحسين وتطوير مناخ الاستثمار فى مصر.

3-4-1 وضع مصر فى مؤشرات المناخ الاستثمارى[1]

طبقا لتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربى الصادر فى عام 2022 الذى يتضمن عرضًا لأهم التغيرات التى طرأت على أهم المؤشرات المؤثرة فى مناخ الاستثمار وبيئة

[1] مناخ الاستثمار فى الدول العربية (2022) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص6-39 .

أداء الأعمال فى المنطقة العربية حتى عام 2021 بالاعتماد على رؤية وتقارير وتقييمات المؤسسات الدولية وبيوت المال والاستثمار والاستشارات ، علما بأن هذه المؤشرات تتميز بما يلى :

- تغطى تلك المؤشرات فى مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية، والمؤسسية والإجرائية وغيرها.
- يتم بناء تلك المؤشرات اعتمادًا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتى يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال فى الدولة .
- جميع المؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وتعتمد عليها الجهات الاستثمارية المهمة فى العالم وفى مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات فى تقييم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فى دول العالم.
- غالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل سنوى وفى توقيتات مناسبة واستنادًا إلى إحصاءات حديثة يمكن الاعتماد عليها فى تقييم التطور فى مناخ الاستثمار فى السنة موضع الدراسة.

وبناءًا على ذلك أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مجموعة من مؤشرات مناخ الاستثمار تعكس بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والتمويلية والتشغيلية فى المنطقة والتى تشمل المؤشرات التالية :

1- **مؤشر المعرفة العالمى** : يصدر مؤشر المعرفة العالمى سنويًا منذ عام 2017 وهو نتائج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وذلك بهدف التأكيد على الدور الاستراتيجى للمعرفة وأدوات قياسها.
2- **مؤشر الابتكار العالمى** : الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوبيو) WIPO مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكارى فى 132 دولة تمثل 4% من سكان العالم ، و97.4% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى بتعادل القوة الشرائية .

3- **مؤشر التنمية المستدامة :** هو مؤشر يقيس الأداء العام لجميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة يتم تصنيف الدول وفقًا لدرجاتها الإجمالية. تقيس النتيجة الإجمالية التقدم الإجمالى للدولة نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، يمكن تفسير النتيجة كنسبة مئوية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشير الدرجة 100 إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة قد تحققت

4- **مؤشر العالمى الطاقة:** يصدر عن مجلس الطاقة العالمى ويعمل على ترتيب 129 دولة حول العالم وفقًا لقدرتها على توفير الطاقة المستدامة من خلال ثلاثة أبعاد : أمن الطاقة، المساواة فى الطاقة، الاستدامة البيئية.

5- **مؤشر ريادة الأعمال :** هو مؤشر مركب تصدره مجلة "سى أو وورلد الأمريكية CEOWORLD magazine بالشراكة مع معهد سياسة الأعمال العالمية، ويرصد المؤشر أفضل 100 دولة لريادة الأعمال خلال العام والتى تستأثر معًا بنسبة 95% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، ويتضمن المؤشر 6 مكونات رئيسية : الابتكار والقدرة التنافسية ومهارات العمل والبنية التحتية والنفاذ إلى رأس المال والانفتاح على الأعمال التجارية، وتتضمن تلك المكونات 18 مؤشرًا فرعيًا، ويتم حساب القيمة النهائية للمؤشر العام على مقياس من 1-100.

6- **مؤشر القدرات الإنتاجية :** هو مؤشر متعدد الأبعاد يمثل أداة ديناميكية وعملية لدعم الدول النامية فى فهم حالة قدرتها الإنتاجية وكيفية تحسينها، من خلال توفير صورة واضحة للقدرات الإنتاجية الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادى الشامل والمستدام وتحقيق التنمية المستدامة.

7- **مؤشر الموارد الطبيعية :** عو عبارة عن إيرادات/عوائد الموارد الطبيعية، وتشمل الإيرادات النفطية وإيرادات الغاز الطبيعى والفحم والمعادن والغابات، ويستند البنك الدولى فى إعداد مؤشر إلى التقديرات

المستخدمة من قبل خبراء البنك بناءً على المصادر والأساليب الموضحة فى تقرير "الثروة المتغيرة للأمم" .

8- **اتفاقيات الاستثمار الثنائية :** هى اتفاقية بين دولتين تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التى يقوم بها مستثمرون من الدولتين فى أراضى كل منهما، وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية هى معاهدات استثمار ثنائية.

9- **مؤشرات القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبى المباشر**

10- **مؤشر الحرية الاقتصادية**

11- **مؤشر بيئة أداء الأعمال**

12- **مؤشر الحوكمة العالمى**

13- **مؤشرات الأداء الاقتصادى**

14- **مؤشر مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال**

15- **مؤشر مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة**

16- **مؤشر PRS لمخاطر الدول**

17- **مؤشر فيتش لمخاطر الدول**

18- **مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول**

وستتركز الدراسة التركيز على بعض المؤشرات التى نرى انها تؤثر أكثر من غيرها على مناخ الاستثمار فى مصر والتي تشمل الاتي:

- **اولا : مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول[1]**

وتعكس تلك المؤشرات المتغيرات التى تعكس الوضع السياسى فى مصر بجانب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والتمويلية علي النحو التالى:

[1] مرجع سبق ذكره .

1. **مؤشر التقييم السيادى :** يوضح تقييما للجدارة الائتمانية للدول وذلك من خلال تقييم أهم خمس وكالات عالمية فحتلت مصر المرتبة التاسعة عربيا طبقا للتقييمات السيادية للدول العربية من قبل اهم الوكالات العالمية، كما يؤكده الجدول التالى فقد حاز مصر علي تقييم +B فى التقييمات السيادى للدولة بمعني ان مصر لديها مخاطر ائتمانية مرتفعة وذلك خلال عامى 2020 و 2021 :

جدول رقم (3-11)

مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول لمصر

الوكالة	HIS	Capital Intelligence	Fitch	Moody`s	Standard & Poor`s
التقييم	B+ / Stable	B+ / Stable	B+	B2	B / Stable

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربي2022

2. **<u>مؤشر فيتش لتقييم مخاطر الدول</u> :** ويتضمن 5 مؤشرات فرعية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية وحلت مصر المرتبة 9 عربيا و 90 عالميا طبقا للترتيب العالمي للدول العربية فى مؤشر فيتش لمخاطر الدول

جدول رقم (3-12)

مؤشر فيتش لتقييم مخاطر الدول لمصر

المؤشر	الترتيب العالمى فى مؤشر فيتش 2020	الترتيب العالمى فى مؤشر فيتش 2021	المخاطر السياسية قصيرة المدى 2021	المخاطر السياسية طويلة المدى	المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى	المخاطر الاقتصادية طويلة المدى	مؤشر المخاطر التشغيلية
التقيم	96	90	118	115	93	64	78

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربي2022

ومن خلال مؤشر فيتش فأن مصر تقدم 6 دول في عام 2021 فقط كما يلاحظ ارتفاع المخاطر السياسة (طويلة–قصيرة) وذلك يعطي انطباع سلبى عن بيئة الاستثمار داخل الدولة ، وكانت المخاطر الاقتصادية اقل من المخاطر السياسية الا انها ليست بقليلة مقارنة بباقى الدول التى تسعي الي جذب الاستثمارات الاجنبية .

3. **مؤشر PRS (Political Risk Service) المركب** لتقييم مخاطر الدول وقدرتها على سداد الديون من خلال 3 مؤشرات فرعية لتقيم المخاطر الساسية والمالية والاقتصادية فكان ترتيب مصر 11 بين الدول العربية

جدول (3–13)

مؤشر PRS (Political Risk Service) المركب لتقييم مخاطر الدول وقدرتها على سداد الديون لمصر

المؤشر	المؤشر المركب 2020	المؤشر المركب 2021	مؤشر المخاطر السياسية	مؤشر المخاطر المالية	مؤشر المخاطر الاقتصادية
التقييم	101	101	97	69	93

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربي2022

ومن البيانات السابقة يلاحظ استقرار مصر فى المؤشر المركب بين عامي 2020و 2021 مع ارتفاع ملحوظ في مؤشر المخاطر السياسية والاقتصادية

مقارنة بالدول العربية مثل السعودية والامارات وذلك مما لا يساعد علي خلق بيئة صديقة للأستثمار الاجنبي داخل مصر.

4. مؤشر تقييم مخاطر الدولة المتعلقة بالاستثمار والاعمال

جدول (3-14)

مؤشر تقييم مخاطر الدولة المتعلقة بالاستثمار والاعمال لمصر

المؤشر	كوفاس لتقييم مناخ الاعمال[1]	كوفاس لتقييم مخاطر الدولة	كريديندو لمخاطر مناخ الاعمال	مؤشر كريديندو فى الاستثمارات المباشرة [2]			المتوسط العام للترتيب
				مخاطر العنف السياسى	مخاطر مصادرة الملكية والاجراءات الحكومية	مخاطر عدم تحويل العملة وتقييد التحويل	
التقييم	73	49	65	191	92	115	98

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربي2022 .

ومن البيانات السابقة يلاحظ ارتفاع المخاطر لمصر مقارنة بدولتي الامارات والكويت كما يلاحظ ارتفاع مؤشر كريديندو فى الاستثمارات المباشرة وخاصةً مخاطر العنف السياسى ومخاطر عدم تحويل العملة وذلك مما يعطى صورة سلبية للمستثمر الاجنبى عن بيئة الاستثمار فى مصر .

[1] مؤشر كريديندو لمخاطر بيئة الاعمال : تم استحداث مؤشر لتقييم بيئة الاعمال في عمليات التصدير من خلال تقييم المخاطر الناتجة عن تقصير المدين في المقام الاول والقطاع التجاري و الدولة في سداد الديون ، ويتضمن المؤشرات الاقتصادية والمالية مثل التقلبات في اسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية وغيرها.

[2] مؤشر كريديندو للمخاطر فى الاستثمارات المباشرة : تأخذ مجموعة كريديندو فى الاعتبار الاحداث السياسية والمخاطر المندمجة لتصنيف الدولة وهى نزعة الملكية (المصادرة) ، والعنف السياسى وعدم تحويل العملة وقيودها.

- ومما سبق من المؤشرات الخاصة بالمؤشرات السيادية وقياس مخاطر الدول بأن مصر من بين الدول التى ذات مخاطر ائتمانية مرتفعه كما يؤكد ذلك المؤشرات الخاصة بالاوضاع السياسية والاقتصادية والتشغيلية ويؤكد ذلك مجتمعا أن مناخ الاستثمار فى مصر ليس مشجعاً لجذب الاستثمارات الاجنبية والعربية.
- **ثانيا : مجموعة مؤشرات الاداء الاقتصادى وتتركز هذه المجموعة على وضع مصر فى أهم مؤشرات الاداء الاقتصادى الخارجى وثيقة الصلة بالمناخ الاستثماري:**

جدول (3-15)

مجموعة مؤشرات الاداء الاقتصادى لمصر 2021

المؤشر	صافى الاقراض أو الاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج	رصيد الحساب الجارى بالميار دولار	رصيد الحساب الجارى كنسبة من الناتج	اجمالى الدين الحكومى كنسبة من الناتج	اجمالى خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الاولى	المتوسط العام للترتيب
التقييم	157	185	130	156	79	100

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربي2022.

ومن البيانات السابقة يلاحظ ارتفاع قيم مؤشرات الاداء الاقتصادى الخارجى مقارنة بدول العالم والدول العربية فحصلت مصر على تقييم عام 100 في حين حصول الامارات والسعودية على متوسط عام 46 مما يجعل المنافسة قوية بين مصر والدول العربية في جذب الاستثمارات الاجنبية

- **ثالثا : مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية**

1. مؤشر الحوكمة : وذلك لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد من خلال 6 ابعاد اساسية وهى : المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسى وغياب العنف و فعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد وحلت مصر فى الترتيب 12 عربيا و 165 عالميا لعام 2020 كما يوضحه الجدول التالى :

جدول (3-16)

مجموعة المؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية لمصر

المؤشر	الترتيب العالمي 2019	الترتيب العالمي 2020	مكافحة الفساد	سيادة القانون	الجودة التنظيمية	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسى وغياب العنف	المشاركة والمساءلة
التقييم	160	165	162	126	156	142	189	192

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربي2022.

ومن البيانات السابقة يتضح أن ترتيب مصر أقل من بعض الدول العربية حيث إن دولة الامارات تسبق مصر في هذا المؤشر بحاولي 110 دولة أي أنه لا يوجد مقارنة بين بعض الدول العربية مع مصر وهذا يعكس وضع بيئة الاستثمار الاجنبى داخل مصر والدول العربية الاخري .

2. **مؤشر بيئة اداء الاعمال** : لرصد الاجراءات التنظيمية لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الاعمال فى الدولة ، ويوضح الجدول التالى بيئة أداء الأعمال فى مصر:

جدول (3-17)

مؤشر بيئة اداء الاعمال لمصر

المؤشر	التجارة عبر الحدود	التعامل مع حالات الاعسار	تسجيل الملكية	حماية مستثمرى الاقليم	دفع الضرائب	الحصول علي الكهرباء	الحصول على الائتمان	تنفيذ العقود	التعامل مع تصاريح البناء	بدء عمل تجاري	المؤشر العام
التقييم	171	104	130	57	156	78	67	166	74	90	114

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربي2022

ومن تحليل الجدول السابق يتضح ان مصر تحتاج الي اصلاحات كبيرة فى مؤشرات التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وتسجيل الملكية وذلك لخلق بيئة صديقة لأداء الاعمال فى مصر .

3. **مؤشر الحرية الاقتصادية** : يقيس هذا المؤشر تقييم مدى حرية ممارسة الأنشطة الأقتصادية من خلال 12 مؤشرا فرعيا تعكس وضع الدولة فى 4 أبعاد رئيسية هى : سيادة القانون وحجم الحكومة والكفاءة والتنظيم وانفتاح السوق، وتأتى مصر فى المركزو 130 و 152 بين عامى 2022/2021 فى المؤشر العالمى، كما تحتل مصر المركز الثالث عشر (13) عالميًا فى مؤشر الحرية الاقتصادية مما يخلق بيئة ليست بصديقة للأستثمار الاجنبى فى مصر، كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول (3-18)

مؤشر الحرية الاقتصادية لمصر بالنسبة للعالم

المؤشر	الترتيب العالمى 2021	الترتيب العالمى 2022	الحرية المالية	حرية الاستثمار	حرية التجارة	الحرية النقدية	حرية العمل	حرية الاعمال	نزاهة الحكومة	الفاعلية القضائية
التقييم	130	152	68	64	145	139	174	132	136	149

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربي2022

4. **مؤشر القيود التنظيمية للأستثمار الاجنبى :** يقيس القيود القانونية على الاستثمار الأجنبى المباشر فى كل من الاسهم وآليات الموافقة والقيود على توظيف المديرين الاجانب بجانب قيود تحويل رأس المال أو ملكية الأرض فحصلت مصر علي الترتيب العالمي 53 و 56 لعامى 2019 و 2020 والثاني عربيا وهذا يعكس قيود مرتفعة على الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر .

ومن خلال المؤشرات السابقه عن تقييم المناخ الاستثمارى فى مصر يلاحظ تأخر مصر في بعض المؤشرات بصفة عامة، وكذلك بالنسبة للدول العربية وذلك سواء في التقييمات السيادية ومؤشر مخاطر الدول والأداء الاقتصادى مما يعكس الصورة السلبية عن مناخ الاستثمار فى مصر سواء على تدفقات الاستثمارات الاجنبية والعربية أو تشجيع المستثمر المحلى على زيادة استثمارة داخل الدولة، وكذلك مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية فقد حصلت مصر على تقييمات متأخرة في تلك المؤشرات على الرغم من التطور التشريعي التي حاولت مصر تطويره ليكون مناسبًا للمستثمر الاجنبى بزيادة الحوافز والمميزات وذلك كما سبق وأشرنا فى القانون رقم 71 لعام 2017 وما جاء به من تعديلات عام 2018 ومع ذلك جاء تقييم المؤشرات التشريعية والتنظيمية متأخراً عن

دول العالم والدول العربية مما ينعكس ايضا بالسلب على جذب وزيادة الاستثمارات الاجنبية والعربية .

الفصل الرابع

دور التعاون العربى فى زيادة الاستثمارات العربية فى مصر

الفصل الرابع

4- دور التعاون العربى فى زيادة الاستثمارات العربية فى مصر

تمهيد

تسعي مصر والدول العربية الي تحسين مناخ الاستثمار من خلال العمل علي تحسين البيئة التشريعية والمناخ الاستثمارى وذلك بهدف خلق مناخ صديق للأستثمارات الاجنبية وخاصة الاستثمارات العربية ، وتسعى مصر الى زيادة الشراكات بينها وبين الدول العربية وذلك للعمل على زيادة حجم الاستثمارات والتدفقات العربية، كما تسعى ايضا جامعة الدول العربية من خلال عقد العديد من القمم والاتفاقيات الاقتصادية العربية والعمل علي تقارب الرؤى بين الدول العربية بهدف تعزيز التعاون والتكامل العربي ،ويمكن ايضاح تلك المجهودات من خلال ما يلي :-

- الاتفاقيات الاقتصادية العربية
- المشاريع العربية المشتركة مثل مبادرة الشراكة الصناعية
- استثمارات القطاع الخاص

1.4- الإتفاقيات الاقتصادية العربية

لقد تمت محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقتصادي العربى ،وذلك بهدف حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول العربية، وقد مرت الدول العربية بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية العربية التي تهدف للوصول الي التعاون والتكامل العربى ومن تلك الاتفاقيات العربية **اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي** التى عقدت في 1950 ونصت في المادة (8) منها على إنشاء مجلس اقتصادي يكفل تحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي. وكان من مستخرجات هذه الاتفاقية **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية** التى دخلت حيز التنفيذ في عام 1964 بين الدول العربية وذلك بقيام لجنة من الخبراء العرب بإعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب ان تتبعها من اجل تحقيق هذه الوحدة ، ثم اتجهت الدول العربية الي اقامة **اتفاقية السوق العربية المشتركة** بموجب قرار صادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 1964 وقد انضم إلى الاتفاقية 4 دول فقط من 14 دولة عربية في المجلس الاقتصادي ،وهي الأردن و العراق وسوريا ومصر وتهدف الاتفاقية إلى تحرير التبادل التجاري بين أعضائه من جميع القيود التعريفية وغيرها من القيود الإدارية والنقدية والكمية، ولقد تم تحرير التبادل للدول المنضمه للأتفاقية . وفى عام 1981 تم ابرام **إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، وتم التوقيع من قبل 21 دوله عربية تهدف إلى الإعفاء الكامل من القيود كافة على كل السلع ،وأبرمت اتفاقية أخرى **اتفاقية موحدة للاستثمار ورؤوس الأموال العربية** عام 1980 وقع عليها 21 دولة عربية تنص على منح ضمانات على الأموال العربية عن طريق اتفاقيات ثنائية .

وعلى رغم من تلك المحاولات التى تسعى اليها جامعة الدول العربية الى التعاون والتكامل الاقتصادى العربى قامت جامعة الدول العربية بأنشاء تعديل على الأتفاقية الموحدة لأستثمار رؤوس الاموال العربية الصادرة عام 1980

وذلك بهدف زيادة حجم التدفقات الاستثمارية بين الدول العربية وبالتالى المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية ورفع معدلات التنمية داخل الوطن العربى، وفيما يلى سوف يتم استعراض الاتفاقية المعدلة عام 2013 كما يلي:-

1.1.4- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة 2013 [1]

في الاطار التي تسعي فيه **جامعة الدول العربية** من تعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل العربي وايمانا منها بأن العلاقات الاستثمارية بين الدول العربية يعتبر مدخلا للتعاون العربي وذلك من خلال تنظيمة وتعبئة عوامل الانتاج لدعم التنمية المشتركه فيها علي اساس التعاون المنافع المتبادلة والمصالح العربية .واقتناعا منها بتوفير مناخ ملائم للأستثمار لتحريك الموار الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار العربي المشترك يتطلب تسهيل الاجراءات المتلعقة بالاستثمار في الدول العربية، وتسهيل حركة انتقال الاموال العربية و توظيفها وحمايتها داخل الدول العربية وتسهيل انتقال المستثمرين بين الدول العربية بما يخدم التنمية المستدامه و يحقق الرخاء لدي الشعوب العربية ومن هذا المنطلق فقد تم اتفاق الدول العربية داخل جامعه الدول العربية علي " الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية " والتي تم تعديلها في يناير 2013 علي ما يلي:

فيما يتعلق بمعاملة الاستثمار والمستثمر العربي:

- يتمتع **المستثمر العربي** بحرية الاستثمار في إقليم أي دولة طرف في المجالات المتاحة وفقًا للأنظمة والقوانين في الدولة الطرف وذلك في حدود نسب المشاركة في الملكية المقررة في قانون الدولة الطرف كما يتمتع المستثمر بالتسهيلات والامتيازات والضمانات وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية.

[1] موقع الالكتروني لجامعة الدول العربية ، الاتفاقيات والمعاهدات ، تاريخ الاطلاع :2022/6/15

http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx

- يعامل **رأس المال العربي المستثمر في الدولة المضيفة** معاملة لا تقل تفضيلا عن رأس المال المملوك لمواطني تلك الدولة أو دولة ثالثة أيهما كان أفضل بلا تمييز.
- يتمتع **المستثمر العربي** بحرية تحويل رأس المال المستثمر وعوائده في إقليم أي دولة طرف بدون تأخير، ثم إعادة تحويله إلى أي دولة بدون تأخير بعد الوفاء بالالتزامات القانونية التي ترتبت على المشروع الاستثماري المستحقة في الدولة المضيفة بدون أن يخضع في ذلك إلى أي قيود تمييزية مصرفية أو إدارية أو قانونية وبدون أن تترتب أي ضرائب ورسوم على عملية التحويل ولا يسري ذلك على مقابل الخدمات المصرفية.
- تتم **التحويلات بحرية** وبدون أي تأخير بالعملة الأصلية للاستثمار أو بإحدى العملات القابلة للتحويل والمعرفة من قبل صندوق النقد الدولي ويتم التحويل بسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل في الدولة المضيفة.
- يجوز **للمستثمر العربي** أن يتصرف في استثماره بجميع أوجه التصرف الذي تسمح به طبيعته وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة السارية في الدولة المضيفة.
- تستمر معاملة الاستثمار حسب أحكام هذه الاتفاقية ما دامت تتوفر له الشروط المحددة فيها.
- لا يخضع **رأس المال العربي المستثمر** بموجب أحكام هذه الاتفاقية لأي تدابير خاصة أو عامة دائمة أو مؤقتة مهما كانت صيغتها القانونية تلحق أيا من أصوله أو احتياطياته أو عوائده كليًا أو جزئياً وتؤدي إلى المصادرة أو الاستيلاء الجبري أو نزع الملكية أو التأميم أو التصفية أو الحل أو انتزاع أو تبديد أسرار الملكية الفكرية أو الحقوق العينية الأخرى أو منع سداد الديون أو تأجيلها جبرًا أو أي تدابير أخرى تؤدي إلى الحجز أو التجميد أو الحراسة أو غير ذلك من صور المساس بحق الملكية في ذاته أو إلى الإخلال بما يترتب عليه للمالك من سلطات جوهرية تتمثل في

سيطرته على الاستثمار وحيازته وحقوق إدارته وحصوله على عوائده أو استيفاء حقوقه والوفاء بالتزاماته.

- كما اجازت **الاتفاقية** مايلي [1]:

- **نزع الملكية** لتحقيق نفع عام بمقتضى ما تملكه الدولة المضيفة أو مؤسساتها من سلطة القيام بوظائفها في تنفيذ المشاريع العامة شريطة أن يتم ذلك على أساس غير تمييزي ووفقًا لأحكام قانونية عامة تنظم نزع الملكية ومقابل تعويض عادل ومساوي للقيمة السوقية للاستثمار قبل اتخاذ قرار نزع الملكية أو يكون معروفًا للجمهور أيهما كان أسبق. وإذا لم يكن من الممكن التأكد من القيمة السوقية، يتم تحديد التعويض طبقًا للأصول المتعارف عليها عمومًا بالنسبة للتقييم وعلى أساس مبادئ منصفة تأخذ في الاعتبار– ضمن أمور أخرى– رأس المال المستثمر، والإهلاك، وقيمة الإحلال والعناصر الأخرى ذات الصلة، يتعين تحديد مبلغ التعويض المشار إليه في الفقرة 2 من هذه المادة – وجعله قابلا للأداء ودفعه بدون تأخير في مدة أقصاها سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية. وفي حالة التأخير في الأداء تحتسب فائدة على التعويض على أساس سعر السوق التجاري، ابتداء من نهاية المدة المحددة ولغاية تاريخ الأداء، على أن لا تتجاوز هذه المدة ثلاثة أشهر أخرى.يحق للمستثمر العربي الذي تتأثر استثماراته بنزع الملكية، فرصة الطعن في إجراءات نزع الملكية أو/و مقدار التعويض بالطرق القانونية.

[1] مرجع سبق ذكره .

- **اتخاذ الإجراءات التحفظية المؤقتة الصادرة** بموجب أمر من جهة قضائية مختصة وإجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة من جهة قضائية مختصة.

- يستحق **المستثمر العربي** تعويضًا عادلا عما يصيبه من ضرر يتناسب مع هذا الضرر نتيجة قيام الدولة المضيفة أو إحدى سلطاتها العامة أو المحلية أومؤسساتها بما يلي:

- الإخلال بأي من الالتزامات والتعهدات الدولية المفروضة على عاتق الدولة المضيفة والناشئة عن هذه الاتفاقية لمصلحة المستثمر العربي أ عدم القيام بما يلزم لتنفيذها سواء كان ذلك ناشئًا عن عمد أو إهمال.
- الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي أو تحكيمي واجب التنفيذ ذي صلة مباشرة بالاستثمار.
- التسبب بأي وجه أخر بالفعل أو بالامتناع في أحداث ضرر للمستثمر العربي بمخالفة الأحكام القانونية النافذة في الدولة المضيفة.

- في حالة تعرض استثمارات المستثمر العربي لخسائر في إقليم الدولة المضيفة نتيجة حرب أو حالة طوارئ وطنية تمنح الدولة المضيفة معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها لمستثمريها أو طرف ثالث أيهما أفضل.
- تكون قيمة التعويض عادلة لما لحق بالمستثمر من ضرر وتبعًا لنوع الضرر ومقداره، ويكون بعملة قابلة للتحويل حسب الفقرة (2) من أحكام المادة (6).
- يكون التعويض نقديًا إذا تعذر إعادة الاستثمار إلى حاله قبل وقوع الضرر.

- بما لا يتعارض مع أنظمة وقوانين الدولة المضيفة، يتمتع المستثمر العربي مع أفراد أسرته بحق الدخول والإقامة والانتقال والمغادرة بحرية وبلا عائق في إقليم الدولة المضيفة، ولا تفرض قيود على هذا الحق إلا بأمر قضائي. ويتمتع العاملون في الاستثمار وأسرهم بتسهيلات الدخول والإقامة والمغادرة.
- تسهل الدولة المضيفة للمستثمر العربي الحصول على ما تحتاجه استثماراته من أيد عاملة عربية ومن خبرات عربية وأجنبية وفقًا لقوانينها السارية في هذا الشأ ن، على أن تكون الأولوية في توظيف العمالة والخبرات لمواطني الدولة المضيفة في حال توفر المؤهلات المطلوبة، وأن تبذل الدولة المضيفة قصارى جهدها بألا تشكل تشريعاتها عائقًا لتطوير وتحديث الاستثمارات فيها.
- يلتزم المستثمر العربي في مختلف أوجه نشاطه أقصى قدر ممكن من التنسيق مع الدولة المضيفة ومع مؤسساتها وأجهزتها المختلفة وعليه احترام قوانينها ونظمها.

4-1-2 تنفيذ الاتفاقية:

يتولى المجلس الإشراف[1] على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وله في سبيل ذلك [2]:

- إصدار وتعديل وإلغاء القواعد والإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية.
- التعاون مع الدول الأطراف في ملاءمة القواعد والأحكام والإجراءات المتعلقة بالاستثمار في الدول الأطراف بما يساعد على تنفيذ أحكام الاتفاقية وتحقيق أغراضها.

---

[1] المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية .

[2] مرجع سبق ذكره .

- جمع وتنسيق التقارير والمعلومات والبيانات والتشريعات والقواعد والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار ومجالاته والقطاعات المفتوحة للاستثمار وشروطها في الدول الأطراف بعد الحصول عليها من الجهات المختصة ووضعها تحت تصرف أصحاب رؤوس الأموال العرب بغية تشجيعهم ومساعدتهم على الاستثمار في المشاريع العربية.
- المساعدة على إنشاء النظم والمؤسسات التي تسهل أو تشجع على تحقيق أغراض الاتفاقية أو تكملها بما في ذلك الأجهزة الاستشارية والتنفيذية وأجهزة ونظم تجميع الموارد المالية والبشرية وتوجيهها نحو الاستثمار داخل الدول العربية توجيها متوازيًا.

- **للمجلس** أن يوافق على وقف العمل بأي من أحكام الاتفاقية في أي دولة طرف بناء على طلبها وله أن يقيد ذلك بحدود زمانية أو مكانية أو موضوعية وعلى الجهات المسؤولة في الدولة أن تسترشد بملاحظات وتوصيات المجلس لضمان العودة إلى التقيد بأحكام الاتفاقية.
- لا يشمل الحكم الوارد في الفقرة السابقة المزايا والضمانات التي سبق منحها لأي مستثمر عربي في نطاق هذه الاتفاقية.
- للمجلس أن يشكل لجانًا من بين أعضائه أو من يمثلهم وأن يخولها ما يراه من اختصاصاته كما يجوز للمجلس أن يشكل:
  - لجانًا فنية تمثل مصالح ال مستثمرين والدول المضيفة للاستثمار وباقي عناصر الاستثمار وذلك لدراسة ما يرى إسناده إليها من مسائل.
  - لجنة فنية لتفسير أحكام هذه الاتفاقية.

1. **ضمان الاستثمار**

- للمستثمر العربي أن يؤمن على استثماره لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أو أي جهة تأمين يراها مناسبة.
- للأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تتفق مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فيما يقع ضمن اختصاصها على القيام بأي مهمة من المهام التي تنص عليها الفقرتان(3) و(4) من المادة (15)[1].

2. **تسوية المنازعات**

- تتم تسوية المنازعات الناشئة بين أطراف الاستثمار المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق المحكمة العربية للأستثمار وفقًا لنظامها الأساسي الذي يبين تشكيلها واختصاصاتها ونظام عملها.
- يجوز للمستثمر العربي أن يلجأ إلى القضاء في الدولة المضيفة طبقًا لقواعد الاختصاص فيها وكذلك ويلجأ المحكمة العربية للأستثمار .
- إذا لم يوجد اتفاق مغاير بين أطراف النزا ع تكون الوساطة والتوفيق والتحكيم وفقًا للقواعد والإجراءات الواردة في ملحق الاتفاقية، والذي يعد جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

---

[1] الفقرتان(3) و(4) من المادة (15)

3. جمع وتنسيق التقارير والمعلومات والبيانات والتشريعات والقواعد والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار ومجالاته والقطاعات المفتوحة للاستثمار وشروطها في الدول الأطراف بعد الحصول عليها من الجهات المختصة ووضعها تحت تصرف أصحاب رؤوس الأموال العرب بغية تشجيعهم ومساعدتهم على الاستثمار في المشاريع العربية.

4. المساعدة على إنشاء النظم والمؤسسات التي تسهل أو تشجع على تحقيق أغراض الاتفاقية أو تكملها بما في ذلك الأجهزة الاستشارية والتنفيذية وأجهزة ونظم تجميع الموارد المالية والبشرية وتوجيهها نحو الاستثمار داخل الدول العربية توجيها متوازيًا.

- إذا نصت اتفاقية عربية دولية تنشئ استثمارًا عربيًا أو أي اتفاق يتعلق بالاستثمار ضمن نطاق جامعة الدول العربية أو فيما بين أعضائها على إحالة مسألة أو نزاع ما إلى تحكيم دولي أو قضاء دولي.

إن **الاتفاقية المبرمة من قبل جامعه الدول العربية** تمت في سياق تحقيق المصلحه العامه للدول العربية وتحقيقا لأهداف ميثاق جامعه الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعه ومجمل مبادئ والغايات التي تتمضنتها اتفاقية العمل الاقتصادي العربي وذلك من خلال زيادة الاستثمارات العربية بين الدول العربية وحفظ حقوق المستثمرين سواء كانوا حقيقين او اعتبارين. وذلك ما أكدته التعديلات السابقة من حيث حق المستثمر العربى فى التحويلات تتم بحرية دون تأخير بالعملة الاصلية للأستثمار او بأحدي العملات القابلة للتمويل والمعرفة وغيرها من المزيا الاخرى ، وبناء علي السعي وراء تعزيز التعاون العربي تم فى اجتماع الاخير للجنة الخبراء مايو 2018 لتعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية (المعدلة) اقتراح مايلي [2]:

- تسعي جامعة الدول العربية في تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية (المعدلة) وبعد دراسة الملاحظات والمرئيات الواردة من بعض الدول العربية والجهات ذات الصلة بالاتفاقية تبين لدي الجنة الخبراء أن هذة الملاحظات جوهرية ولا يكفي معالجتها بتصحيح او اجراء بعض التعديلات علي الاتفاقية المعدلة ، بل يتطلب الامر اعداد اتفاقية استثمار عربية جديدة تراعي ما يلي :

[2] موقع جامعة الدول العربية ، ادارة التكامل العربي ، اتفاقيات التعاون ، تاريخ الاطلاع : 2022/8/24

http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/Pages/SectorVersions.aspx?SID=5

1. العمل علي اعداد اتفاقية استثمار عربية جديدة تكفل استقطاب كافة الدول العربية للمصادقة عليها وازالة معوقات عدم الانضمام .
2. التطورات الدولية والتغيرات التي شهدها الاستثمار وخاصة التطورات الدولية والاتجاهات الحديثة في مجال اتفاقيات الاستثمار الدولية .
3. اقامة توازن أفضل بين حقوق ومصالح المستثمر العربي وحقوق ومصالح الدول العربية المضيفة للاستثمار .
4. الاخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة من حيث الحفاظ علي الموارد الطبيعية المتجددة والبيئة والصحة والتراث الانساني علي نحو يضمن حقوق المستثمر والدولة المضيفة .
5. أهمية وجود اليات فعالة وواضحة لتسوية منازعات الاستثمار بين المستثمر العربي والدولة المضيفة يتم فيها مراعاة الوضوح بين الاليات والوسائل المتاحة امام المستثمر العربي لتسوية المنازعات والتي قد تنشأ بينة وبين الدولة العربية المضيفة للاستثمار .
6. مواكبة التطورات الجديدة في مفاهيم ومكونات ومخرجات الاستثمار لتوفير مناخ جاذب ومشجع للاستثمارات العربية .

– فقامت **اللجنة** بدراسة الاليات المناسبة لتعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية بين الدول العربية (المعدلة) فتبين لها ان هناك من الاشكاليات القانونية التي يترتب عليها تعديل الاتفاقية المعدلة وخاصة في الوضع الحالي المتمثل في تصديق 8 دول عربية علي الاتفاقية المعدلة عام 2013 وعدم تصديق 14 دولة ، وهو الوضع الذي اسفر عن وجود اتفاقيتين عربيتين بشأن الاستثمار الاولي وهي الاصلية عام 1980 والتي لا تزال سارية بحق الدول العربية التي لم تصدق علي الاتفاقية المعدلة

وفي ضوء تلك الاشكاليات القانونية اوصت اللجنة بما يلي :

- إعداد مشروع اتفاقية عربية جديدة للأستثمار تحل محل الاتفاقية الموحدة لأستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية الأصلية والمعدلة.

- دعوة الدول العربية الي موافاة الامانة العامة بجامعة الدول العربية بمقترحاتها بشأن المبادئ والاهداف العامة والخطوط العريضه لمشروع اتفاقية استثمار عربية جديدة.
- تكليف لجنة الخبراء المعنيين بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية بإعداد مشروع مسودة الاتفاقيات الجديدة بعد دراسة المقترحات الواردة من الدول العربية والجهات المعنية .
- الاسترشاد عند صياغة مشروع اتفاقية استثمار جديدة بنص الاتفاقية الموحدة لأستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة بما يتوافق مع أهداف اتفاقيات الاستثمار الدولية الحديثة .

3.1.4 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وفى عام 1996 سعت **جامعة الدول العربية** الى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتى تهدف من خلالها تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل ،حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول 12 أعضاء الجامعة العربية آنذاك ودخلت حيز التنفيذ 1998 على ان تلغي جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007، فكانت مبادرة الجامعة بأنشاء اتفاقية منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية، كانت وذلك لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبري[1]

- **تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية:**

استنادا الي **التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2021** ومواصلة جهود جامعة الدول العربية في تعزيز التعاون والتكامل العربى ومحاولة استكمال

[1] صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2021، 2020 ، ص190-192

أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فكان اخر ما تم في هذا الشأن ما يلى :

سعت جامعة الدول العربية الى تقارب الرؤى بين الدول الدول العربية وازالة العراقيل وذلك للمساهمه فى تحسين وتحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية ووفقا للتقرير الاقتصادي الموحد 2021 فقد شهدت عام 2020 عقد العديد من الاجتماعات لمتابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي كانت أهم نتائجها ما يتعلق بـــــ:

قواعد المنشأ:

تم اصدار قرارا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقبول شهادة المنشأ الصادرة الكترونياً من قبل الدول العربية، وذلك لتسهيل التجارة لتحقيق مزيد من الاندماج في الأسواق العالمية.

تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- تسعى جامعة الدول العربية الى استكمال أركان المنطقة باستحداث ملاحق مكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة، حيث شكلت للجان من أجل التفاوض على ملاحق قانونية خاصة بموضوعات الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة والملكية الفكرية وتسهيل التجارة، وقد كثفت تلك اللجان من عملها خلال عام 2020، حيث تم الانتهاء من المسودة الأولية، وجاري مراجعتها حيث يتوقع الانتهاء من تلك الملاحق في نهاية 2021، من ثم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد.

حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية:

تم الانتهاء من إعداد بروتوكول للتعاون في مجال المنافسة بالدول العربية وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد، والذي يعد بداية لتحقيق تعاون فعال بين الدول العربية في هذا المجال سيتبعها خطوات أخرى، كما يتم مناقشة إعداد قانون استرشادي عربي للمنافسة ليكون مرجع للدول العربية في تعديل أو سن قوانين المنافسة لديها.

حماية المستهلك :

- محاولة الوصول الى مسودة اولية للدليل الاسترشادي لحماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

التعاون الجمركي:

- وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (96) بتاريخ 2015/9/3 على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية
- ويجدر الإشارة الى ان عام 2020 شهد توقيع جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين ليبلغ عدد الدول الموقعة عليها 6 وهي كل من المملكة الاردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر وجمهورية مصر العربية [1]، كما أودعت وثائق التصديق كل من المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر وجمهورية مصر العربية، وينظر ان يبلغ عدد الدول المصدقة عليها سبع دول لتدخل حيز النفاذ.

اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية:

- تم الانتهاء من تعديل الاتفاقية ولكن مع وجود بعض التحفظات، لذا قرر المجلس الاقتصادي إعادة الاتفاقية تنظيم النقل بالعبور ترانزيت(المعدلة) للنظر في رفع تحفظات الدول الأعضاء عليها، وقد عقدت اللجنة المعنية اجتماعاتها، حيث تم خلاله رفع كافة التحفظات على مشروع الاتفاقية باستثناء الفقرة (1) من المادة الخامسة والتي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عرضها

[1] الدول الموقعة على اتفاقية التعاون الجمركي العربي: المملكة الاردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر وجمهورية مصر العربية .

على مجلس وزراء النقل العرب لإعادة صياغتها تمهيدا لاعتمدها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

اكتسب **التعاون العربي** بُعد جديد بدخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ اعتبارا من 14 اكتوبر 2019، وقد شجع ذلك دولة فلسطين للانضمام الى هذه الاتفاقية، لتكون بذلك الدولة الثانية عشر بعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجدول التزاماتها في عام 2020، ويجدر الإشارة إلى أنها تعد أول أتفاق للخدمات تنضم له دولة فلسطين، كما تواصل باقي الدول إجراءاتها للانضمام الى هذا الاتفاق، حيث يعد تحرير التجارة الخدمية أحدي الروافد الهامة لتعزيز التجارة السلعية.

- **الاتحاد الجمركي العربي:**

انتهت لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة من وضع نسب الرسوم الجمركية المطبقة والمثبتة في إطار منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء، وسيتم مراجعتها خلال الاجتماعات القادمة وسيتم انتظار الدراسات الخاصة بالاتحاد الجمركي العربي ليتم التفاوض على توحيد الرسوم الجمركية العربية.

- قامت الأمانة العامة للجامعة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لإعداد دراسات خاصة لتسهيل التفاوض لإقامة الاتحاد الجمركي العربي حيث تم الانتهاء من الدراستين الأوليتين تحت عنوان (توزيع الحصيلة الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي العربي) و(تعويض الدول المتضررة من تخفيض نسبة التعريفة الجمركية لديها بالاتحاد الجمركي العربي)، وجاري حاليا الانتهاء من أربع دراسات تحت عنوان (السلع المستثناة في إطار الاتحاد الجمركي العربي)، (حماية المنتجات الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي)، (دعم المنتجات المحلية في إطار الاتحاد الجمركي العربي) .

ومن خلال ما سبق يتبين اهتمام جامعة الدول العربية والدول العربية بالعمل الجاد علي الانتهاء من اتفاقيات اقتصادية تدعم اقتصاديات الوطن العربي سواء من خلال اتفاقيات لأستثمار رؤوس الاموال العربية او من اتفاقيات الاتحاد الجمركي او منطقة تجارة حرة عربية كبري او غيرها من الاتفاقيات التي تجعل توازن في الفائدة لجميع الاطراف، ومن ناحية اخري فإن الوضع الاقتصادي العالمي يجعل من اولويات الدول العربية الامتثال لتلك المبادرات التي تقدمها جامعة الدول العربية واداراتها المختلفة للدول العربية وذلك لحاجة اقتصاد كل دولة من الدول العربية الي تلك الاتفاقيات في الوضع الراهن بما يضمن الاستقرار والتنمية في اقتصاديات الوطن العربي كما تطلع الدول العربية الي اتمام اتفاقية عن الاستثمار تعمل علي تشيجع وتحفيز المستثمر العربي الي الاستثمار بالوطن العربي بما يحقق اعلي عائد لجميع الاطراف مع العمل علي زيادة التجارة البينية بين الدول العربية.

2.4 – المشاريع العربية المشتركة

- **مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة [1]**

أن المشروعات العربية المشتركة تعتبر أحد الاساليب لرفع معدلات حجم الاستثمارات العربية ، كما أنها تعمل على التركز فى قطاع معين فى البلد المضيف لتعمل تلك المشاريع على رفع معدلات التنمية وحسن استغلال الموارد المتاحة وخلق فرص عمل وغيرها من المنافع الاقتصادية والاجتماعية ، فى الادبيات الاقتصادية يمكن تعريف المشروع العربي المشتركة على أنه المشروع الذى يقوم بين قطرين أو أكثر من الاقطار العربية ويتم توطينه فى مجموعة أقطار تساهم فى ادارته بصورة مشتركة ويمتد نشاطه إلى نطاق الوطن العربى، وينشأ من قبل قطر أو أكثر ويتم

[1] جاء نص الاتفاقية بموقع وزارة الصناعه والتكنولوجيا المتقدمة

https://www.moiat.gov.ae/

توطينه فى قطر واحد إلا أنه له منافع اقتصادية واسعة لأكثر من قطر[2] ، وقد يكون فى قطاعات مختلفة زراعية وخدمية وصناعية .

وتعتبر **مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية** من أحدث المشاريع العربية المشتركة والتى تقوم على اساس تعميق و توطين الصناعة العربية بأعتبارها قاطرة التنمية المستدامة ، ويمكن توضيح مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة كما يلي:

نبذة عن الشراكة الصناعية التكاملية

فى مبادرة جديدة تهدف الي تحقيق التنمية الاقتصادية لمصر وبعض الدول العربية فقد قامت جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 2022/5/29 بإنشاء مبادرة صناعية جديدة تسعى الى رفع معدلات الاستثمارات العربية البينية وتعزيز القطاعات الصناعية داخل الدول المعنية وذلك تحت مباردة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة ، وفي 2022/7/25 انضمت مملكة البحرين الى الاتفاقية وبذلك لتصبح الاتفاقية مكونة من أربعة دول عربية.

وتضمن **الشراكة** الاستثمار في 5 قطاعات صناعية مشتركة بين الدول الأربع من أجل تعزيز التنمية الاقتصتدية والتكامل الصناعي وتكامل سلاسل القيمة بين الاردن والامارات ومصر والبحرين.

كما تعزز **الشراكة** الصناعية التكاملية الجهود الهادفة للاستفادة من المزايا الرئيسية للصناعات في هذه الدول وأولوياتها، وتطوير المجالات الصناعية المؤهلة للتكامل، بما يؤدي إلى تعزيز التعاون وتطوير القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسية، خاصةً في ظل سجل حافل من الاتفاقيات بين الدول الاربعة.

---

[2]عبد المطلب عبدالحميد، (2003): السوق العربية المشتركة ، مجموعة النيل العربية ، يناير ، ص 197-198

- **أهداف استراتيجية مشتركة:**

وتسعى المبادرة الى تحقيق أهداف استراتيجية داخل الدول المعنية وهى كما يلى :

1. السعي لتحقيق نمو قائم علي الاستدامه .
2. تطوير صناعات تنافسية ذات مستوي عالمي .
3. تعزيز قطاعات التصنيع ذات القيمة المضافة .
4. تعزيز نمو وتكامل سلاسل القيمة والتجارة بين البلدان الاربعة

وبناء على تلك الأهداف فقد تم تحديد المجالات التى سيتم الاستثمار فيها من الدول الاعضاء كما يلى:

- **المجالات الحيوية ذات الاهتمام المشترك:**

1. الزراعة والاغذية والأسمدة .
2. الادوية .
3. المنسوجات .
4. المعادن .
5. البتروكيماويات .

وقررت الدول الاربعة بإنشاء صندوق استثمارى يقيمة 10 مليار دولار كما تم اعتماد 12 مشروعا كمرحلة اولى بقيمة 3.4 مليار دولار .

ومن خلال عرض الاحصائيات الصناعية لجمهورية مصر العربية يتبين مدى جاهزية القطاع الصناعى فى مصر الى تلك المبادرة ، كما انه من المتوقع مشاركة القطاع الصناعى المصرى بفاعلية وكفائه حيث إن [1] :

- يسهم قطاع الصناعه بنسبة 11,7% في الناتج المحلي الاجمالي.
- ويستوعب حوالي 28.2% من اجمالي العمالة المصرية.

[1] هيئة الاستعلامات المصرية ،
https://sis.gov.eg/Story/1241/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-?lang=ar

- كما بلغت استثماراته حوالي 49 مليار جنيه خلال العام المالي (2021/2020) وهو ما يمثل حوالي 6% من اجمالي الاستثمارات العامة.
- ارتفاع قيمة الناتج الصناعي إلى حوالي 982 مليار جنيه في عام 2021.
- تمتع مصر بقاعدة صناعية متنوعة تشمل حوالي 150 منطقة صناعية موزعة على كافة محافظات مصر.
- قيمة الصادرات الصناعية السلعية 32.34 مليار جنية خلال عام 2021 بنسبة بلغت 27%.

ومن خلال تلك **الشراكة** يمكن القول أن تلك الشراكة تعد احدي صور التعاون العربي في المستقبل القريب وتستند الي أهمية التكامل وتعزيز الانفتاح وتطوير القطاع الصناعي وتبادل المنافع الاقتصادية والاستفادة من الموارد البشرية والخبرات العربية وذلك من خلال اقامة مشاريع صناعية كبيرة مشتركة في أكثر من دولة عربية مما يوفر فرص عمل جديدة ويساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الاقتصاد داخل الدول العربية بما في ذلك تدعيم الانتاج الصناعي وزيادة الصادرات، كما يساعد على تنمية سلاسل القسمة العربية .

وبعد أن تم عرض الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية ومبادرة الشراكة الصناعية التكاملية يتبين مدي سعي جامعة الدول العربية والدول العربيه في التعاون الاقتصادي ورفع معدلات النمو وزيادة مخرجات الانتاج وزيادة الصادرات الصناعية كما تم ذكرها في مبادرة الشراكرة الصناعية التكاملية، وبالنظر في تلك الاتفاقيتين نجد ان كلاهما تسعي الي التنمية الاقتصادية لجميع الاطراف.

3.4- دور استثمارات القطاع الخاص وتعزيز التعاون العربي

قطعت **الدول العربية** شوطًا كبيرًا في برامج الإصلاح الاقتصادي، وأصبح القطاع الخاص في معظم الدول العربية من أحد المشاركين في النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة: التجارة، والزاعة، والصحة والتعليم وغيرها من المجالات الاخري ، بعد ان كان القطاع العام هو المسيطر علي كافة القطاعات الاقتصادية داخل الدولة ، وقد حرصت الدول العربية في الاونة الاخيرة على تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية فبدأ دور القطاع الخاص يتزايد تدريجيًا حتى انتقل من الدّور الهامشي إلي دور الصدارة في معظم الدول العربية، وجاء ذلك من خلال قيام القطاع الخاص في معظم الدول العربية بتنظيم هياكلة، وارتفاع حجم رؤوس الأموال لدى القطاع الخاص، وتشجيع الحكومة لتوسيع دور القطاع الخاص من خلال إطار تشريعي مشجع لعملية الاستثمار ، ومنح المزيد من الحوافز التي هيأت المناخ لنمو وازدهار القطاع الخاص العربي، كما نجح هذا القطاع في الدول العربية في أن يحل محل القطاع العام في المشروعات القومية، ، كما نجح القطاع الخاص في تكوين تحالفات واندماجات جعلته قادرًا على الدخول في مشروعات كانت حكرًا على القطاع الحكومي مثل مشروعات الطاقة والبناء والمواد الغذائية ؛ لأنها تحتاج إلي استثمارات ضخمة، وقد نتج عن كل ذلك أن أصبح القطاع الخاص في الدول العربية هو المستثمر الرئيسي وهو المساهم الأكبر في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي، وهو المستوعب الأكبر للعمالة، وذلك على حساب تراجع دور القطاع العام . وبالرّغم من التغيّر الجذري في دور القطاع الخاص في العالم العربي، واتساع مساهمته في النشاط الاقتصادي، اضافة إلى مراهنة الحكومات على هذا الدور في تحقيق خطط التنمية وبرامج التعاون الاقتصادي مع مختلف الدول وذلك للتغلب على المشاكل الاقتصادية، مثل البطالة وضعف الصادرات، والمساهمة في علاج الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، مثل الفقر و ارتفاع الاسعار وغيرها ، الا ان القطاع الخاص العربي ما زال يواجه العديد من

المعوقات التي تحول دون قيامه بالدّور المتوقع منه في التكامل الاقتصادي العربي، ومن أهم هذه **المعوقات** ما يلي[1] :

- اعتماد الاقتصادات العربية على صادرات البترول الخام ومشتقاته وبعض المواد الأولية، وهى في الغالب من إنتاج قطاعات تخضع لسيطرة الحكومات العربية بطريقة أو بأخرى؛ مما يحد من دور القطاع الخاص العربي في الاستثمار والعمل في هذه القطاعات
- الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تحكم مجالات التجارة والاستثمارات في الدول العربية، وضعف التنسيق العربي في هذا المجال مما يعوق انطلاق نشاط القطاع الخاص العربي؛ ليتوسع بالدرجة المؤثرة على العلاقات العربية
- وجود العديد من القصور والمعوقات في مجال البنية الأساسية اللازمة لدعم التجارة والاستثمارات العربية البينية من جانب القطاع الخاص، وخاصة في مجال النقل والمواصلات.
- تجاهل معظم الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية ثنائية أو جماعية لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتفاقيات، وتحقيق أهداف الحكومات منها، وفي الغالب لا يتم مشاركة القطاع الخاص عند التفاوض وصياغة بنود الاتفاقية في حين قد يكون القطاع الخاص هو المنفذ الحقيقي لهذه الاتفاقية، ومن ثم تأتي الاتفاقيات غير واقعية .
- استمرار العلاقات الاقتصادية العربية رهينة للعلاقات السياسية بين الحكومات، وهو ما يمثل قدر كبير من استمرار العلاقات الاقتصادية رهينة للعلاقات السياسية بين الحكومات ما يمثل قدر كبير من المخاطرة أمام القطاع الخاص العربي وأمام رؤوس الأموال الخاصة؛ لأنه هو أول المتضررين من التذبذب في هذه العلاقات السياسية .

---

[1] ناصر محمد ، (2008) : المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، ص 90–92.

وبالرّغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على المستوى العربي الا ان هذه الجهود لا تأخذ في اعتبارها توسيع دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؛ حيث لم يتم مراعاة ذلك من جانب الدول العربية عند صياغة التشريعات المنظمة لعمل هذا القطاع الخاص، وخاصة في مجال المشاريع العربية المشتركة، والتي يرى البعض أنها سقطت سهوًا من حسابات الدول العربية، بالرغم من أنها أحد المداخل الهامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولذلك فإن دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي مرهون بإرادة الحكومات العربية بدرجة كبيرة، **وإذا أرادت الحكومات العربية أن يكون لهذا القطاع الخاص هذا الدور الفاعل فعليها أن تهيئ المناخ لعمل هذا القطاع** من خلال الآتي[1] :

- فصل الحكومات العربية بين السياسة والمصالح الاقتصادية، وإلا يؤاخذ هذا القطاع بذنب الخلافات السياسية .
- مبادرة الحكومات العربية بدعوة القطاع الخاص للمشاركة في ترتيبات التجارة والاستثمار بين الدول العربية، وخاصة في صياغة الاتفاقيات؛ ليعبر عن واقع المشاكل التي يصادفها في عمله في الدول العربية المختلفة؛ لتكون هذه الاتفاقيات قائمة على أساس واقعي، ولتحميس القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذها وتحقيق أهدافها .
- مراجعة القوانين والتشريعات العربية والتنسيق بين الدول العربية في هذا المجال .
- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص العربي للنفاذ إلي الأسواق العربية والمساهمة بدور فعال في رسم السياسات الاقتصادية العربية بشأن أهم القضايا الدولية، مثل قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية، وزيادة دور

[1] مرجع سابق ، ناصر محمد ص 92-94.

القطاع الخاص العربي في المجال الاجتماعي داخل الوطن العربي بصفة عامة .

- دعم الحكومات العربية للتنظيمات التي يشكلها القطاع الخاص، والأخذ بوجهات النظر التي تتبناها في قضايا العمل العربي المشترك وفي علاقات الدول العربية مع العالم الخارجي .
- قيام صناديق التمويل وصناديق العون الإنمائي العربية بتقديم برامج تمويل ودعم للقطاع الخاص العربي، وعدم اقتصارها على التمويل والدعم على الحكومات العربية .

كما جاء بعض **التوصيات** فى منتدى مصر للتعاون الدولى والتمويل الإنمائي عن تعزيز دور القطاع الخاص مايلى[2] :-

- العمل على بناء شراكات فعالة ذات تأثير مستدام تضم كافة الأطراف ذات الصلة من الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030 .
- تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وقيامه بدور أكبر لتوفير الموارد المالية والدعم الفني وترسيخ المعايير البيئية والاجتماعية في كافة المشروعات التنموية .
- ضرورة قيام المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي بإعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص للقيام بدوره باعتباره شريكًا رئيسيًا في التنمية ويمكن أن يقوم بدور حيوي لدعم الأهداف الأممية للتنمية وتشكيل فرق عمل ومجموعات بين الأطراف ذات الصلة لتحديد الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية لتحفيز مشاركة

---

[2] الهيئة العامة للاستعلامات ، مُنتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي ICF Egypt 2021 ، تاريخ الاطلاع 2022/9/20 :
https://www.sis.gov.eg/Story/ICF-Egypt-2021?lang=ar

القطاع الخاص وتطوير آليات تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص .

مشاركة القطاع الخاص المصري في مشاريع داخل الدول العربية:

- نفذت شركة المقاولون العرب[1] مشاريع انشائية من اقامة سدود وبناء مطارات وسكن شباب ومدن رياضية و موانئ بحرية وتطوير لمباني وهيئات الوزارات بالدول العربية ما يقرب بحجم استثمارات 3 مليار دولار امريكي .
- شركة اوراسكوم[2] وتشمل اعمالها مجموعه من الانشطة وهي السياحه والفنادق وخدمات الكمبيوتر والمقاولات وقد قدمت الشركات مجموعه من الاستثمارات داخل الدول العربية بقيمة 3.5 مليار دولار بالدول العربية منها السعودية والامارات والجزائر وغير من الدول العربية
- شركة ابناء حسن علام [1] وتشمل اعمالها المقاولات وتم تنفيذ اعمال في الدول العربيه بقيمة 10 مليون دولار .
- مجموعة منصور[2] ومن اهم الانشطة الخاص بها تجارة السيارات، تجارة المعدات الصناعية، التبغ، المطاعم، الصناعات الغذائية، مستحضرات التجميل وقدمت الشركه استثمارات بالدول العربية بقيمة 5 مليار دولار .

وهناك الكثير من **الشركات المصرية** التي تسعي في تحقيق تعاون وتكامل عربي في كافة المجالات العربية ، كما أنه يوجد ايضا الكثير من الشركات التي تساهم في التمية الاقتصادية باستثمار عربي داخل مصر

---

[1] موقع شركة المقاولون العرب ، https://www.arabcont.com/projects.aspx

[2] موقع شركة اورسكوم ، https://www.orascomih.com/ar/about

[1] شركة ابناء حسن علام ، https://prosale.uvisne.com/hassan-allam-sons-contracting-company

[2] مجموعة منصور ، https://www.mansourgroup.com

نتائج الدراسة

1. سعي مصر لجذب الاستثمارات الاجنبية من خلال خلق بيئة صديقة للأستثمارات وذلك من خلال التشريعات القوانية لبيئة الاستثمار في مصر بالاضافة الي حزمة من الحوافز الاستثمارية من قانون 72 لسنة 2017 وتعديل القانون 141 لعام 2019 وذلك للعمل علي تهيئة مناخ استثماري يعمل لصالح جميع الاطراف .
2. تدهور مصر في مؤشرات المناخ الاستثمارى ومن ثم حجم التدفقات الاستثمارية العربية فى مصر ضئيلة جدا .
3. خلقت الاستثمارات العربية 53500 فرصة عمل بأجمالي استثمارات عربية 46550.9 مليون دولار من الفترة 2011–2020 وتركزت الاستثمارات العربية في القطاع المصرفي والعقارات والطاقة وتعتبر تلك القطاعات من القطاعات الهامه في التمنية الاقتصادية وذلك طبقا لخطة مصر 2030.
4. سعت الدول العربية منذ نشأة جامعة الدول العربية الي التعاون الاقتصادي من خلال الاتفاقيات العربية سواء من خلال الاتفاقيات بين كل الدول العربية. فالاتفاقية الموحدة لأستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية تسعي الي زيادة الاستثمارات العربية البينية للدول العربية مع حماية المستثمر وتهيئة المناخ الاستثماري و الحفاظ علي حقوق المستثمر في الدولة المضيفه للأستثمار العربي .
5. مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية تسعي الي تعزيز و تطوير القطاع الصناعي في مصر والاردن والامارات وذلك من خلال الاعتماد علي تطوير القطاع الصناعي وزيادة قدرتة الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسية .
6. علي الرغم من برنامج الاصلاح الاقتصادي وتغير قانون الاستثمار في عام 2015 و 2017 وتعديلة عام 2019 إلا أنه ما زال هناك ضعف كبير في تدفق الاستثمارات العربية الي مصر فكان نسبة

الاستثمارات العربية من اجمالي الاستثمارات الاجنبية في فترة الدراسة تمثل 4.6% وهذة النسبة ضئيلة جدا بالمجهودات القائمة علي جذب الاستثمارات الاجنبية وخصوصا العربية.

التوصيات

1. العمل علي الانتهاء من جميع الاتفاقيات العربية الخاصة بالاستثمار والتجارة البينية في اســـرع وقت ممكن حتي تتمكن الدول العربية من الاســـتفادة الكبري من مواردها الطبيعية والبشـــرية ورفع معدلاتها الاقتصادية بما يحقق الرفاهية لكافة الشعوب العربية .
2. دعوة مصـر الجامعه العربية الي انشـاء هيئة عربية للأسـتثمار وذلك لدعم الاسـتثمارات العربية البينية وخلق المنـاخ الاسـتثماري المناسـب لجميع الاطراف .
3. وضـع خطة استثمارية عربية شاملة علي غرار أجندة 2063 "افريفيا التي نريد" وذلك لخلق مشـــروعات عربيـة كبري تعمل علي زيـادة التنمية الاقتصـادية لكافة الدول وتحقيق الرخاء لكل الشـعوب العربية وزيادة الاستفادة من الموارد العربية .
4. الالتزام الســياســـي الكامل بكافة الاتفاقيات الاقتصـــادية بين مصـــر والدول العربية ووضع قوانين لعدم مخافة تلك الاتفاقيات .
5. مشاركة القطاع الخاص العربي وخاصة المصرى في كافة الاتفاقيات العربية كعنصـر اسـاسـي وذلك لضـمان تفاعل القطاع الخاص في تنفيذ تلك الاتفاقيات والمشروعات الناتجة عن تلك الاتفاقيات.
6. عدم تصدير المواد الخام من مصر والدول العربية والعمل علي اقامة مشاريع عربية مشتركة للأستفادة القصوى من تلك الموارد الطبيعية .
7. منح المشـروعات العربية التكاملية المشـتركة معاملة تفضـيلية تجاه المشروعات الأجنبية فى البلاد العربية من حيث التمويل والتسويق.
8. تفعيل دور المؤسسات البحثية في التخطيط بالدول العربية مثل معهد التخطيط القومي ومعهد العربي للتخطيط في المشـاركة كمؤسـسـة عربيـة تعمـل علي دعم وتعزيز التخطيط الاقليمي العربي والعمـل العربي المشترك .

قائمة المراجع

المـــــراجع

أولا : <u>بالعربية العربية</u>

1. **التقرير السنوي للبورصه المصرية ، 2011.**
2. أحمد حلمي مصطفي مجاهد، (2010): **تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف التنموية في مصر**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، القاهرة.
3. إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم، (2011) : **المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر – دراسة قياسية مقارنة مع تركيا، والصين خلال الفترة من 1992 – 2007** ،رسالة دكتوراه ، كلية تجارة جامعة عين شمس ، القاهره .
4. بلال مومو ، (2013) :"**أثر الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار المحلى على النمو الاقتصادى دراسة حالة الجزائر فى الفترة من 1990-2011**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة قاصدي مرباح
5. **تقرير الاستثمارات العربية في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**
6. جمال محمود عطية ، (2002) : **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في مصر – دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه، كلية تجارة جامعة حلوان ، القاهرة.
7. خاطر أسمهان، (2013) : **دور التكامل الاقتصادى فى تفعيل الاستثمار الأجنبى المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجى فى الفترة من 2004 إلى 2010**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة محمد خضير ، بسكرة .
8. زياد أحمد بهاء الدين ، (2016) : **الازمات الاقتصادية في مصر : المخرج والحلول المتاحه ، رؤية بديله لإصلاح التشريعات في الاستثمار** ، المركز المصري للدرسات الاقتصادية ، مجلد1 .

9. زياد رمضان، (1998) : **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان.

10. سعد محمود ،عمر غازى ، (2007) : **مخاطر الاستثمار الاجنبى المباشر** ، جامعة الموصل ، العراق .

11. سلايمية ظريف، (2006) : **الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، الجزائر.

12. صندوق النقد العربي واخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2021، 2020** .

13. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،(2003) : **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

14. عبد المطلب عبدالحميد، (2003) : **السوق العربية المشتركة** ، مجموعة النيل العربية ، يناير 2003 .

15. عبد الكريم بعداش ، (2008) : **الاستثمار الاجنبى المباشر وأثارة على الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة من 1996-2005** ، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر .

16. عرفات علي ، (2017) : **قطر والتغير السياسة الخارجية** ، دارب العربي للنشر

17. علي محمد بونمر المزروعي ،(2001) : **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها علي التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الإشارة لدولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير، كلية تجارة جامعة عين شمس .

18. فادية عبدالسلام واخرون ، (2018) : **سعر الصرف وعلاقتة بالاستثمارات الاجنبية فى مصر**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 291، معهد التخطيط القومي .

19. فارس رشيد، (2008) : **التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى** ، رسالة دكتوراه ، الاكاديمية العربية المفتوحه ، الدنمارك.

20. **المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية .**

21. محمد صالى ، (2016) : **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر** ، رسالة دكتوراه، جامعة وهران .

22.محمد جابر عبدالحميد البلتاجي ، (2020) : **دور الاستثمارات الاجنبية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية** ، بحث منشور ، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة دمياط، دمياط .

23.مسعد اسماعيل، (2022) : **حددود سعر الصرف المثلى الجاذبة للاستثمار الاجنبى المباشر** ، مجلة كلية سياسة واقتصاد ، جامعة بنى سويف ، العدد 14 .

24.منى محمود إدلبي: **سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق .

25.ناصر محمد ، (2008) : **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ، رسالة ماجستير ، الجزائر .

26.وائل محمد ابراهيم غنيم ، (2010) : **دور التدفقات الرأسمالية الأجنبية قصيرة الأجل فى اقتصاديات الدول النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصرى**، رسالة دكتوراه ، كلية تجارة جامعة بورسعيد ، بورسعيد .

27.تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن مناخ الاستثمار فى الوطن العربي2022

ثانيا : المواقع الالكترونية

- بيانات واحصائيات من موقع وزارة المالية المصرية : www.mof.gov.eg

- تاريخ الاطلاع 2021/5/20:
https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/LawsAndRegulations.aspx#type3

- تاريخ الاطلاع 2021/12/5 :
https://unctadstat.unctad.org/EN/BulkDownload.html

- موقع وزارة الاستثمار :
https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

- تقرير المساعدات الامارتية 2014 ، موقع وزارة التنمية والتعاون الدولي الاماراتي :
https://www.mofaic.gov.ae/en/The-Ministry/UAE-International-Development-Cooperation/Annual-Foreign-Aid-Report

- تقرير هيئة الاستعلامات المصرية عن مؤتمر عم وتنمية الاقتصاد المصري 2015 :
https://www.sis.gov.eg/section/10247/6668?lang=ar

- تقرير ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي 2017 ، doing business،
www.albankaldawli.org

- موقع الالكتروني لجامعة الدول العربية ، الاتفاقيات والمعاهدات ، تاريخ الاطلاع 2022/6/15:
http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx

- موقع جامعة الدول العربية ، ادارة التكامل العربي ، اتفاقيات التعاون ، تاريخ الاطلاع : 2022/8/24

http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/Pages/SectorVersions.aspx?SID=5

جاء نص الاتفاقية بموقع وزارة الصناعه والتكنولوجيا المتقدمة :

https://www.moiat.gov.ae/

- هيئة الاستعلامات المصرية:

https://sis.gov.eg/Story/1241/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-?lang=ar

- الهيئة العامة للاستعلامات ، مُنتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي ICF Egypt 2021 ، تاريخ الاطلاع 2022/9/20 :

https://www.sis.gov.eg/Story/ICF-Egypt-2021?lang=ar

- موقع شركة المقاولون العرب ،

https://www.arabcont.com/projects.aspx

- موقع شركة اورسكوم ، https://www.orascomih.com/ar/about

- شركة أبناء حسن علام ،

https://prosale.uvisne.com/hassan-allam-sons-contracting-company

- مجموعة منصور ، https://www.mansourgroup.com

الملاحـــــق

الدراسات السابقة:

1. **محمد جابر عبدالحميد البلتاجي[49]، (2020) : "دور الاستثمارات الاجنبية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية"**

وانتهت الدراسة إلي :

- تؤدي الإستثمارات المباشرة دورًا مهمًا في عمليات التنمية الإقتصادية لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية، وأن التدفقات الرأسمالية شأنها شأن التدفقات التجارية الدولية وهى أحد أهم ركائز النمو الإقتصادي واستدامته .
- ولهذا تعكف العديد من الدول على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الإستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج للوجود في مزيد من الأسواق الخارجية. فمعظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل تحرير الإقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج والتجارة والإتجاه نحو اقتصاد السوق والتكامل الإقتصادي. وهكذا تزايد دور وأهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة وأصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية، خاصةً في ظل حجم المديونية الخارجية. ونظرًا لأهمية الإستثمار الأجنبي في مشروعات التنمية الإقتصادية وبالأخص التنمية الصناعية، فقد حرصت المملكة العربية السعودية على جذب المزيد من هذه الإستثمارات، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات أبرزها: تحديث نظام الإستثمار الأجنبي وكذلك منح

[49] محمد جابر عبدالحميد البلتاجي ، (2020) : دور الاستثمارات الاجنبية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية ، بحث منشور ، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة دمياط ، دمياط .

الحوافز والإمتيازات للمستثمر الأجنبي، وتذليل العقوبات القانونية التي تحد منه.

2. **بلال مومو[50]، (2013) : "أثر الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر فى الفترة من 1990-2011".**

<u>انتهت الدراسة إلى</u> :

- أظهرت النتائج غياب العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وعن وجود علاقة سببية بين النمو وكل من الإستثمار الأجنبى والمحلي أما فيما يخص الأثر المتداخل بين الإستثمارات فقد أظهرت النتائج أن الأستثمار المحلي المباشر يزاحم الإستثمار المحلى، وأن فاعلية الإستثمار الأجنبى أكبر من فاعلية الإستثمار المحلى على الناتج المحلي الاجمالى فى المدى القصير.

3. **خاطر أسمهان[51]، (2013) : "دورالتكامل الاقتصادى فى تفعيل الاستثمار الأجنبى المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجى فى الفترة من 2004 إلى 2010" .**

<u>انتهت الدراسة إلي:</u>

- أن التكامل الإقتصادى عبارة التى يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التى تعرض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول

---

[50] بلال مومو ، (2013) :"أثر الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار المحلى على النمو الاقتصادى دراسة حالة الجزائر فى الفترة من 1990-2011، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة قاصدي مرباح.

[51] خاطر أسمهان، (2013) : دور التكامل الاقتصادى فى تفعيل الاستثمار الأجنبى المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجى فى الفترة من 2004 إلى 2010، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة محمد خضير ، بسكرة .

الأعضاء فى مشروع التكامل الإقتصادي وهو ما يحمل فى طياته العديد من المزايا متعلق بالسوق وتقسيم العمل.

- يعتبر الإستثمار الأجنبى المباشرمن أهم المتغيرات الإقتصادية الحديثة حيث يعد المحرك الأساسى للتنمية.
- يقوم التكامل الإقتصادى بين الدول المتجانسة وينطوي على إزالة العقبات مما يفسح المجال للمستثمرين للإستثمار فى منطقة التكامل لملائمة المناخ الإستثمارى وإزالة العراقيل الجمركية وهو ما يزيد من نسبة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالى تفعيله.

- علاوة على مساهمتها فى تراكم رأس المال المحلى والإقتصاد المحلي من خلال توظيف العمالة وان كانت مساهمتها فى الناتج الصناعي للصين إلا أن مساهمتها فى خلق فرص عمل كانت بارزة فى قطاع التصنيع ، كما ساهمت هذه الشركات فى نقل التكنولوجيا والمهارة ، فى حين أن الأثر السلبي جاء فى زيادة الفروق الإقليمية حيث تركز فى المنطقة الشرقية الساحلية وبالتالى تركزت آثاره فى هذه المنطقة.

4. **إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم[52]، (2011) : "المؤشرات الإقتصادية الكلية وانعكاساتها على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر – دراسة قياسية مقارنة مع تركيا، والصين خلال الفترة من1992 – 2007 " .**

[52] إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم، (2011) : المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر – دراسة قياسية مقارنة مع تركيا، والصين خلال الفترة من 1992 – 2007 ،رسالة دكتوراه ، كلية تجارة جامعة عين شمس ، القاهره .

انتهت الدراسة إلى :

توصلت هذه الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها: أن الإستقرار الإقتصادي وتحسن مؤشرات الإقتصاد الكلي في الدولة يلعب دوراً كبيراً في قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ينجذب الإستثمار الأجنبي المباشر نحو البيئة التي تحقق له أكبر الأرباح من خلال توافر اليد العاملة مرتفعة الإنتاجية، الأسواق المحلية الواسعة، القوة الشرائية المرتفعة، والأسواق المنفتحة علي العالم الخارجي استيرادا وتصديرا، كما أن المستثمر الأجنبي لا يهتم كثيرا بالإعفاءات الضريبية بقدر ما يهتم بانخفاض أسعار الضرائب.

تختلف انعكاسات مؤشرات الاقتصاد الكلي علي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلي أخري كما يرجع نجاح الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية لاستقرار اقتصادها وتحسن مؤشراته.

5. **وائل محمد ابراهيم غنيم[53]، (2010) : "دور التدفقات الرأسمالية الأجنبية قصيرة الأجل فى اقتصاديات الدول النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري".**

انتهت الدراسة الي :

- أن الركود الإقتصادي وانخفاض سعر الفائدة ومنافسة المؤسسات المالية غير المصرفية للمصارف يمثل أهم عوامل دفع التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل.
- أن بعض الدول النامية التى حققت معدلات مرتفعة من النمو والسيطرة على التضخم واستقرار أسعار صرف

[53] وائل محمد ابراهيم غنيم ، (2010) : دور التدفقات الرأسمالية الأجنبية قصيرة الأجل فى اقتصاديات الدول النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصرى، رسالة دكتوراه ، كلية تجارة جامعة بورسعيد ، بورسعيد .

عملاتها تعتبر من عوامل جذب التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل.

- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل أصبحت أحد عناصر الاضطرابات المالية التى تلاحق الدول النامية والمتقدمة.
- أدت التدفقات الرأسمالية فى الإقتصاد المصري إلى تكوين حجم كبير من الإحتياطي الأجنبي.

6. **أحمد حلمي مصطفي مجاهد [54]، (2010) : "تقييم دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف التنموية في مصر".**

<u>انتهت الدراسة إلى</u> :

- اتضح من القياس الكمي للآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر على مصر ما يلي:

– التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة محل الدراسة، وخاصة التجارة الخارجية لمصر.

– العلاقة التكاملية بين الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي في مصر.

– اقترحت الدراسة مجموعة من السياسات لجذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر أهمهم خلق بيئة جاذبة للإستثمار من خلال الإصلاح المؤسسي للهيئات المتعاملة معه، وكذلك اقتراح عدد من السياسات والإجراءات لتفعيل دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الإقتصادية

---

[54] أحمد حلمي مصطفي مجاهد، (2010) تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف التنموية في مصر، رسالة ماجستير ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، القاهر '.

في مصر من أهمها الدعم السياسي والتشريعي لتنفيذ إستراتيجية جذب الإستثمار.

7. **عبد الكريم بعداش[55]، (2008) : "الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائرى خلال الفترة من 1996-2005 ".**

<u>انتهت الدراسة إلى</u> :

- أن تغير وتنوع الظروف هى من دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر للإستثمار خارج الدولة المضيفة.
- يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية.
- حدث تحسن كبير فى المؤشرات الإقتصادية ذات الصلة بمناخ الاستثمار بالجزائر خلال فترة الدراسة.
- أن التحويلات المالية إلى الخارج ذات الصلة بالإستثمار الأجنبى المباشر أكثر من نظيراتها المالية إلى الداخل مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري .

8. **جمال محمود عطية[56]، (2002) : "تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في مصر – دراسة تطبيقية ".**

<u>انتهت الدراسة إلى:</u>

- أن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم ثلاثة محددات رئيسية وهى: ضرورة تحقيق تراكم عوامل الإنتاج في الدولة، وإحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات الإقتصادية، إجراء تحسينات مستمرة في

---

[55] عبد الكريم بعداش ، (2008) : الاستثمار الاجنبى المباشر وأثارة على الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة من 1996-2005 ، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر

[56] جمال محمود عطية ، (2002) : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في مصر – دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية تجارة جامعة حلوان ، القاهرة

التكنولوجيا، وتلك المحددات تعمل على تحقيق النمو الإقتصادي المستهدف في الدول المضيفة.

- توصلت الدراسة إلي التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في مصر من خلال اختبار تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة القومية للشركات العاملة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات باعتبارها من الصناعات المنتظر أن تقود النمو الإقتصادى في مصر مستقبلاً.

9. **علي محمد بونمر المزروعي[57]، (2001) : "دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها علي التنمية الإقتصادية في العالم النامي مع الإشارة لدولة الإمارات العربية المتحدة .**

<u>انتهت الدراسة إلي:</u>

- أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها عوائد كثيره لانتقالها إلى الدول النامية من أهمها تدفق الإستثمارات من نقل للتكنولوجيا، وتحسين لكفاءة استخدام الموارد البشرية وموارد الدولة المضيفة كما لها أيضا مخاطر كثيرة لانتقالها للدول النامية من أهمها أثر تلك الإستثمارات على ميزان المدفوعات، وهيكل السوق المحلي
- كما اقترح الباحث عن إمكانية تطوير مناخ الإستثمارات في دولة الإمارات وذلك من خلال إنشاء هيئة للإستثمار تعمل على التعامل مع المستثمرين الإماراتيين والعرب والأجانب.

[57] علي محمد بونمر المزروعي ،(2001) : دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها علي التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الإشارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية تجارة جامعة عين شمس .

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Abstract

Thesis title: The Role of Arab Investments in the Economic Development of Egypt
Researcher: Abdelrahman Ahmed Sherif Abduljalil
Supervisor: Prof. Dr. Iglal rateb
Year :2022
Academic Degree: Master of Planning and Development - Institute of National Planning

Most countries in the world consider investment as a necessity for economic development and effective management to advance their economies, so Egypt seeks to develop its investment systems and climate to create a friendly environment for foreign investments. The letter aims to show the role of Arab investments in the economic development of Egypt in the period from (2011-2020). The study showed that the volume of Arab investments inside Egypt in the period from 2011 to 2020 amounted to about 46550.9 million dollars, providing about 53500 jobs, The most invested sectors in Egypt were the energy sector with a volume of investments of 5096.8 million US dollars, Therefore, the energy sector has been supported in Egypt by Arab projects of renewable energy and gas. The real estate sector was the second most invested with an investment volume of $ 4056.7 million, providing 11,767 job opportunities inside Egypt. Investments in the banking sector came in the third place with an investment volume of $ 526.5 million.

Arab investments represent 4.6% of the total foreign investments in Egypt. This percentage is very low compared to the legal procedures and Arab agreements that Egypt has prepared for during the previous period to improve the internal investment environment. Even though the invested sectors are important in the economic development in Egypt, their contribution to the productive sectors is limited. So, it was necessary to encourage Arab investments to participate more in the productive sectors to achieve a real participation in the economic development of Egypt. But the Integrated Industrial Partnership Initiative opens a door of optimism in Egypt's economic development.

Key words: Economic Development – Arab Investments– Arab Agreements

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning
Postgraduate Studies

The Role of Arab Investments in the Economic Development of Egypt

A Thesis Submitted in Fulfillment of Requirements of master's degree in planning and Development

Submitted By:

Abdelrahman Ahmed Sherif Abduljalil

Supervised By:

Prof. Dr. Iglal rateb

Professor of Economics
Center for International Economic Relations
Institute of National Planning

2022